نظام الحسابات القومية

بين النظرية والتطبيق

الدكتورة
آمال السنوسي

مراجعة
أ.د.ميثم صاحب عجام
أ.د.عامر الفيتوري المقري
أ.د.علي محمد مسعود



دار البداية ناشرون وموزعون

قال تعالى: ﴿قُل لَّوْ كَانَ ٱلْبَحْرُ مِدَادًا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّى لَنَفِدَ ٱلْبَحْرُ قَبْلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّى وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا ﴿١٠٩﴾﴾ صدق الله العظيم

نظام الحسابات القومية

بين النظرية والتطبيق

نظام الحسابات القومية
بين النظرية والتطبيق

الدكتورة

آمال البوعيشي السنوسي

مراجعة

أ.د. ميثم صاحب عجام		أ.د. عامر الفيتوري المقري

أ. د. علي محمد سعود

الطبعة الأولى

2015م – 1436هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

المملكة الأردنية الهاشمية

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية (2014/8/3785)

3053.86

نظام الحسابات القومية بين النظرية والتطبيق/ آمال البوعيشي السنوسي (وآخرون)، عمان، دار البداية ناشرون وموزعون، 2014

( ) ص.

ر.أ.: 2014/8/3785

الواصفات: /الحسابات القومية// الإدارة /

* يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية او اي جهة حكومية أخرى.



الطبعة الأولى

2015م /1436 هـ



دار البداية ناشرون وموزعون

عمان - وسط البلد - تلفاكس: 4640679 6 962+

ص.ب 184248 عمان 11118 الأردن

Info.daralbedayah@yahoo.com

خبراء الكتاب الأكاديمي

ISBN: 978-9957-82-340-5 (ردمك)

الإهـــداء

إلـــى

كل من علمنا حرفاً

إلى كل من ساعدنا

فبفضلهم كان هذا الكتاب

الفهرس

الإطار العام للدراسة

قائمة الجداول

قائمة الأشكال

شكر وتقدير

الحمد لله والشكر له أولاً وأخيراً على نعمائه وتوفيقه والصّلاة والسلام على سيدنا خاتم النبيين محمد بن عبد الله رسول الله إلى الناس أجمعين.

أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الوفير إلى كل المؤسسات والمنظمات والهيئات، وأخص بالذكر أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط سابقاً، والهيئة الوطنية للمعلومات والتوثيق، ومصرف ليبيا المركزي، لما قدموه لي من بيانات ومعلومات وكل ما توفر لديهم من مراجع ومصادر حول الحسابات القومية، وخاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد الليبي.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لكل الأساتذة الأفاضل من الذين تم الاستعانة بمؤلفاتهم وأخذت واقتبست منهم من المؤلفين الذين وجب عليا أن أؤكد فضلهم في ثنايا هذا الكتاب وفي قائمة المراجع، ولا يفوتني تقديم الشكر والثناء للإخوة الزملاء الذين قاموا بمراجعة هذا الكتاب، بالإضافة إلى الأخوة الذين تكرموا بإعداد الجداول ومراجعة الحسابات مرات ومرات وأحياناً بطباعة المذكرات الخاصة بالموضوع.

وأخيراً وليس بآخر الشكر الجزيل لكل من قام بطباعة النسخ الأخيرة وإعادة طباعتها، بارك الله فيهم جميعا ووفقهم وجزاهم خير الجزاء.

المؤلفة

شكر وتقـــــــــدير 0

الفصل الأول (1)

مفهوم ونشأة الحسابات القومية وظائفها وأهدافها

- المبحث الأول: مفهوم الحسابات القوميـــــــة
- المبحث الثاني: نشأة الحسابات القومية وتطورها
- المبحث الثالث: وظائف وأهداف الحسابات القومية

مفهوم ونشأة الحسابات القومية

وظائفها وأهدافها

لقد إتسع دور الدولة في الوقت الحاضر، وتعددت أشكال تدخلها لتحقيق أهداف المجتمع، من تنميته لموارده والارتفاع بمستويات المعيشة، والاستقرار الاقتصادي، والعدالة في توزيع الدخل، وقد رافق هذا التدخل تنوع واتساع في نشاطها المالي وتطور من جانب إنفاقها العام أو من جانب إيراداتها العامة.

وفي ظل تزايد الإنفاق وتغير طبيعته، فقد أصبح من أكثر وسائل الدولة ذات الأهمية في تحقيق دورها، واتساع ذلك أدى إلى زيادة حاجة الدولة إلى إيرادات تنوعت وتغيرت وتطورت أنواعها وأساليبها، من حيث العدد والأهمية حسب حجم نشاطها وطبيعته.

وفي ظل هذا السياق تتأكد حقيقة ثابتة مفادها ضرورة مشاركة الدولة في النواحي الاقتصادية لتحقيق أهداف المجتمع، ولها أن تقوم بدور اقتصادي أساسي يتمثل في:

1. إشباع الحاجات العامة بكافة أنواعها.
2. توجيه موارد المجتمع الاقتصادية نحو استخداماتها المثلى.
3. إعادة توزيع الدخول والثروات بما يحقق العدالة الاجتماعية.
4. تحقيق الاستقرار الاقتصادي، سواء كان ناتجاً عن عوامل محلية أو خارجية.
5. تحقيق المعدلات المثلى للتنمية الاقتصادية.

وفي سبيل تحقيق هذه الأهداف تستخدم الدولة كافة ما أتيح لها من وسائل وأدوات، وهي تستخدم سلطتها السيادية في سن القوانين واللوائح والتشريعات المختلفة، وهي تستخدم أسلحة السياسة المالية (إيرادات، نفقات، قروض ودعم للمنتجين والمستهلكين) وأدوات السياسة النقدية (سعر الخصم، الاحتياطي القانوني، السوق المفتوحة)، ووسائل السياسة الدخلية (المرتبات، الأجور، الأرباح)، والسياسة المالية والدولية (الرقابة على أسعار الصرف، الضرائب

الجمركية بأنواعها، الرقابة على الأسعار، والاتفاقيات الدولية)، لتؤثر بذلك على تخصيص الموارد الاقتصادية، وعلى توزيع الدخول والثروات، ومن ثم توجيه النشاط الاقتصادي بأكمله نحو تحقيق أهداف المجتمع سابقة الذكر.

ومن هنا نشأت الضرورة لتطوير دور علم الإحصاء الاقتصادي والرياضيات الحديثة لخدمة أهداف رسم السياسة الاقتصادية على مستوى الاقتصاد الكلي، وهكذا كان لابد من إيجاد وسائل وطرق لتجميع البيانات والمعلومات وعرضها ضمن إطار منطقي مترابط يسمح بالتعرف على أشكال التدفقات السلعية والنقدية في الاقتصاد الوطني، وإمكانية رسم سياسات اقتصادية بهدف التحكم وإدارة حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية بطرق عملية أكثر دقة، وكانت هذه بدايات الحسابات القومية.

المبحث الأول

مفهوم الحسابات القومية

1) تعريف الحسابات القومية:

تُعرّف الحسابات القومية بأنها طريقة إحصائية، يتم بموجبها تقديم عرض موجز ومبسط للنشاط الإقتصادي في فترة زمنية معينة لاقتصاد دولة ما، وهذا العرض يكون في صيغة رقمية كاملة، بحيث يمكن من خلاله التعرف على مختلف مظاهر الاقتصاد، وإمكانية توقع تطوره في المستقبل.

2) نموذج للحسابات المتكاملة (تبويب العمليات الاقتصادية):

وبما إن العمليات أو المعاملات المتصلة بهذا النشاط الإقتصادي تكاد تكون لا تحصى، وتؤثر في الملايين من الوحدات الجزئية المؤلفة للاقتصاد المعني، فإنه من الضروري إيجاد صيغة أو نموذج معين بسيط، يتألف من مجموعة من الحسابات المتكاملة، بقصد تقديم وصف للحياة الاقتصادية على مستوى البلد الواحد، وباعتماد مثل هذا النموذج، لابد إن يؤخذ بنظر الاعتبار ما يلي:

أ) إن إختيار طريقة العرض المحاسبي في مثل هذا النموذج تقتضي تحديد مفاهيم محددة ومتميزة للمتعاملين في الاقتصاد من جهة والقطاعات الاقتصادية والتيارات المالية من جهة أخرى.

ب) إن عملية قياس الوقائع والمعاملات الاقتصادية تستلزم إعتماد وحدة قياس معينة، هي العملة النقدية المعتمدة في ذلك الاقتصاد، إزاء كميات مختلفة ومتنوعة من السلع والخدمات، وقد يقال بأنه يقتصر في الحسابات على الوقائع الاقتصادية القابلة للقياس نقداً.

ج) يكون حصر النشاط الإقتصادي في اقتصاد دولة معنية بحدودها الاقليمية، من خلال اقتصاره على الوحدات العاملة والمقيمة في أرض هذا الاقتصاد، على أن يؤخذ بنظر الاعتبار علاقاته ومعاملاته مع بقية إنحاء العالم الخارجي.

د) كذلك فإن جمع وقياس المعاملات المتصلة بالنشاط الإقتصادي ترتبط بفترة زمنية معينة، عادة ما تكون السنة، والتي تبدأ عادة من أول شهر يناير(كانون الثاني) حتى نهاية ديسمبر (كانون أول).

إن عملية تجميع البيانات الإحصائية و تبويبها وفق مجموعات متجانسة النشاط لمختلف أنواع المتعاملين، يرتبط بسلوك وطبيعة كل نشاط، وهذه الأنشطة المتجانسة تكون متميزة باختلافها عن الأنشطة الأخرى مثال: الزراعة وتجانس أنشطتها، رغم تنوعها، وعلاقتها بالصناعة الغذائية على سبيل المثال.

وفيما يتعلق بتبويب مجموعة العمليات الاقتصادية، من خلال تحليل خصائص القطاعات الاقتصادية، فإن هذه العمليات تندرج تحت ثلاثة أنواع رئيسية:

- عمليات متعلقة بإنتاج السلع والخدمات.
- عمليات تتعلق بالتوزيع.
- عمليات تتعلق بالتدفقات المالية.

وفيما يتعلق بالمفهوم المادي للإنتاج الإقتصادي، فإن توزيع النشاط والقطاعات يتحدد في ضوء مفهوم الإنتاج المادي السلعي، الذي يتم فيه إنتاج السلع في القطاعات الإنتاجية المحققة للدخل والناتج، دون غيرها من الأنشطة أو القطاعات.

والخلاصة الأساسية في موضوع الحسابات هي مفهوم الدخل القومي باعتباره صافي قيم السلع والخدمات المنتجة النهائية خلال فترة زمنية معينة هي السنة لاقتصاد معين.

وإذا نظر إلى الاقتصاد القومي باعتباره مجموع وحدات الإنتاج المكونة لفروع الإنتاج المختلفة كالزراعة والصناعة الخ..... فإن الدخل سيتألف من صافي إنتاج هذه الفروع أو القطاعات، وإذا نظر إليه من زاوية إنه مؤلف من عدة

مجموعات من المنتجين: قسم يساهم في عمليات الإنتاج برأسماله، وقسم آخر بعمله وقسم ثالث بعمله ورأسماله، كالمزارعين، لهذا فإن الدخل القومي سوف يساوي مجموع الدخول التي يحصل عليها المساهمون في العمليات الإنتاجية.

وإذا ما اعتبر الاقتصاد مكونا من الوحدات الاستهلاكية والاستثمارية، فإن الدخل سيكون عبارة عن مجموع السلع الاستهلاكية النهائية، مصنفة إلى سلع معمرة وسلع استهلاكية وسلع رأسمالية ومجموع الإنفاق على حيازة مثل هذه السلع.

ومن هذه الخلاصة يتضح **أن بالإمكان النظر إلى الاقتصاد الوطني من خلال ثلاثة زوايا: الناتج المتحقق من السلع والخدمات، الدخول الموزعة على عناصر الإنتاج، والإنفاق على حيازة السلع والخدمات المنتجة.**

وهذه الزوايا توصل إلى حقيقة وجود ثلاثة طرق لحساب الناتج أو الدخل أو الإنفاق القومي في الاقتصاد، وتسمى كل من هذه الطرق بنفس مسميات حسابها، ولابد أن تكون كل منها تساوي الأخرى، وهذه الطرق هي:

1. **طريقة الإنتاج:** وتمثل مجموع صافي قيم إنتاج السلع والخدمات.
2. **طريقة الدخل:** وتمثل دخول عناصر الإنتاج (العمل/الأرض ورأس المال...الخ).
3. **طريقة الإنفاق:** الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة.

وفي الأقسام التالية سيتم شرح وتحليل مكونات كل من هذه الطرق الثلاث والمفاهيم الأساسية التي ترتبط بها، من حيث شموليتها، وفقاً لنظام الحسابات القومية، إلى جانب دراسة التطبيقات العملية لهذه الطرق في إعداد الحسابات القومية في الجماهيرية العظمى.

المبحث الثاني

نشأة الحسابات القومية وتطورها

1) نشأة الحسابات القومية:

1-1- كسرى ملك الفرس (عام 570 ميلادية):

جاء في كتاب (تاريخ الملوك والأمم) للإمام إبن جرير الطبري، أن كسرى ملك فارس هو أول من أمر بحصر بعض المؤشرات الاقتصادية، بهدف فرض الضرائب على المواطنين، وأهم ضريبة كانت ضريبة الدم (الالتحاق بالجيش والدفاع عن الوطن)، فقد أمر كسرى عام 570 م، بحصر عدد السكان وأفراد العائلات، وتوزيعهم حسب الجنس والنشاط الإقتصادي (زراعة/حرف/تجارة/خدمات)، بالإضافة إلى مساحات ونوعيات الأراضي الزراعية (مروية بمياه الأنهار/مياه الآبار) أو بعلية تعتمد على الأمطار، ونوعية وكمية الإنتاج الزراعي والحيواني.

وبهذه الطريقة وضعت الأسس الأولى لعملية فرض الضرائب حسب الجهد المبذول (بحيث تتناقص الضرائب مع زيادة الجهد المبذول للحصول على المنتجات).

1-2- عمر بن الخطاب:

وفي بداية الدولة الإسلامية، قام الخليفة الثاني عمر بن الخطاب (رضي الله عنه) بإنشاء الدواوين لادارة الأمصار التي فتحت في عهده (العراق/الشام وفارس).

1-3- توماس مان (Thomas Man 1571 – 1641):

كتب عن ثروة إنجلترا والتجارة الخارجية، وركز على ميزان المدفوعات، وميز بين الثروة النقدية الواجب توظيفها في الاستثمارات، وبين فائض الميزان التجاري، الذي يوظف في التجارة ليدر المزيد من الثروة، كما اهتم بالتجارة غير المنظورة (تأمين، نقل،...إلخ).

1-4- ميسيلدن (Miselden 1608 - 1654م):

نشر كتابه (دائرة التجارة) عام 1623 حول ميزان التجارة، واهتمام الكاتب ينبع من اعتقاده أن التجارة هي سبب الثروة وتحقيق فائض من الذهب والفضة (المذهب التجاري).

1-5- وليم بتي (W. Betty 1665):

وكان من رجال الإحصاء، حيث إستخدم الأرقام والأوزان والمقاييس في جمع المعلومات الاقتصادية، ووظفها في الحسابات القومية، وكان مهتماً بحل مشكلة الثروة والقيمة، من أجل تحديد الوعاء الضريبي لغرض فرض الضرائب (النظام المالي الذي يبقي الثروة دون مساس)، وقد ميز بين دخل العمل ورأس المال، ثم رد الدخل إلى عنصر العمل (العمل أساس للقيمة)، وهو ما إعتمد عليه ريكاردو وماركس فيما بعد، كما إنه يفرق بين العمليات السوقية والعمليات الذاتية (الاستهلاك الذاتي) وهذا مهم جدا في الحسابات القومية.

1-6- جريجوري كنج G. King (1696 – 1788):

وضع تمارين إحصائية حول المجاميع الكلية للدخل، وكذلك لمجاميع الإنفاق، وتم تصوير توزيع الدخل بين الفئات المختلفة لأفراد المجتمع، وقسم الإنفاق إلى استهلاك وإدخار.

1-7- فرانسوا كيني (F. Quesnay - 1694 – 1774):

وهو طبيب الملك الفرنسي- لويس الثالث عشر- وضع الجداول الاقتصادية عام 1708، وهو من مجموعة الفيزيوقراطيين (الطبيعيين)، حيث إنه قارن بين الدورة الاقتصادية والقانون الطبيعي (الطبيعة)، الذي يتأثر سلبا عندما تتدخل الدولة، لأنها عامل تخريب، وليس عامل تنظيم، انها جسم غير طبيعي.

واستنادا إلى هذه الأفكار فإن قطاع الزراعة هو القطاع الوحيد الإنتاجي، أما الصناعة فإنها تستخدم الثروات الطبيعية كمواد خام، وأما التجارة فإنها تقوم بتوزيع المنتجات والمواد الخام، إن ظاهرة التشابك والترابط بين فروع الإنتاج المختلفة وضعها وصورها في جدول، على شكل دائرة، يسمى **بالجدول الإقتصادي**، هذا الجدول الذي يبين العلاقة بين قطاع الزراعة والقطاعات الأخرى.

وهكذا فإن الدائرة تتكون:

أ. **القطاع الإنتاجي:** وهم المزارعون والعاملون في الأرض فعلاً (الحيازات) (productive/إنتاج).
ب. **المالكون للأراضي الزراعية** (النبلاء والكنيسة) (distributive/التوزيع).
ج. **القطاعات العقيمة:** صناعة/تجارة/حرف (steril/عقيم).
د. **القطاعات غير المنتجة:** ويقصد بها الخدمات (petit/صغيرة غير منتجة).

وتعد هذه النظرية أو الجداول هي الأساس في جداول المدخلات والمخرجات، والتي تعتبر أحد الأركان الأساسية لنظام الحسابات القومية، قدم كيني نظرية اقتصادية متكاملة عن تكوين الدخل وتوزيعه على الفئات المساهمة في خلق الدخل، وميّز بوضوح بين الدورة النقدية والدورة السلعية (الدخل والناتج)، وهكذا فإنه جمع بين الأجزاء المختلفة لمكونات النظام الإقتصادي والمالي، علاوة على ذلك فإنه شرح العلاقة بين الدخل والإنفاق، وجمع بين علاقة الدخل ورأس المال، كما جمع بين المستهلكين والمنتجين، وهو ما يقابل اليوم الحسابات القومية بين مختلف القطاعات الاقتصادية.

1-8- المدرسة الكلاسيكية:

أما بالنسبة للمدرسة الكلاسيكية (التقليديين) أو (الرأسمالية الصناعية) فإنها لم تهتم اطلاقا بالحسابات القومية، وذلك لإصرارهم على ضرورة ابتعاد الدولة عن التدخل في الشؤون الاقتصادية.

وفي القرن التاسع عشر- جرت محاولات عديدة للربط بين الإحصاء والاقتصاد، ومحاولات لتقدير الدخل، ولكن يعتبر **مارشال وفيشر** من افضل من طور العلاقات الاقتصادية في إطار محاسبي اجتماعي يربط بين النظرية والتطبيق، مارشال صاحب نظريات المرونات (مرونة الطلب السعرية والدخلية)، وفشر صاحب النظرية الكمية للنقود والتي يمكن شرحها في المعادلة التالية:

Gm x u = hv x p r

الأسعار مضروبة في كميات السلع والخدمات = دورة النقود مضروبة في كمية النقود

1-9- فالـرأس:

ثم جاء الإقتصادي الفرنسي- **فالرأس عام 1877** بنموذج متكامل للعلاقات المتشابكة والمترابطة بين فروع وقطاعات الإنتاج المختلفة، وذلك فيما يخص عوامل الإنتاج وعلاقة الإحلال بين السلع المنتجة (رأس المال) وعوامل الإنتاج الأخرى، وصولاً إلى التوازن العام.

ويحتوي نموذج فالرأس على مجموعة من المعادلات، تتضمن دخول المستهلكين وإنفاقهم، نفقات الإنتاج في كل قطاع، الطلب الكلي والعرض الكلي للسلع وعوامل الإنتاج.

وكان هدف فالرأس من وضع هذه النماذج، هو إيجاد حل محدد للكميات والأسعار المناسبة للمستهلك، عند افتراض إنه يسلك السلوك الإقتصادي الأمثل، وصولاً إلى التوازن العام.

ولكن نموذج فالرأس عن التوازن العام كان كثير التعقيد، إضافة إلى المستوى النظري التجريدي الذي صور به، مما أدى إلى صعوبة تطبيقه عملياً.

2) تطور الحسابات القومية:

يمكن إرجاع البدايات الحقيقية للحسابات القومية إلى النصف الأول من القرن الماضي، وذلك تحت تأثير العوامل التالية:

أ. التطور في حسابات الدخل.
ب. التطور في أنظمة الموازين الاقتصادية (الماركسية).
ج. النظرية الكينزيانية في تحليل الدخل.

2-1- التطور في حسابات الدخل:

تم سنة 1907 تنفيذ أول إحصاء للإنتاج في بريطانيا، وكذلك تقدير حجم الإنفاق الحكومي وتأثيره على الدخل.

2-2- تطور أنظمة الموازين الاقتصادية:

في عام 1917 وصل لينين إلى الحكم في الاتحاد السوفيتي، وشكل أول هيئة مركزية للتخطيط، التي اصدرت عام 1924 أول خطة متكاملة، ونظاماً إحصائياً محاسبياً، يربط بين اجزاء ومكونات الاقتصاد الواحد (مجموعة شاملة ومتكاملة من الموازين الاقتصادية والبشرية الطبيعية والمالية)، تشمل كافة القطاعات والأقاليم لتكون قاعدة المعلومات اللازمة لإعداد الخطط، ويرتكز كل ذلك على مجموعة من الموازين (ميزان للإنتاج، ميزان للتوزيع، ميزان للاستخدام) ومن هذه الموازين اشتق (فاسيلي ليونتيف) أول جدول للمدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي عام 1931م (**).

2 – 3 - نموذج المدخلات والمخرجات (للاقتصادي ليونتيف):

وكانت مساهمة ليونتيف أساسية، لأنه وضع نموذجاً مبسطاً لنظرية التوازن الكلي، قابلة للاستخدام العملي، حيث إنه يبسط عملية الإنتاج ويفترضها دالة خطية، وهكذا أمكن تحويلها إلى دراسات عملية.

** مولود عام 1906 روسي الأصل وأمريكي الجنسية حصل على جائزة نوبل عام 1973.

ويوضح جدول المدخلات والمخرجات تيارات تدفق السلع والخدمات للقطاعات المختلفة المكونة للاقتصاد الوطني، وتحاول أن تقيس العلاقة بين قطاع ما وبقية القطاعات، فبواسطة جداول ليونتيف أصبح بالإمكان معرفة إن ما قيمته مليون دولار من السيارات الجديدة يتطلب من صناعة السيارات إن تشتري ما قيمته 235 الف دولار من الحديد والصلب، و97 الف دولار من الصناعات المعدنية الأخرى، 32 الف دولار من قطاع الورق وملحقاته، و10 آلاف دولار من قطاع التأمين والمصارف، و6 آلاف دولار من خدمات الهاتف والبريد....وهكذا.

إن هذه الجداول المستخدمة تحتوي على إحصائيات ومعلومات عن الاقتصاد الوطني في غاية الأهمية، لأنها تبين المصادر والكميات والاتجاهات لكافة المواد المنتجة والخدمات في الاقتصاد، إضافة إلى إظهار علاقة كل فرع أو قطاع مع باقي الفروع أو القطاعات الاقتصادية، حيث إن كل سطر من الجدول يوضح المبيعات من قطاع إلى قطاع آخر، وكل عمود يوضح مشتريات كل قطاع من بقية القطاعات الأخرى.

إن تحليل المدخلات والمخرجات هو في الواقع محاولة لدراسة التوازن العام، من النواحي التطبيقية للإنتاج، حيث يهتم التحليل بتتبع آثار القرارات الفردية للوحدات الإنتاجية والخدمية على باقي الاقتصاد الوطني.

2-3-1- الفرضيات الأساسية لنموذج ليونتيف:

أ. **إن دالة الإنتاج خطية:** وهذا يعني إن نسبة محددة في زيادة الناتج سوف تؤدي إلى زيادة الطلب على عناصر الإنتاج وبنفس النسبة، كما يعني عدم وجود أي نقص أو زيادة في الكفاءة الإنتاجية في حالات نمو أو إنكماش الصناعة، اضف إلى ذلك لا توجد سلع أخرى تنتج في العملية الإنتاجية الواحدة (by-product)، أي إن كل صناعة تنتج سلعة متجانسة واحدة غير مركبة.

ب. **إن معاملات دالة الإنتاج ثابتة:** وهذا يعني إن عناصر الإنتاج المطلوبة تكون كمياتها ثابتة ومحددة لإنتاج وحدة واحدة من السلعة في القطاعات

المختلفة، كما يعني إن المدخلات تمزج بنسب ثابتة، أي ثبات المعاملات الفنية للإنتاج، وتشكل هذه الفرضية قيداً أشد خطراً على نظرية المدخلات والمخرجات من الفرض الأول، حيث يعتبر حالة خاصة من حالات ثبات حجم الغلة (دالة الانتاج).

كما تتضمن هذا الفرضية أن تكون دالة الإنتاج من الدرجة الأولى، ولا يسمح بالإحلال والاستبدال بين المدخلات، أي لا يمكن إحلال عناصر الإنتاج محل بعضها البعض.

ج. **إن أي تغيير في الطلب على الموارد الاقتصادية**، أو الكمية المعروضة منها والمتبادلة بين القطاعات المختلفة **لا تشكل أهمية بالنسبة للمدخلات والمخرجات**، ذلك إن النموذج يدرس العلاقة الطبيعية بين القطاعات.

كما يفترض في تحليل المدخلات والمخرجات **ثبات الأسعار**، حيث إن أي تغيير في الأسعار النسبية للمدخلات الإنتاجية يؤدي إلى تغيير نسب مزج المدخلات، أي تغير المعاملات الفنية.

وكما يظهر إن بعض هذه الافتراضات بعيدة عن الواقع، وذلك من النواحي التالية:

أ. إن الزيادة في إنتاج سلعة ما، لا تتطلب بالضرورة نفس الزيادة في عناصر الإنتاج.

ب. إن التغيرات العلمية التكنولوجية سريعة، في حين إن البيانات والمعلومات المتحصل عليها قديمة نسبياً، وهكذا تكون النماذج القديمة أقل قدرة على التنبؤ، مما يستوجب إعادة ومراجعة النماذج بصورة مستمرة.

ج. إن فرضية ثبات الأسعار، وفرضية ثبات نسب المزج للمدخلات (ثبات المعاملات الفنية) غير واقعية، ولا يمكن قبول الفرضية الثانية، إلا في حالة افتراض إن لإنتاج سلعة ما توجد نسبة مزج مثلى لعوامل الإنتاج المختلفة، ولا تتغير هذه النسب المثلى بتغير مستويات الإنتاج، فعندما يكون أحد عوامل الإنتاج نادر الوجود، فإنه يستخدم بأدنى قدر ممكن في العملية الإنتاجية.

2-3-2- أهمية نماذج المدخلات والمخرجات:

إن لنماذج المدخلات والمخرجات أهمية خاصة بالنسبة للدول النامية، التي إتبعت أسلوب التخطيط كأداة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، فالدول النامية التي تسعى إلى إنشاء الصناعات الكبرى (الاستراتيجية)، يلزمها التوسع في الخدمات المكملة للصناعة (الماء، الكهرباء، الطرق والمواصلات، الموانئ، سكن العمال،...الخ)، إضافة إلى الصناعات الأساسية مثل صناعة المعادن لإنتاج الصلب، والتي تواجه الدول النامية نقصاً كبيراً في كليهما.

كذلك تشكو الدول النامية من نقص شديد في البيانات والمعلومات التفصيلية، والتي تعتبر العمود الأساس في عمل جداول المدخلات والمخرجات.

3-3-2- جداول المدخلات والمخرجات (المعادلات الخاصة بالنموذج):

تحتوي جداول المدخلات والمخرجات على عدد من الصناعات قد يترواح ما بين 50-200 صناعة، والعدد يتوقف على إمكانية الحصول على المعلومات المطلوبة.

ويمكن وصف هذه الجداول فيما يلي:

أ. إن كل صف (سطر) يبين الإنتاج المباع والمتبادل من كل صناعة أو قطاع موضوع على يسار الجدول إلى كل صناعة أو قطاع مبين في أعلى الجدول.
ب. إن كل عمود يبين المشتريات التي تمت عن طريق كل صناعة أو قطاع موضوع بأعلى الجدول من الصناعات أو القطاعات المبينة على يسار الجدول: إن الجدول مستطيل الشكل، وهكذا يوجد لكل صف (سطر) عمود مناظر له.

وعملية بناء جداول المدخلات والمخرجات يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1. تقسم المنشآت الاقتصادية إلى عدد من القطاعات التي يتكون منها الاقتصاد الوطني، وبالتالي توضع كل منشأة في قطاع معين، منعا للازدواجية، ثم توضع الأرقام الخاصة بالإنتاج.

2. تحديد قيمة المبادلات بين القطاعات المختلفة خلال فترة معينة، وهذه العملية في منتهى الصعوبة، لأنها تعتمد على حسابات الناتج المحلي الإجمالي (الدخل القومي)، وبما إن هناك جزءاً هاماً من الإنتاج لا يجري تبادله بين القطاعات الإنتاجية، بل يستخدم لأغراض استهلاكية مباشرة، لذا وجب تخصيص عمود خاص بالاستهلاك الذاتي، وهكذا تمثل (a1, b1, c1) قيمة الإنتاج و(d, h, o) تمثل الاستهلاك النهائي.

وبافتراض ثبات معاملات دالة الإنتاج عند استخدام الجداول، يمكن كتابة دالتي الإنتاج على الصورة التالية:

A1 = د1 (س11، س21، س31)

B1 = د2 (س12، س22، س32) (1)

C1 = د3 (س13، س23، س33)

ويمكن جمع الصفوف الافقية (الاسطر) في مجموعة من المعادلات الآتية:

س 11 + س 21 + س 31 = a1

س 12 + س 22 + س 32 = b1 (2)

س 13 + س 23 + س 33 = c1

وهكذا يمكن معرفة قيمة ما اشتراه كل فرع أو قطاع من الفروع أو القطاعات الأخرى، إضافة إلى قيمة ما باعه كل فرع أو قطاع إلى الفروع أو القطاعات الأخرى خلال سنة واحدة، وبالتالي يمكن معرفة إن قطاع (1) قد إنتج ما قيمته (a1) دينار، وإن ما قيمته (س11) دينار تم بيعه إلى قطاع (1) نفسه لاستخدامها في عملياته الإنتاجية، وإن ما قيمته (س21) قد تم بيعه إلى قطاع(2)، وإن ما قيمته(س31) دينار قد بيع إلى قطاع (3) وإن ما قيمته (d) قد بيع إلى المستهلكين مباشرة، كما يمكن معرفة القيمة الكلية لإنتاج القطاع وكيفية توزيع هذه القيمة على القطاعات المختلفة.

ولمعرفة كل هذه القيم لابد من الحصول على الإحصائيات الخاصة بالإنتاج، والتي تتكون من مجموعتين، تمثل الأولى (القيم التي بيعت أو تبودلت)، وتمثل الثانية (القيم التي اشتريت). فإذا ما تطابقت القيم الخاصة بالمجموعتين، فلا وجود لأي مشكلة، ولكن في حالة عدم التطابق يضطر إلى التقريب بينهما.

إن قطاع العائلات يحصل على النقود (الأجور والمرتبات) نتيجة مشاركته في العمليات الإنتاجية في قطاعات الاعمال المختلفة (القطاعات 1، 2، 3)، وينفقها من أجل شراء السلع والخدمات من القطاعات الإنتاجية والخدمية المختلفة (الاستهلاك المباشر)، كما يحصل قطاع العائلات على عوائد الملكية الاخرى (الارباح، الفوائد والريع)، وعلى هذا الأساس يمكن إيجاد الدخل المتحصل عليه بجميع القطاعات (رأسيا):

إن قيمة استخدامات القطاع الأول a = س 11 + س 12 + س 13.

وبالتالي فإن الدخل = a - a1 = a2

وكذلك بالنسبة للقطاع الثاني، حيث تمثل (b2) الدخل المتحصل عليه من القطاع، وهذا ينطبق على القطاع الثالث ايضاً، حيث تمثل (c3) الدخل المتحصل عليه من القطاع، والجدير بالذكر إنه من خلال جداول المدخلات والمخرجات يمكن التعرف على حجم الناتج في قطاع ما، أو صناعة ما، بعد فترة زمنية محددة، في حالة توفر معطيات محددة، خاصة بما سيكون عليه حجم إنفاق المستهلكين على منتجات قطاع ما في السنوات القادمة، كذلك في حالة تحقق فرضيات معينة عن المعاملات الفنية للإنتاج، والأسعار النسبية لعوامل الإنتاج، فيما يتعلق بالنشاط الإقتصادي في مجموعه.

إن فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج تعني إن الوحدة من سلعة معينة، تحتاج إلى نسب معينة وثابتة من المستخدمات من القطاعات الأخرى، أي إن زيادة ناتج قطاع ما بنسبة 20%، يؤدي بالتالي إلى زيادة احتياجات ذلك القطاع من القطاعات الأخرى بنفس النسبة، وبالرغم من إن هذه الفرضية بعيدة عن الواقع بسبب التغيرات المستمرة في تقنيات الإنتاج، نتيجة للتطور

والتقدم العلمي، ولكن من المستحسن افتراض ثباتها في المدى القصير على الاقل، حيث إن الشركات الصناعية في الواقع لا تغير من تقنياتها من عام لآخر، وبالتالي فإن زيادة الناتج في القطاع الأول بنسبة 20%، سوف يؤدي إلى تغير الرقم المتمثل في (a)، وكذلك تتغير الأرقام الأخرى المتمثلة في الرموز س11، س 21، س 31، وتزداد الأرقام بنفس نسبة الزيادة، وهكذا يمكن اشتقاق المعاملات الفنية للإنتاج من أرقام جداول المدخلات والمخرجات على النحو التالي:

س 11 ÷ a1 احتياجات كل الف من إنتاج القطاع 1 من القطاع نفسه(قطاع 1).

س 12 ÷ a1 احتياجات كل الف من إنتاج قطاع 2 من القطاع 1

س 13 ÷ a1 احتياجات كل الف من إنتاج قطاع 3 من القطاع 1

ومن هذه المعادلات يمكن اشتقاق بيانات الجدول الخاص بالمعادلات الفنية لإنتاج القطاعات الأخرى.

جدول رقم (1) المعاملات الفنية للإنتاج

من القطاع/إلى القطاع	قطاع	قطاع	قطاع
قطاع1	س11/a1	س21/a1	س31/a1
قطاع2	س12/b1	س22/b1	س32/b1
قطاع3	س13/c1	س23/c1	س33/c1

وعلى أساس فرضية ثبات المعاملات الفنية للإنتاج، أمكن تتبع التغيرات التي تطرأ على احتياجات كل قطاع، كلما زاد الطلب الاستهلاكي على منتجات ذلك القطاع: فإذا ما ازداد الطلب على منتجات القطاع (1) بقيمة مليون دينار، فإن إنتاج القطاع (1) سوف لن يزداد بنفس القيمة، ذلك إن زيادة إنتاج قطاع (1) بهذه القيمة تحتاج إلى زيادة المستخدمات من القطاع (1) نفسه أولا بقيمة (مليون دينارx المعامل الفني للإنتاج من قطاع (1) (س11÷ a1)، وكذلك إلى زيادة المستخدمات من القطاع (2)، وغيرها من المستخدمات من القطاعات الأخرى، وتبعاً لذلك تحتاج الزيادة بمقدار مليون دينار إلى زيادة إنتاج القطاع (2) بمقدار (مليون دينار × المعامل الفني لإنتاج القطاع (1) من القطاع (2) وهكذا باقي القطاعات...الخ).

كما إن زيادة إنتاج القطاع (2) بمقدار افتراضي (2 مليون دينار) تتطلب وفقا للمعاملات الفنية للإنتاج في هذا القطاع (2) إلى زيادات أخرى في القطاع نفسه وفي القطاعات الاخرى، وذلك بمقدار (2 مليون دينار × المعامل الفني للإنتاج من القطاع (2) للقطاع (1) + (2 مليون دينار × المعامل الفني لإنتاج قطاع (2) من القطاع (2) نفسه) +.....الخ.

وتتوالى الزيادات التي يتطلب تحقيقها من دورات متتابعة يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية، وهذا ما يطلق عليه مصطلح (طريقة التقريب المتتابع)، والجدير بالملاحظة إن الزيادات المحققة تصغر بالتتابع حتى تصبح متناهية في الصغر.

إن اتباع هذه الطريقة التقليدية في التحليل يعتبر مضيعة للوقت، ولذلك يستخدم اليوم الحاسب الآلي، ونظام المصفوفات، والطرق الحديثة الأخرى التي تتميز بالدقة والسرعة في استخلاص النتائج.

2-4- النظرية الكينزيانية (G. M. Keynes):

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى 1914-1918، وما خلفته من دمار في أوروبا من جهة، وكذلك قيام النظام الماركسي في روسيا القيصرية عام 1917، الذي يرتكز على التدخل المباشر للدولة في الشؤون الإقتصادية والإجتماعية من جهة ثانية، قد أعطيا دفعاً قوياً لتدخل الدولة في الأمور الإقتصادية، ثم جاءت الأزمة الإقتصادية العالمية الكبرى خلال الفترة 1929 – 1932 والتطور الفكري الذي حدث بعدها، خاصة بعد صدور **كتاب الاقتصادي كينز عام 1936**، الذي يوصي بضرورة تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية لمعالجة الأزمات الإقتصادية، بهدف انقاذ النظام الرأسمالي: وقد إقترح إستخدام سياسات مالية ونقدية جديدة طبقت فعلاً، ويمكن تلخيص أفكار كينز في النقاط التالية:

أ. قدم تحليلاً واسعاً لنشوء الدخل، وعوامل تكوينه والعلاقة بين تكوينه وتوزيعه وإنفاقه.

ب. ضرورة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، وخاصة أيام الحروب والازمات الاقتصادية.

ج. تدخل الدولة المباشر للتأثير على الطلب بزيادة الدخول وخفض الضرائب.
د. زيادة الإنفاق العام للدولة.
ه. تشجيع المستثمرين على الإستثمار وتوسيع فرص العمل والدخل.

2-5- هيكس Hicks:

وظهر أول تعبير للحسابات الاجتماعية عند هيكس Hicks عام 1942، وفي عام 1944 عقدت اجتماعات في واشنطن لتقريب وجهات النظر حول إعداد حسابات الدخل والإنفاق، وكان موضوع بناء نظام للحسابات الاجتماعية هو الذي حظي بالاهتمام، ووضع إطار عام يشمل جميع الإحصاءات الاقتصادية.

ثم انتهت الحرب عام 1945، وكان لابد من حصر الخسائر والتعويضات، واعادة التعمير، ولابد من وجود حسابات اجتماعية لمعرفة الأوضاع الاقتصادية للدول الأوروبية.

وتشكلت لجنة لهذا الغرض، والتي أوصت باعداد الحسابات الاجتماعية، وبناء صيغة مبدئية للحسابات الاقتصادية بالكامل، أو لأحد القطاعات الرئيسية فيه.

وقد وضع **ستون R.Stone** بداية الخمسينات أسس بناء هذا النظام وقواعده وتقسيماته، ويعتبر هذا النظام المعمول به اليوم من قبل الأمم المتحدة والمنظمات الدولية.

2-6- الامم المتحدة والحسابات القومية:

لقد كانت بداية مشاركة الأمم المتحدة في الجهود المبذولة من أجل وضع نظام جديد للمحاسبة القومية في عام 1947، عندما أصدرت عصبة الامم في جنيف أول محاولة لوضع نظام للمحاسبة القومية، تحت عنوان (قياس الدخل القومي وإعداد الحسابات الاجتماعية) أعدته لجنة فرعية من خبراء الإحصاء والدخل القومي، ولم يستمر الوقت طويلاً حتى تم إعادة النظر في هذه المحاولة، وذلك باعداد النظام الدولي للحسابات القومية والجداول المساعدة في عام 1953، وتم بموجبه تحديد إطار متجانس يتم فيه تسجيل التدفقات الرئيسية العائدة للإنتاج والاستهلاك والتراكم والتجارة الخارجية.

وكان هـذا الإطـار يتـألف مـن سـتة (6) حسـابات أساسـية، ثلاثـة عـلى مسـتوى الـوطني (المحـلي): حــ/النـاتج المحـلي الإجـمالي، حــ/الـدخل القـومي، حــ/تكـوين رأس المـال، وثلاثـة عـلي المسـتوى القطـاعي: حــ/القطـاع العـائلي، حـ/القطاع الحكومي، حـ/العالم الخـارجي، ومعهـا (12) جـدولاً فرعيـاً مسـاعداً، وكان النظام يعالج التيارات بالأسعار الجارية فقط دون الثابتة.

وعلى ضوء تجارب مختلف دول العالم خلال 15 عامـاً تـم وضـع نظـام الامم المتحدة الحالي الصادر في سنة 1968 والذي يسمى بالكتاب الازرق.

ولقد كانت محاولات لتعديل نظام 1953 قد بـدأت عـلى ضـوء تجـارب الدول التي طبقت النظام، ووجدت إن هنـاك حاجـة لتوسـيع وتطـوير جوانـب عديدة فيه، خاصة تلك المتعلقة بالمدخلات والمخرجات والتـدفقات الماليـة، كـما إنـه لم يعـالج مشـكلة الأسـعار الثابتـة، بالإضـافة إلى إن بعضـاً مـن المفـاهيم والتعاريف معروض بشكل اجمالى عام غير مفصل، أو ربما يحتاج إلى مزيـد مـن التوضـيح، ومـن هـذا يتضـح إن **التفكـير في تطـوير وتوسـيع نظـام الحسـابات القومية قد تأثر باتجاهين:**

الأول: نحو تحسين وتوسيع الحسابات القومية نفسها، وذلك من خـلال الحاجة لإيضاح العديد من المفاهيم، وإدخال قدر أكـبر مـن التفصـيل والتجزئـة على المجاميع الاقتصادية، وإعـداد الحسـابات بالأسـعار الثابتـة، والتقريـب بـين نظـام الحسـابات القوميـة ونظـام المـوازين الماديـة، وتطـوير مجـالات التوحيـد والتنسـيق والجدولـة الإحصـائية، مـع أهميـة ابـراز للعمليـات الماليـة، وتحليـل مكوناتها والتوجه نحو ربط التدفقات المالية بالميزانية القومية.

الثاني: نحو استخدام النماذج الاقتصادية الجزئية:

لقد أظهـر التطـور الحاصـل في التحليـل الإقتصـادي إن الـنماذج الكليـة (Macro) والتـي كانـت سـائدة لم تعـد تفـي باحتياجـات المحللـين والمخططـين الاقتصاديين، وإن هناك حاجة ماسة للحصول على مقومـات المجـاميع وتجزئتهـا إلى عناصرها الفاعلة، وضرورة الربط بين مختلف هذه العناصر.

ولهذا فقد أجري تعديلان بسيطان على نظام 1953، ثم كان التعديل الثالث الذي أدخل عام 1968، وهو التعديل الجذري الهام الذي عرف باسم النظام الجديد واصبح نظام 1953 يسمى بالنظام القديم:

فالنظام الجديد لا يختلف من حيث الجوهر في إطاره العام عن القديم، إلا إنه جاء أكثر توسيعاً وتفصيلاً: فصار يتألف من ثلاثة مجموعات من الحسابات الأساسية، وثلاث مجموعات من الحسابات الاضافية، وثمان وعشرين جدولاً مساعداً تتضمن معلومات تتعلق بتدفق أو اكثر من التدفقات.

وأصبح النظام الجديد إطاراً شاملاً ومفصلاً لمجمل التدفقات والتراكمات في الاقتصاد، كما تضمن أول محاولة لدمج جدول المدخلات والمخرجات، وبيان التدفقات المالية والميزانية القومية مع حسابات الدخل والإنتاج وميزان المدفوعات.

وبدأت العديد من دول العالم بتطبيق النظام الجديد وتزايد هذا العدد ولكن ببطء، حيث بقي عدد لا بأس به من الدول يطبق نظام 1953، ذلك بسبب كثرة التفصيلات المطلوبة وعدم توفر المعلومات والإحصاءات اللازمة.

واكتفت العديد من الدول بالحسابات الأربع على المستوى المحلي، والدول النامية التي طبقت النظام معدودة، وحصلت على مساعدات فنية من الأمم المتحدة، واثبتت التجارب في عديد من الدول إن هناك حاجة كبيرة لتبسيط علاقات النظام، وايضاح المفاهيم الجديدة والسعي للربط مع الأنظمة الإحصائية الأخرى، مثل نظام ميزان المدفوعات ونظام المالية العامة.

وفي عام 1982 عقد اجتماع للخبراء المختصين في الحسابات القومية لمراجعة نظام 1968، ودراسة إمكانية تطويرها والاجتماعات متواصلة حتى بداية التسعينات، على أساس إعداد نظام جديد آخر يتلاءم والتطورات الأخيرة في مجالات الاقتصاد والتخطيط والإحصاء والبيئة والتدفقات المالية وغيرها، وقد تمت التوصية بضرورة القيام بمراجعة طويلة الأجل لنظام الحسابات القومية، بهدف إصدار نظام جديد، وقد تم تحديد الاهداف الرئيسية لهذه المراجعة وفق التالي:

أ. ايضاح وتبسيط مفاهيم وعلاقات النظام.

ب. تحقيق إنسجام أكبر مع الأنظمة الإحصائية الأخرى.

ج. تحديث النظام ينسجم ويتلاءم مع التطورات الحديثة والمستجدة.

ومع تبني هذه الاهداف من قبل اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة، فقد تواصلت الاجتماعات والمناقشات منذ ذلك التاريخ وحتى الوقت الحاضر على مستويات عدة، سواء ساهم فيها خبراء الإحصاء والحسابات القومية، المنظمات الدولية الاقليمية ومن قبل الادارات الوطنية للحسابات القومية في العديد من دول العالم، وتم الوصول حالياً إلى صيغة نظام معدل جديد أعلنت صيغته النهائية في أوائل عام 1993.

المبحث الثالث

وظائف وأهداف الحسابات القومية

1) الفرق بين الأهداف والوظائف:

الوظيفة الأساسية للحسابات القومية هي وضع تصور لحالة الاقتصاد الكلي ومكوناته الفرعية، عن طريق توفير البيانات والمعلومات الإحصائية، والنظرية الاقتصادية تقوم أيضاً بادارة وتحليل البيانات، هذه الوظيفة مطلوبة لخدمة مجموعة من الأهداف، كالتحليل الإقتصادي والتنبؤ بالمستقبل، وهو ما يساعد في رسم السياسات واتخاذ القرارات ووضع البرامج والخطط الاقتصادية.

2) الحسابات القومية أداة للمعلومات:

أ. من الصعب وضع نظم موحدة للمعلومات للدول المختلفة، حيث تختلف هياكلها وبنيتها الاقتصادية والاجتماعية، وأهداف المعلومات فيها، كذلك تختلف من حيث تطورها الاقتصادي والاجتماعي، وطبيعة النشاط الإقتصادي، وأهمية الوعي المعلوماتي وتنظيمه، وكذلك الأهداف المرجوة منها.

ب. المبالغة في وضع نظام المعلومات يضيع النتائج المعلوماتية، ويجب ألا تكون هي الهدف بل هي الوسيلة، ويجب إن يستكمل بناء الإطارات الإحصائية المحاسبية، وأحياناً تضطر بعض الدول النامية أن تستورد البيانات من اقتصاديات مماثلة، ولكن هيهات لأن المعلومات تتباين حسب الظروف الاجتماعية، والبناء السياسي، والأسس الحضارية والثقافية لمجتمعات الدول النامية، وهذه محددات أساسية لنشاطها الإقتصادي (مستشفى أمريكي في السعودية لا يعمل كما لو كان هذا المستشفى في أمريكا).

ج. إن بناء نظام للحسابات القومية يجب إن ينمو ويترعرع ويكبر بالتدريج، وإلا فإنه سيصاب بالتشويهات في بنيته القطاعية وفي تطوير طرق تقدير التدفقات التي تتم خارج السوق، أو التي لا يعكس السوق حقيقتها الفعلية.

3) الحسابات القومية أداة للتحليل والتنبؤ:

تعتبر الحسابات القومية ذات أهمية وفائدة كبيرتين وذلك للأسباب التالية:

أ. البيانات تخدم التحليل، وخاصة التوازن الكلي والتوازن الجزئي للاقتصاد الوطني خلال سنة واحدة، مع دراسة التغيرات في أوضاع التوازن (المقارنات الزمنية) السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية، وهذه تعتبر ذات أهمية كبيرة في دراسة الدورات الاقتصادية.

ب. الحسابات القومية تسمح بحساب مجموعة كبيرة من النسب والمؤشرات الاقتصادية الإجمالية بصورة تفصيلية، ذات دلالة تحليلية مباشرة، والتي تعطي صورة واضحة عن هيكل الاقتصاد القومي.

ج. الحسابات القومية تمكن من تصوير وإعادة نتائج الأنشطة الاقتصادية بوحدات سعرية مختلفة، وكذلك من تحليل آثار التغيرات السعرية والسياسات النقدية والمالية على المؤشرات الإجمالية الاقتصادية القومية، وإمكانية عقد مقارنات زمنية لنفس الحسابات ولنفس المتغيرات.

وتعتبر البيانات والمعلومات الدقيقة والمعتمدة أساسية وبدرجة وكبيرة لإعداد الحسابات القومية، ولهذا فإن الحسابات القومية تستوجب النقاط التالية:

أ. إن رسم السياسات واتخاذ القرارات يحتاج على تحديد كمي دقيق، بعكس التخطيط الذي يقتضي بالضرورة إمكانية قياس المتغيرات المستقبلية.

ب. الظاهرة الاقتصادية لا يمكن تحديد آثارها إلا رقمياً (تغيرات الأسعار، الناتج، الاستهلاك والنقود)، وخاصة الظواهر قصيرة الأجل، وكذلك الظواهر طويلة الأجل.

ج. التطور العلمي والتقني، تطور العلوم والرياضيات والتقنية (الحاسبات الآلية) إضافة إلى تطور النظرية الاقتصادية ذاتها.

د. تطور ثقافة الباحثين في الجمعيات العلمية، علم الإحصاء، وإلمام أغلبهم بالرياضيات، تمكنهم من صياغة الأنظمة، فإلمام ليونتيف بنظام التخطيط

في الاتحاد السوفيتي أمكنه من تطوير جداول المدخلات والمخرجات للاقتصاد الأمريكي.

ه. ولا يقتصر التحليل الإقتصادي على تحليل الماضي أو أوضاع الاقتصاد الحاضرة، أي في نقطة زمنية ماضية أو حاضرة، إنما يدخل في التحليل اسقاطات اتجاهات هذا الماضي على المستقبل، وتتبع أوجه الخلل التي يمكن أن تحدث، تحت افتراضات معينة في المؤشرات الإجمالية القومية، ويمكن الوصول إلى ذلك عن طريقين:

1. إجراء الاسقاطات لاتجاهات الماضي، أو التنبؤ ببعض المتغيرات الإجمالية على أساس السجلات المحاسبية القومية التاريخية (جداول إحصائية).
2. إعداد الميزانية القومية (ميزانية تقديرية)، وهذه لا تكتفي بإسقاط اتجاهات الماضي في ظل افتراضات معينة أو تحت شروط معينة، إنما تأخذ في الاعتبار أهداف السياسات الاقتصادية.

4) الحسابات القومية في خدمة التخطيط ورسم السياسات:

الحسابات القومية أداة لرسم الخطط، ووضع البرامج الاقتصادية، ورسم السياسات وذلك باستخدام عدة طرق أهمها:

أ. البيانات والمعلومات تساعد على فهم المتغيرات الاقتصادية، خاصة من خلال تنظيمها وتبويبها في إطار يساعد على سهولة استيعابها.

ب. من خلال الدراسات التحليلية والتنبؤات التي تبنى على أساس البيانات والمعلومات التي توفرها الحسابات القومية، بحيث تكون الدراسات متطابقة مع متطلبات التخطيط وإعداد البرامج ورسم السياسات.

ج. يمكن إعداد بعض الحسابات التخطيطية والجداول المحاسبية، وهذه لا تكون عن الماضي ولكن إسقاطاً للمستقبل، بأخذ أهداف الخطة أو السياسة الاقتصادية بنظر الاعتبار، وقد تنشأ اختناقات نتيجة خلل في الموارد والاستخدامات، أو نتيجة خلل التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، أو التشوهات التي يمكن إن تنشأ على مسار معين، وعلى ضوء ذلك يمكن رسم السياسات اللازمة لمعالجة الخلل.

هذه الأغراض الثلاثة هي رهن بتصميم نظام المحاسبة القومية، وبمدى الثقة في بياناته الأولية، التي تبنى على أساسها هذه الحسابات، لذلك وجب الرجوع للمصادر الأولية لهذه البيانات على مستوى الوحدة الإنتاجية، التي يمكن إن تواجه صعوبات عدم ملائمة التعريفات والمفاهيم الأساسية واختلاف وحدات القياس، والأهم من هذا إن البيانات لا تجمع ولا تنسق وفقا لقواعد وطرق تتفق والقواعد الصحيحة للحسابات القومية.

5) الحسابات القومية وتخطيط الاقتصاد:

إن الحسابات القومية سواء بالأسعار الجارية أو الثابتة تقدم عرضا لكمية كبيرة من المعلومات الاقتصادية، بطريقة موجزة ومحكمة ومنسقة، اثبتت فائدتها لأغراض التحليل الإقتصادي ورسم السياسات، بالإضافة إلى ذلك فإن مجموعة المعاملات بين الوحدات الاقتصادية المقاسة بالوحدة النقدية تعني بتدفقات السلع والخدمات بين هذه الوحدات التي تتعلق بدورها بنشاطات اقتصادية أساسية مثل الإنتاج والاستهلاك والتكوين الرأسمالي، وما هي هذه الموارد المتاحة واستخداماتها الأساسية في الاقتصاد؟ حيث يستهدف المخططون تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية من أجل استخدامها الاستخدام الأمثل لتحقيق عملية التغيرات الهيكلية في الاقتصاد: وهذا ما يمكن إن تقدمه مجموعة الحسابات القومية.

وبما إن **الحسابات بالأسعار الثابتة** هي المعبّر (الدليل القاطع) عن التغيرات الحقيقية التي تحدث داخل الاقتصاد، فإن المخطط يفضل استخدامها على الأسعار الجارية، لاستبعاد آثار التغيرات في الأسعار أو الوحدة النقدية، لهذا فإن هذه الحسابات بالأسعار الثابتة هي الأساس لعملية اتخاذ القرارات الاقتصادية بطريقة واعية ورشيدة، وتشكل أداة لا غنى عنها لمقرري السياسة الاقتصادية.

وفي النقاط التالية تظهر أهمية وعلاقة الحسابات القومية بالعملية التخطيطية والاستخدامات الإحصائية المرتبطة بهيكل الاقتصاد الوطني وتطوره اللاحق:

أ. في العادة يؤخذ معدل النمو في قيمة الناتج القومي كأساس، ولكن في حالة توفر عدد من الحسابات يمكن أن يعطي نظرة اكثر واقعية إلى عملية النمو الإقتصادي بكل تعقيداتها، وقد يكون للتوسع أو التقلص النسبي لقطاعات أو أنشطة معينة على الاقل، أهمية كبيرة على المعدل المتوسط أو العام للنمو، وبالتالي فإن التغيرات الهيكلية في الاقتصاد تعد ذات أهمية خاصة في عملية النمو الإقتصادي.

ب. إن الحاجة إلى قياس كيفية نمو الإنتاج ترتبط أيضاً بأهمية تقدير نمو طاقة الإنتاج أو التقديرات الإنتاجية، سواء على صعيد الصناعات الفردية أو بالنسبة للاقتصاد ككل، ومن الضروري لإجراء هذا النوع من التحليل ربط نمو المدخلات بنمو المخرجات، بطريقة منهجية تتحقق بشكل فعال داخل إطار جدول المستخدم - المنتج، كذلك حساب نمو إنتاجية العمل، أو إنتاجية مجموعة عوامل الإنتاج.

ج. بما إن التقلبات في النشاط الإقتصادي وتعاقب الارتفاعات والإنخفاضات في الدورة التجارية كانت على الدوام ذات أهمية كبيرة في اقتصاديات السوق وغيره، وبالتالي فإن متابعة التغيرات الدورية وتسجيلها يعني استقصاء توقيت التغيرات الدورية، ومدى شدتها لمختلف المتغيرات الاقتصادية، مثل التكوين الرأسمالي، الاستهلاك والصادرات، والربط بينها بطريقة منهجية، ولهذا فقد يفضل إعداد حسابات ربع سنوية وسنوية.

د. إن الحسابات القومية عادة ما تشير إلى الماضي في شكل سلاسل زمنية للعديد من المتغيرات، وبدون هذه لا يمكن إعداد بيانات الخطط الاقتصادية والاسقاطات المتعلقة بالمستقبل، أي إن الواقع الحالي للاقتصاد يكون نقطة البداية لإعداد التنبؤات أو اهداف الاسقاطات أو الخطط المستقبلية، لوضع معدل النمو المرسوم في الإنتاج والإنتاجية والتكوين الرأسمالي وما شابه.

ه. تستخدم التغيرات في الاستهلاك الخاص أو العام أو في كليهما على نطاق واسع لقياس التغيرات في مستويات المعيشة، وقد يقتصر على الاهتمام على جوانب معينة في هيكل الاستهلاك (الغذاء والسكن)، ويشار إلى هذه في حسابات الاستهلاك للفرد الواحد، قياس درجة الرفاهية في المجتمع، بالإضافة إلى ذلك دراسة العلاقة بين عدالة التوزيع والنمو الاقتصادي من خلال معدل نمو دخل الفرد أو الاستهلاك، وقد تكون العلاقة عكسية أو طردية، لهذا فإن دراسة توزيع الدخل بين الفئات المختلفة من المؤشرات الممكن الوصول إليها من بيانات الحسابات القومية.

و. إن بيانات تكوين راس المال الثابت خلال فترة طويلة تضع أمام المخطط صورة عن التراكم الرأسمالي حسب القطاعات الاقتصادية ونموه الإجمالي والقطاعي، وبالتالي تشير إلى القطاعات التي يجب التركيز عليها في مراحل التنمية القادمة، وارتباط ذلك بقياس كثافة رأس المال، وإنتاجية رأس المال، وإنتاجية العمل.

ز. تقدم الحسابات القومية صورة عن العلاقات المتشابكة مع العالم الخارجي على المستوى الكلي والقطاعي: سواء في حاجته للمواد الخام، أو للاستخدام النهائي، وبالتالي فإن الصورة تكون واضحة في جداول المستخدم - المنتج، التي تشير إلى مدى التبعية للعالم الخارجي، سواء في الواردات أو الصادرات.

ح. استخدامات الحسابات القومية من قبل الأفراد والشركات والمؤسسات الخاصة لإعداد دراسات الجدوى والبحوث والدراسات الاقتصادية، بالإضافة إلى ابراز الحسابات التفصيلية، وذلك لأهمية موقع القطاع الخاص في النشاط الإقتصادي، واحتمالات تطوره ومشاركته في عملية التنمية الاقتصادية إلى جانب القطاع العام.

الفصل الثاني (2)

المفاهيم الأساسية للحسابات القومية وطرق حساب الناتج/ الدخل/ الإنفاق

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية.
- المبحث الثاني: الدورة العينية والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق
- المبحث الثالث: طرق حساب الناتج / الدخل / الإنفاق

المفاهيم الأساسية للحسابات القومية

وطرق حساب الناتج/ الدخل/ الإنفاق

قبل الدخول في مناقشة الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض الخاصة بتلك الحسابات، كما سيأتي ذكره في الفصل الثالث، من المستحسن أن يتم في هذا الفصل الثاني التعريف بالمفاهيم والمصطلحات الأساسية المستخدمة في الحسابات القومية، وهذا ما سيتم مناقشته في المبحث الأول، وفي المبحث الثاني من هذا الفصل سيتم عرض العلاقة بين الدورة العينية (السلعية) والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق، وذلك على افتراض الاقتصاد المغلق (اقتصاد بدائي/بلا حكومة ولا مصارف) ثم يتطور هذا الاقتصاد شيئاً فشيئاً إلى اقتصاد متطور واقتصاد مفتوح على الخارج، حيث تتم التدفقات المالية والنقدية والعينية بين الداخل والخارج من سلع وخدمات ورؤوس أموال (استثمارات أجنبية في الداخل ومحلية في الخارج) وقروض متبادلة بين الطرفين، كما هي مسجلة في الميزان التجاري وموازين المدفوعات.

وفي المبحث الثالث من هذا الفصل تناقش طرق حساب الناتج والدخل وذلك باستخدام أمثلة عددية ورقمية عن الطرق الثلاثة لحسابات الناتج والدخل والإنفاق، وهي طريقة التكوين، وطريقة الانفاق وطريقة القيمة المضافة، وتعتبر الطريقة الأخيرة ذات أهمية بالغة لسببين رئيسيين، الأول هو إعداد الحسابات القومية في ليبيا يقوم أساساً على حساب القيمة المضافة في القطاعات الاقتصادية المختلفة، وهذا ما سيتم مناقشته في الفصل السابع من هذا الكتاب، والعامل الثاني هو أن ضريبة القيمة المضافة سيتم تطبيقها في الاقتصاد الليبي عام 2009، وهكذا فإن التعرف على هذه الطريقة يعتبر ذا نفع دائم.

المبحث الأول

مفاهيم أساسية

1) الناتج المحلي/الدخل/الإنفاق:

الناتج المحلي هو جميع ما أنتج في الاقتصاد الوطني من سلع وخدمات جاهزة للاستهلاك النهائي، خلال فترة زمنية معينة (سنة) مقوم بالنقود.

ومن هذا التعريف تتضح النقاط التالية:

أ. جميع السلع والخدمات المنتجة مقومة بالنقود كقاسم مشترك (الكمية × السعر).
ب. تحتسب السلع الجاهزة للاستهلاك النهائي فقط، أما السلع نصف المصنعة والوسيطة فلا تحسب، منعا للتكرار.
ج. خدمات الطبيب والمحامي والمحاسب والحلاق....الخ تحسب على أساس الدخول السنوية المتحصل عليها.
د. الخدمات العامة مثل النقل والمواصلات والإدارة العامة فتقدر قيمتها على أساس حجم الإنفاق العام على تلك الخدمات، كما هي مبينة في الموازنات التقديرية أو الفعلية (الحسابات الختامية للدولة).

2) الدخل المحلي:

هو مجموع عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المواطنون والأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية والخدمية في الاقتصاد الوطني فقط (أي الأجور والمرتبات + ريع الأراضي + فوائد رأس المال + الأرباح)، فإن مجموع قيمة ما أنتج من السلع والخدمات مساوياً تماماً لمجموع عوائد (دخول) عناصر الإنتاج، وهذا يعني أن الناتج المحلي سيكون مساوياً للدخل المحلي تماماً.

3) الدخل القومي:

هو جميع عوائد عناصر الإنتاج المستخدمة في الداخل والخارج، خلال فترة زمنية محددة (سنة): ويتضمن هذا التعريف جميع دخول المواطنين (طبيعيين أو اعتباريين) من القطاعين العام والخاص، سواء من داخل البلاد أو من خارجها.

مثال:

شركة أجنبية تعمل في قطاع النفط، ويعمل فيها بالإضافة إلى المواطنين بعض الأجانب، فالدخول التي يحصل عليها الأجانب لا تدخل ضمن حسابات الدخل القومي، كذلك أرباح الشركة الأجنبية لا تدخل في حسابات الدخل القومي، أما العوائد التي تحصل عليها الشركات الليبية في الخارج، وكذلك أجور ومرتبات العاملين من المواطنين في الخارج فتدخل في حسابات الدخل القومي، وعلى هذا الأساس فإن:

الدخل القومي = الدخل المحلي ناقص حصة الأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية في الداخل (أجور ومرتبات الأجانب في الداخل زائداً أرباح الشركات الأجنبية في الداخل) زائداً عوائد المواطنين المتحصل عليها نتيجة مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية في الخارج (أجور ومرتبات المواطنين في الخارج + أرباح الشركات الوطنية التابعة للقطاعين العام والخاص في الخارج).

وهكذا فإن الدخل القومي قد يتساوى أو يزيد أو ينقص أحياناً عن الدخل المحلي أو الناتج المحلي: والفرق بين الاثنين يتوقف على حجم العوامل التالية:

أ. عوائد (دخول) عناصر الإنتاج المستحقة للأجانب الذين يساهمون في الأنشطة الاقتصادية في الداخل (أجور ومرتبات وأرباح....الخ).

ب. عوائد المواطنين المستحقة نتيجة مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية في الخارج (أجور ومرتبات وأرباح....الخ).

فإذا ما زاد العامل الأول على الثاني، فإن الدخل القومي يصبح اصغر من الدخل المحلي والعكس صحيح.

مثال:-

الدخل القومي	=	الدخل المحلي	-	عوائد الأجانب	+	عوائد المواطنين
500	=	500	-	100	+	100
400	=	500	-	200	+	100

إذاً الدخل المحلي اكبر من الدخل القومي، وهذه هي حالة الاقتصاد الليبي.

كما قد يكون الدخل القومي اكبر من الدخل المحلي كالآتي:

500 = 400 - 100 + 200

وعند تقدير حجم الدخل القومي لابد من حصر جميع دخول المواطنين المتحصل عليها نتيجة مشاركتهم في النشاط الاقتصادي للمشاريع التابعة للقطاعين العام والخاص، في الداخل والخارج، وهكذا فإن الدخل القومي يتكون من:

3-1- دخل الحكومة:

ويتكون دخل الحكومة من المصادر التالية:

أ. دخل المشاريع الحكومية (العامة) الإنتاجية والخدمية.
ب. دخل الأراضي العامة (الأميرية).
ج. إيجارات العقارات والمساكن العامة.
د. أرباح الشركات العامة.

وهكذا فإن **الضرائب لا تعتبر دخلاً للحكومة**، لأنها سبق وأن حسبت ضمن دخل الأفراد.

2-3- دخل الفرد:

ومصادر دخول الأفراد أربعة، وهي:

أ. الأجور والمرتبات وما في حكمها.
ب. ريع الأراضي.
ج. فوائد رأس المال.
د. الربح أو الهامش أو الفائض....الخ.

وعلى هذا الأساس فإن الإعانات والدعم النقدي والعيني، وكذلك الهدايا والهبات التي يحصل عليها الأفراد، لا تعتبر ضمن الدخل، لأن الفرد لم يقم بتأدية خدمات مقابلها.

ويحتسب دخل الفرد الإجمالي، أي قبل استقطاع الضرائب المباشرة، واشتراكات الضمان الاجتماعي، كما لا تحتسب القروض التي يحصل عليها الأفراد من آخرين أو من جهات(رسمية وغير رسمية)، لأنها تعتبر من ثروة أو دخل الآخرين، وينطبق هذا أيضاً بالنسبة إلى بيع الأراضي والعقارات وأجزاء من الثروة، فلا تحتسب لأنها ثروة أشخاص آخرين، فإذا باع أحدهم أرضه، فإن الدخل القومي يبقى ثابت، أما إذا اشتغلت ربة البيت، فإن الدخل القومي يزداد بمقدار المرتب الذي تتقاضاه، وإذا ما تزوج رب البيت مربية أطفاله، فإن الدخل القومي يتناقص بمقدار المرتب الذي تتقاضاه مربية الأطفال، ذلك لأن عمل الزوجة لا يحسب ضمن الدخل القومي.

4) الدخل النقدي والدخل الحقيقي/العيني:

الدخل النقدي هو مجموع الدخول النقدية التي يحصل عليها الأفراد، نظير مشاركتهم في العمليات الإنتاجية والخدمية، أما الدخل الحقيقي/العيني فهو كميات السلع والخدمات التي يمكن الحصول عليها بواسطة الدخل النقدي زائداً السلع والخدمات المجانية، **أي كمية النقود (الدخل) على كمية السلع والخدمات:** ويمكن التعبير عن الدخل الحقيقي عن طريق قسمة الدخل النقدي على متوسط السعر.

نقود

(كمية = ـــــ): كما يمكن التعبير عن السعر بواسطة قسمة:

سعر

كمية النقود

السعر= ------------- وهكذا فإن كمية النقود (الدخل/الإنفاق) = السعر × كمية السلعة

كمية السلعة

فإذا ما ارتفعت الدخول النقدية بنسبة 10%، فإن الدخل الحقيقي يبقى ثابت في حالة ارتفاع الاسعار بنسبة 10% أيضاً. أما إذا ارتفعت الأسعار بنسب مئوية اكبر من نسبة زيادة الدخل النقدي، فإن الدخل الحقيقي ينقص وبالعكس.

5) الناتج المحلي بالأسعار الجارية:

ويحسب الناتج المحلي على أساس أسعار السوق الجارية، ولهذا يستخدم مصطلح الناتج المحلي بسعر السوق أو بالأسعار الجارية في السوق في سنة من السنوات، أي كمية السلع والخدمات (ك) مضروبة في أسعارها (س) والناتج (ن) يساوي (ك × س = ن).

والناتج المحلي يتغير بين فترة وأخرى للأسباب التالية:

أ. تغير الكميات المنتجة من سلع وخدمات في الاقتصاد الوطني، نتيجة لتغير الموارد الاقتصادية.
ب. تغير أسعار السلع والخدمات في الأسواق.
ج. تغير الأسعار والكميات معا.

والجدير بالملاحظة أن الأسعار تتغير بصورة أسرع بكثير من تغير كميات السلع والخدمات في الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الأخيرة مرتبطة بعمليات إنتاجية ومواسم مناسبة للإنتاج، ليس من السهولة تجاوزها (مواسم الإنتاج الزراعي)، لذا فإن أي ارتفاع في الأسعار الجارية، لا يعني بالضرورة زيادة الناتج المحلي من الناحية الكمية الحقيقية، وهكذا فإن ارتفاع حجم الناتج المحلي بالأسعار الجارية لا يعني إطلاقاً زيادة الناتج المحلي من الناحية الفعلية (سلع وخدمات).

ولتوضيح ذلك تستخدم الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى:

إن الناتج المحلي الحقيقي (أي كميات السلع والخدمات المنتجة) لا تتغير بين فترة زمنية وأخرى، وأن مستويات الأسعار تبقى ثابتة هي الأخرى طيلة الفترة، وعلى هذا الأساس فإن حجم الناتج المحلي في الفترة الأولى مساوي تماماً لحجم الناتج نهاية الفترة الثانية، وهكذا فإن معدل نمو الناتج المحلي يساوي صفر.

مثال:

الناتج المحلي عام 1990 =الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100 د.ل= 10000د.ل.

الناتج المحلي عام 1991 =الكمية المنتجة 100 وحدة×سعر السوق 100د.ل= 10000د.ل.

الفرضية الثانية:

إن معدل نمو الناتج المحلي يساوي صفر، ولكن مستوي الأسعار قد ازداد بنسبة 15% بين نهاية عام 1990 ونهاية عام 1991.

وهكذا فإن الناتج المحلي الحقيقي لم يتغير، ولكن الأسعار (س) هي التي تغيرت عام 1991 فقط.

الناتج المحلي عام 1990 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 100 د.ل = 10000 د.ل.

الناتج المحلي عام 1991 = الكمية المنتجة 100 وحدة × سعر السوق 115 = 11500 د.ل.

يستنتج من ذلك أن الناتج المحلي قد ازداد بالرغم من بقاء كميات السلع والخدمات ثابتة، وهذا يعني أنه إزداد من الناحية الاسمية/النقدية فقط، وليس من الناحية الكمية/الحقيقية.

الفرضية الثالثة:

يزداد الناتج المحلي بنسبة 10% نهاية الفترة 1991، بينما ترتفع الأسعار بنسبة 15% خلال نفس الفترة.

إن حجم الناتج المحلي خاضع في مثل هذه الحالة لتأثيرين اثنين:

أ. تأثير التضخم من جهة.
ب. وتأثير زيادة الكميات المنتجة من جهة ثانية.

الناتج المحلي عام 1990 = الكميةالمنتجة100 × سعرالسوق100 = 10000 د.ل

الناتج المحلي عام1991 = الكمية المنتجة (100 +0.10)= 110 × سعر السوق (100 + 0.15) = 115 والناتج يساوي 12650 د.ل.

وفي حالة خصم/طرح تأثير التضخم نحصل على الزيادة الحقيقية للناتج المحلي:

الناتج المحلي الحقيقي نهاية عام 1991 = 12650 – 1500 = 11150 د.ل.

يستنتج من ذلك أن الزيادة الحقيقية في كميات السلع والخدمات المنتجة هي الأساس، وليست الزيادة في الأسعار، فالكميات المنتجة هي وحدها التي تشبع الحاجات، وما النقود الورقية إلا وسيلة لتبادل تلك السلع والخدمات، فالنقود الورقية بحد ذاتها لا تؤكل، ولهذا لابد من عزل تأثيرات الأسعار لمعرفة معدلات الزيادة الحقيقية في حجم الناتج المحلي، وذلك باستخدام الأرقام القياسية التي ستتم مناقشتها في الجزء القادم.

6) الناتج المحلي بالأسعار الثابتة:

إن أسعار السلع والخدمات تتجه نحو الارتفاع المتواصل، ففي القرون الماضية كان في الإمكان شراء رأس من الأغنام ببضعة قروش فقط، وظل مستوى الأسعار يرتفع حتى وصل سعر الخروف في يومنا هذا قرابة 200-300 د.ل.

والأسعار ترتفع عادة مع زيادة كمية النقود، بمعنى أنه إذا زاد عرض النقود زيادة أسرع من زيادة عرض السلع، مالت الأسعار إلى الارتفاع، والعكس صحيح، أي إذا كانت زيادة النقود، (^ن) اكبر من زيادة الناتج (^د) فإن الأسعار ترتفع، والعكس صحيح.

ولقياس تغيرات قيمة النقود (أي معرفة مدى ارتفاع الأسعار أو انخفاضها، كنتيجة لتغير قيمة النقود نفسها) يفضل الاقتصاديون اختيار مجموعة من السلع تتراوح ما بين 200-300 نوع من السلع التي يسهل الحصول على أسعارها في فترات محددة، وتوضع الأسعار أمام كل سلعة ثم نحصل على متوسط الأسعار، ويقارن هذا المتوسط بالمتوسطات السابقة.

هذه المتوسطات هي التي يطلق عليها اسم (الأرقام القياسية للأسعار): فالأرقام القياسية ما هي إلا مقاييس نسبية لقيمة النقود، أي أنها تساعد على عمل المقارنات الخاصة بالقوة لشرائية للنقود في وقت ما، مع قوتها الشرائية في أوقات أخرى.

ولمعرفة مستوى الأسعار العام لسنة أو لفترة ما، وإمكانية مقارنته بمستوى الأسعار العام لسنة أو لفترة أخرى، لابد من اختيار سنة أو فترة زمنية تعتبر هي (سنة الأساس).

مثال:

إذا كان سعر سلعة ما 5 د.ل عام 1980 وارتفع إلى7 د.ل عام 1985

وفي عـام 1990 وصـل السـعر إلى8 د.ل، فكـم كانـت نسـبة الزيـادة في الأسعار؟

نفترض أن السنة الأولى 1980 هي سنة الأساس، والتي يعبر عنها بالرقم:-

$$(100 \text{ X } \frac{5}{5}) = 100$$

وهكذا فإن الرقم القياسي للأسعار عام 1985 يساوي:

$$(140 = 100 \text{ X } \frac{7}{5})$$

ولعام 1990 يساوي 160

وهذا ما يطلق عليه مصطلح مناسيب الأسعار.

وهكـذا نجـد أن سـعر السـلعة قـد ازداد 40 درجـة بـين عـامي 1980 و1985، ثم 60 درجة بين عامي 1985 و1990.

وهناك معادلة يمكن على أساسها تحويل قيمـة النـاتج المحـلي بالأسـعار الجارية إلى الأسعار الثابتة، وذلك بقسمة الأول (بالأسـعار الجاريـة) عـلى الـرقم القياسي لمستويات الأسعار في الاقتصاد الوطني، ويمكن الاعتماد هنا على نفقـات المعيشة لمعرفة مستوى الأسعار العام.

مثال: الناتج المحلي لسنة 1980 بالأسعار الجارية (10.000.000.000) عشرة مليارات.

الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام 1980×100=10.000.000.000×100= 5.000.000.000

الرقم القياسي للأسعار عام 1980 **200**

الناتج المحلي لسنة 1980 بالأسعار الثابتة يساوي (**5.000.000.000**) خمسة مليارات.

7) الناتج المحلي الإجمالي والصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة:-

أما الناتج المحلي الإجمالي فهو مجموع الكميات المنتجة من سلع وخدمات مضروبة بسعر السوق، وفي حالة خصم استهلاك الأصول الثابتة (رأس المال) من الناتج المحلي الإجمالي نحصل على الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.

وفي حالة خصم مجموع الضرائب غير المباشرة التي تحصل عليها الدولة، وإضافة الدعم الذي تدفعه الدولة لتشجيع الإنتاج نتحصل على الناتج المحلى الصافي بسعر التكلفة، وهو ما يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية (عوائد العاملين + عوائد الملكية).

مثال:

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	**5638.5 مليون د.ل**
- استهلاك رأس المال	**236.1**
= الناتج المحلي الصافي بسعر السوق	**5402.4**
- الضرائب غير المباشرة	**307.3**
+ الدعم/ وإعانات الإنتاج	**115.3**
= الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة	**5210.4 مليون د.ل**

ويمكن الوصول إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي بطريقة عكسية كالآتي:

تعويضات العاملين (الأجور والمرتبات والمكافآت)	1625.9 مليون د.ل
+ عوائد الملكية (الريع، الفوائد والأرباح)	3584.5 مليون دل
- -	**5210.4 مليون د.ل**
-	236.1
= الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة	
+ استهلاك الأصول الثابتة	307.3
+ الضرائب غير المباشرة	115.3
- إعانات الإنتاج	**5638.5 مليون د.ل**
= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	

والسبب في خصم الضرائب غير المباشرة يرجع إلى تأثيرها على أسعار السوق، فالضرائب تؤدي بعد نقل عبئها إلى المستهلك الأخير إلى ارتفاع الأسعار في السوق، وبهدف الحصول على أسعار خالية من التأثيرات، لابد من خصم الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالعكس يضاف الدعم وإعانات الإنتاج إلى الناتج المحلي الإجمالي، ذلك أن الدعم يؤدي إلى تخفيض أسعار السوق بالنسبة للمستهلك الأخير، وبهدف الحصول على أسعار خالية من التأثيرات أيضاً، يضاف الدعم إلى قيمة الناتج المحلي الإجمالي وصولاً إلى الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة، وهو ما يوزع على عناصر الإنتاج، وفي نفس الوقت يقسم على عدد السكان لمعرفة حصة الفرد الواحد من الدخل.

الناتج المحلي= الدخل المحلي (وهكذا فإن الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج يساوي الدخل المحلي في حالة أن التحويلات الداخلة والخارجة تساوي صفر).

8) الدخل المحلي الإجمالي والدخل المحلي الصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة:

الدخل المحلي الصافي هو مجموع تعويضات العاملين (رواتب وأجور ومكافآت) زائدا فائض التشغيل (ريع الأرض، فوائد راس المال والأرباح)، أما

الدخل المحلي الإجمالي فهو الدخل المحلي الصافي مضافا إليه استهلاك رأس المال الثابت (الأصول).

مثال:

عوائد /تعويضات العاملين + عوائد الملكية/فائض التشغيل - **الدخل المحلي الصافي بسعر التكلفة** + استهلاك الأصول الثابتة	1625.9 مليون دل 3584.5 مليون دل 5210.4 مليون دل 236.1
= الدخل المحلي الإجمالي بسعر التكلفة	**5446.5 مليون د.ل**

9) الدخل الشخصي المتاح

وعندما يراد احتساب الدخل الفردي/الشخصي (الدخل المتاح) فإنه من اللازم أيضا خصم/أو إضافة العناصر التالية من/وإلى الناتج المحلي الصافي المذكور أعلاه، حسب المعادلة التالية:

الناتج المحلي الصافي (بسعر التكلفة)

ناقصاً أرباح الشركات غير الموزعة (الاحتياطيات)

ناقصاً الضرائب على الشركات

ناقصاً حصة الشركات في الضمان الاجتماعي للمنتجين (استقطاعات الضمان).

زائداً تحويلات الدعم

ناقصاً قيمة الضرائب المباشرة على الدخل الشخصي

ناقصاً المشاركة في الضمان الاجتماعي (استقطاعات الضمان).

يساوي الدخل الفردي / الشخصي / الدخل المتاح

---

10) قياس معدلات النمو البسيطة والمركبة للناتج المحلي:

إن نمو الناتج المحلي، أي الزيادة المستمرة لكميات السلع والخدمات المنتجة سنويا، يعتبر ضرورة حتمية لمواجهة الزيادة المستمرة في عدد السكان من جهة، ولتطوير القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى من جهة ثانية.

ويمكن تحديد معدلات النمو البسيطة بين سنة وأخرى على أساس المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الرقم الثاني - الرقم الأول}}{\text{الرقم الأول}} \times 100$$

مثال:

الناتج المحلي عام 1988 = 6693.5 مليون دل

الناتج المحلي لعام 1989 = 7223.5 مليون دل

إذاً معدل النمو يساوي 7.9 % = $\frac{7223.5 - 6693.5}{6693.5}$ = 7.9 %

أما حساب معدل النمو التراكمي (المركب) فيتم على أساس المعادلة التالية:

$$\text{ق م} = \text{ق ح} (1 + \text{ف})^{\text{ن}}$$

حيث أن ق م = القيمة المستقبلية، ق ح = القيمة الحالية، ف = معدل النمو السنوي، ن = الفترة الزمنية.

وعلى افتراض أن الناتج المحلي الإجمالي يساوي 10000 د.ل ، وأن معدل النمو السنوي يساوي 8%، وأن فترة خطة التنمية خمس سنوات، فإن الناتج المحلي سيكون بعد خمس سنوات كالآتي:

$$\text{ق م} = 10000(1 + 0.08)^{5} = 14692 \text{ د.ل}$$

وهكذا فإن **متوسط معدل النمو التراكمي** خلال فترة خمس سنوات سيكون:

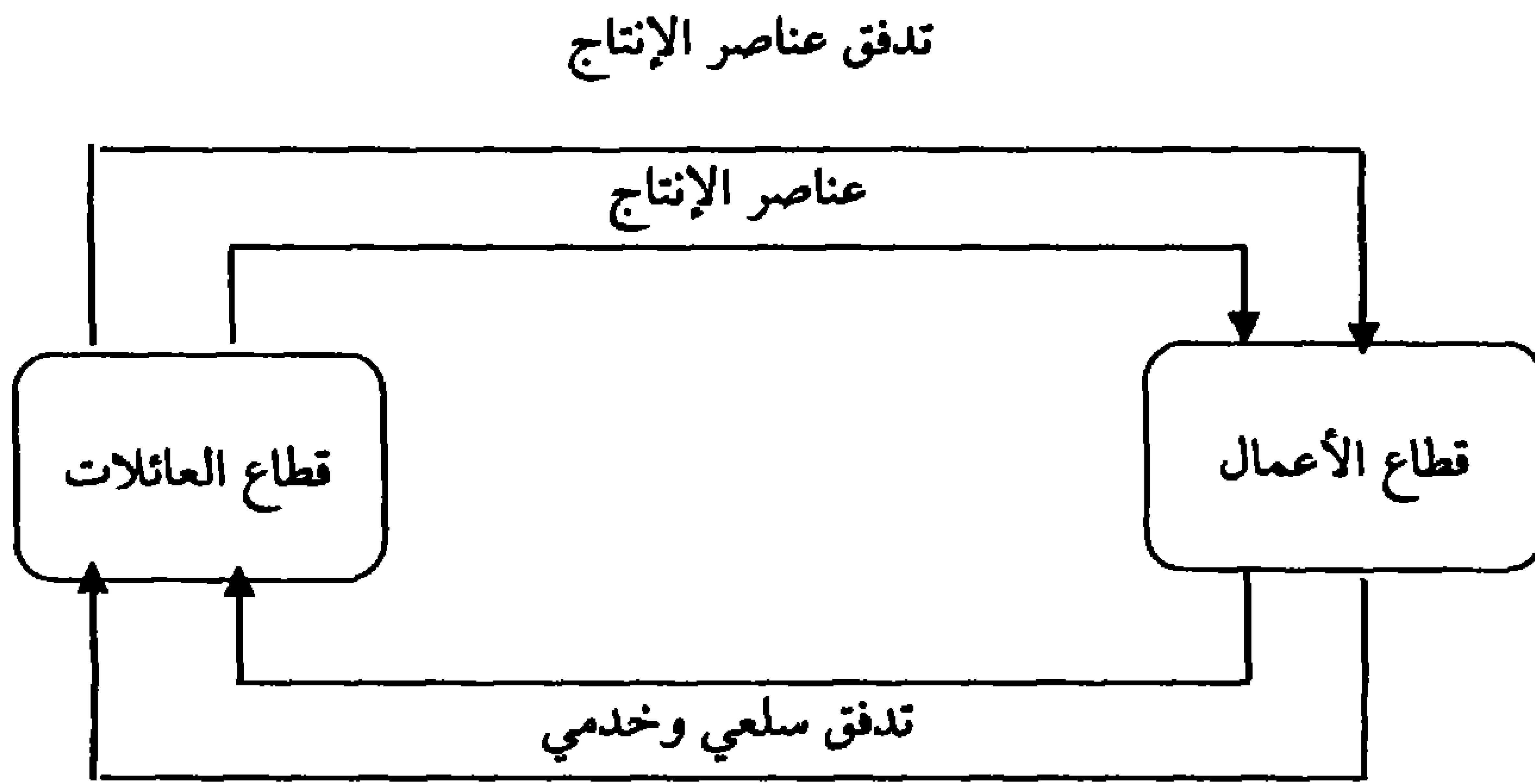
$$\frac{14692}{10000} \times 100 = 9.3\ \%$$

المبحث الثاني

الدورة العينية والدورة النقدية للناتج والدخل والإنفاق

1) الدورة العينية للناتج والإنفاق في الاقتصاد المغلق (اقتصاد بدائي):-

الفرضية الأولى: صورة مبسطة لاقتصاد مغلق، لا يعرف النقود وكل شيء يقوم على أساس "المقايضة"، وتوجد فيه مجموعتان: واحدة مستهلكة وأخرى منتجة، ولا توجد سلطة كما في الشكل رقم (1).



الشكل رقم (1)

الدورة العينية للناتج والإنفاق في الإقتصاد المغلق

شرح للشكل رقم (1):

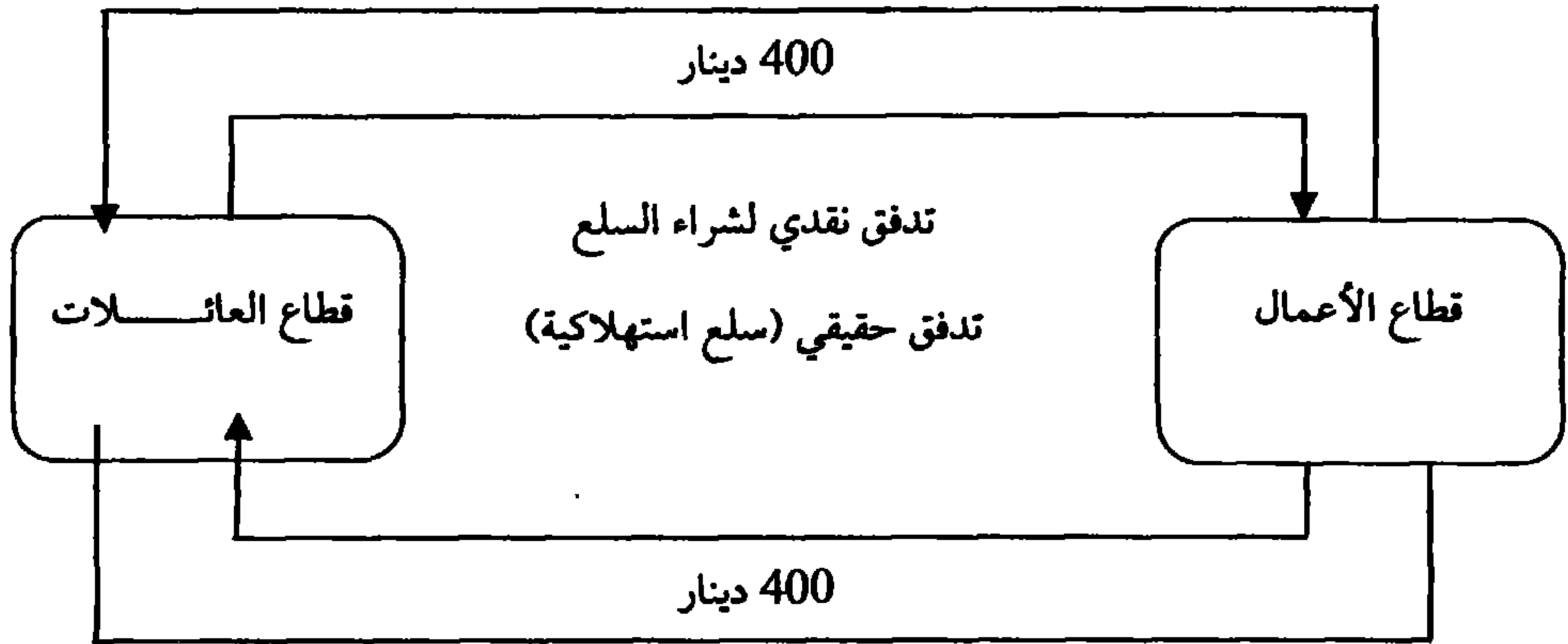
قطاع العائلات يعطي قطاع الأعمال ما يستلزمه من عناصر الإنتاج (قوة العمل، الأرض) ويقدم قطاع الأعمال بالمقابل ما ينتجه من سلع وخدمات إلى قطاع العائلات، هذا يعني عدم وجود فائض لدى القطاعين.

2) الدورة العينية/النقدية للناتج والدخل والإنفاق

في حالة وجود الاسواق والنقود كوسيلة للتبادل

الفرضية الثانية: "التبادل من خلال السوق وبالنقود" لا يوجد إدخار ولا سلطة حكومية.

تدفق نقدي مقابل شراء خدمات عناصر الإنتاج



تدفق حقيقي لخدمات عناصر الإنتاج

الشكل رقم (2)

الدورة العينية/النقدية للناتج والدخل والإنفاق

شرح للشكل رقم (2):

مجموع الدخول التي يحصل عليها الأفراد مقابل بيع عوامل الإنتاج لقطاع الأعمال (العمل/رأس المال/الإدارة) 400 د.ل، قطاع العائلات يشتري سلعاً وخدمات يساوي مجموعها الإنفاق على السلع والخدمات المنتجة، وبالتالي فهو مساوٍ لمجموع قيم هذه السلع والخدمات.

400 = 400 = 400

لناتج = الدخل = الإنفاق

2-1- الدورة العينية/النقدية مع وجود المصارف والسلطة الحكومية:

الفرضية الثالثة: التبادل من خلال السوق، مع وجود إدخار لدى المصارف، وعدم وجود سلطة تفرض الضرائب.

حجم الادخار يتحدد حسب الميل الحدي للاستهلاك، وتقوم المؤسسات المالية "المصارف" بتجميع مدخرات القطاع العائلي وتقرضها لقطاع الأعمال لتوسيع القدرة الإنتاجية "التكوين الرأسمالي"، وهكذا تنكسر الحلقة بين قطاع الأعمال وقطاع العائلات بواسطة الوسطاء الماليين (المصارف).

لو فرضنا أن قيمة مبيعات خدمات عوامل الإنتاج من قبل القطاع العائلي تساوي 400 د.ل فمجموع دخول العوامل يساوي 400 د.ل أيضاً.

فلو كان الاستهلاك يساوي أربعة أخماس 4 /5 = 0.8 من الدخل فإن 320د.ل تنفق على الاستهلاك، والمدخرات (الخمس فقط) 80 د.ل تذهب للمصارف، وبالتالي يمكن إقراضها لقطاع الأعمال لشراء سلع استثمارية، ويمكن صياغة المعادلة السابقة كالتالي:

الدخل = استهلاك + ادخار

الادخار = الاستثمار

الإنفاق = الاستهلاك + الاستثمار

كما يمكن وضع المعادلة كالتالي:

ناتج سلع استهلاكية + ناتج سلع استثمارية = الناتج الكلي.

ناتج سلع الاستهلاك + ناتج سلع الاستثمار = الاستهلاك + الادخار= الاستهلاك + الاستثمار.

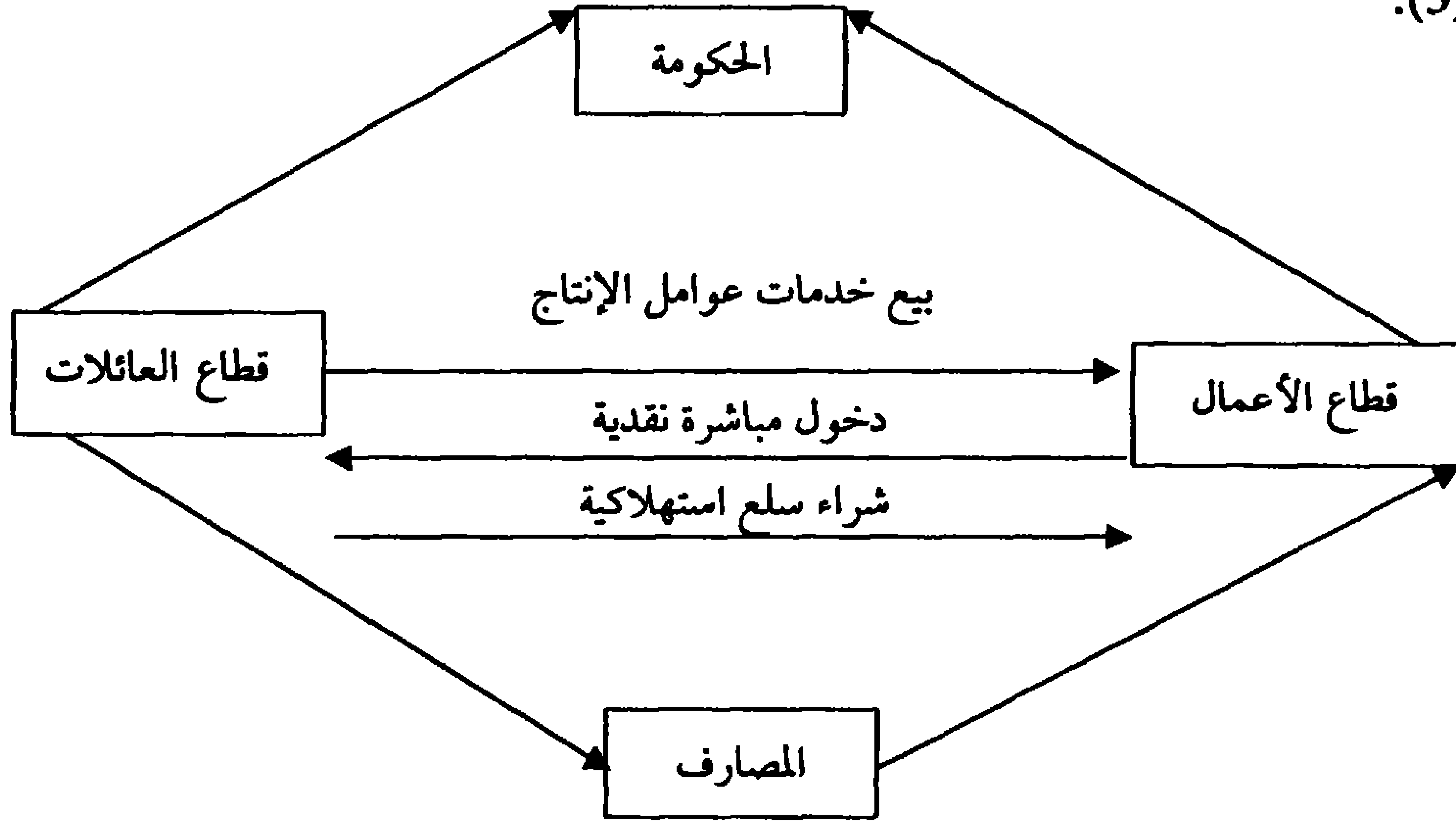
2-2- الدورة العينية/النقدية في حالة وجود المصارف والسلطة تفرض ضرائب:

الفرضية الرابعة: نقص الدخل المتاح (القابل للتصرف به) بسبب فرض الضرائب (أي وجود سلطة).

تقوم الحكومات باستقطاع ضرائب من الدخل (ضرائب مباشرة) وتأمينات الضمان الاجتماعي، كما تدفع دعم للعجزة والمتقاعدين (ضرائب سلبية).

الدخل المتاح = الدخل الكلي - الضرائب المباشرة.

وتقوم السلطة بإنفاق ما تجمع لديها من حصيلة الضرائب لشراء السلع والخدمات من قطاع الأعمال (استهلاك عام واستثمار عام) كما في الشكل رقم (3):



الشكل رقم (3)

الدورة العينية / النقدية في حالة وجود المصارف والحكومة

شرح للشكل رقم (3)

أ. خدمات عوامل الإنتاج قيمتها 400 د.ل

ب. استقطاع ضرائب وتأمينات 100 د.ل ناقص

ج. الدخل المتاح للعائلات 300 د.ل

د. يقوم قطاع العائلات بشراء سلع وخدمات استهلاكية بمبلغ 240 د.ل (الميل الحدي للاستهلاك 4 / 5) ويقوم بادخار 60 د.ل لدى المصارف.

ه. يقوم قطاع المصارف بإقراض المدخرات إلى قطاع الأعمال 60 د.ل، وكان قطاع العائلات قد قام بإنفاق استثماري (ادخار) مقداره 60 د.ل.

و. تقوم الحكومة بإنفاق (60 د.ل) على الاستهلاك و(40 د.ل) على سلع استثمارية.

(دخل الحكومة = 100 د.ل من الضرائب)

وعلى هذا الأساس فإن المعادلة تأخذ الشكل التالي:

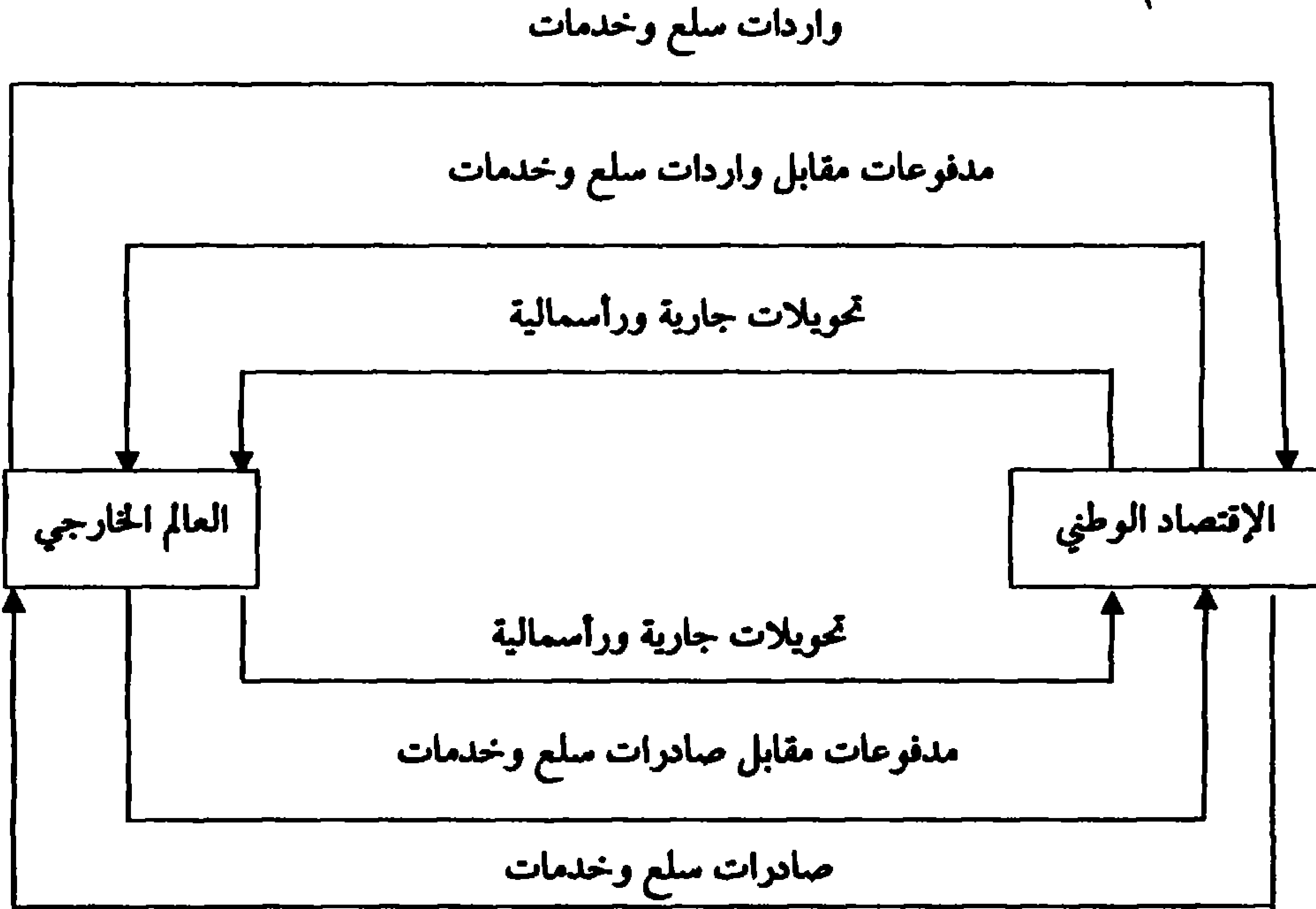
أ. الناتج = ناتج سلع وخدمات استهلاكية 300 + ناتج سلع استثمارية 100= 400.

ب. الدخل =دخول القطاع العائلي 300 + دخول القطاع الحكومي 100= 400.

ج. الإنفاق = إنفاق استهلاكي = 300 (240 عائلي + 60 حكومي) + إنفاق استثماري 100 (60 عائلي + 40 حكومي) = 400 د.ل.

2-3- دورة الناتج والدخل في حالة التعامل مع الخارج (العلاقات الاقتصادية الدولية)

إن الاقتصاد المفتوح مع الخارج يعني إرتباط قطاع الأعمال والقطاع العائلي والقطاع الحكومي بالخارج، وهكذا تتأثر الحسابات القومية كما في الشكل رقم (4):



الشكل رقم (4)

دورة الناتج والدخل في حالة التعامل مع الخارج

شرح للشكل رقم (4)

وتتمثل العلاقات الاقتصادية مع الخارج في صورة المشتريات من سلع وخدمات من الخارج (الواردات)، وما يقابلها من مدفوعات نقدية (تدفقات إلى الخارج)، وكذلك في صورة الصادرات من سلع وخدمات إلى الخارج، وما يقابلها من مقبوضات (تدفقات إلى الداخل)، كما توجد تحويلات نقدية من العائلات (المواطنين) إلى الخارج، وأيضاً هبات ومنح وقروض من الحكومة المحلية إلى الخارج، وكذلك تحويلات قطاع الأعمال للخارج، إضافة إلى مدفوعات أقساط وفوائد الديون الخاصة والعامة إلى الخارج وبالعكس.

يلاحظ أن تيارات الدخول المحولة من الخارج + مقبوضات الهبات والمنح والقروض للاقتصاد الوطني أكبر من مجموع تيارات الدخول المحولة للخارج + مدفوعات أقساط وفوائد الديون للخارج، وهذا ما يحدث فائضا في ميزان المدفوعات والعجز في حالة وجود العكس.

ولكن في حالة أن قيمة الصادرات + المدفوعات المحولة من الخارج + الهبات والقروض يساوي مجموع قيمة الواردات والتحويلات للخارج ومدفوعات أقساط القروض والفوائد فإن ميزان المدفوعات يكون في حالة تطابق، وهذا ما لا يحدث إلا نادراً.

وعلى هذا الأساس فإن الدورة السلعية النقدية في حالة التعامل مع الخارج تكون كالتالي:

1) دورة الناتج:

التيار السلعي تكون دورته كالتالي:

العرض = منتجات محلية + واردات (عرض أجنبي)

الطلب = طلب محلي + صادرات (طلب أجنبي)

الطلب النهائي المحلي ينقص بقيمة الصادرات، ولكن الواردات تعوض هذا النقص.

العرض = الناتج + الواردات = استهلاك عائلي + استهلاك حكومي + إنفاق استثماري عام وخاص + الصادرات = الطلب

الناتج = استهلاك عائلي + استهلاك حكومي + إنفاق استثماري عام وخاص + صادرات - واردات.

2) دورة الدخل:

أما التيار النقدي فتكون دورته كالتالي:-

حقوق التملك وعوائد العاملين الموزعة على القطاع العائلي (ريع/أرباح/فوائد/أجور) + الدخل الحكومي (ضرائب/دعم) + التحويلات من الخارج + القروض والهبات - التحويلات للخارج - أقساط القروض والفوائد = الاستهلاك العائلي + الإنفاق الاستهلاكي الحكومي + الإنفاق الاستثماري العام والخاص + الصادرات -الواردات.

المبحث الثالث

طرق حساب الناتج/الدخل/الإنفاق

1) طريقة التكوين (للناتج/الدخل):

يتكون الدخل من مجموع دخول عناصر الإنتاج التالية:

أ. الأجور والمرتبات في جميع القطاعات الإنتاجية والخدمية التابعة للقطاعين العام والخاص.

ب. ريع الأراضي.

ج. فوائد رأس المال.

د. الأرباح/الهامش، المردود ، العائد.... الخ.

وفي حالة حصر عوائد عناصر الإنتاج هذه يمكن الحصول على مجموع الدخل المحلي الصافي/ الناتج المحلي الصافي، وإذا ما أضيف إليه استهلاك رأس المال (الأصول الثابتة) وأضيفت إليه الضرائب غير المباشرة من جهة وخصمت منه إعانات الإنتاج والدعم من جهة ثانية، يمكن الحصول على الناتج المحلي الإجمالي، كما في المثال التالي:

بلغت عوائد عناصر الإنتاج في ليبيا عام 1978م كالآتي:

تعويضات العاملين (أجور، مرتبات ومكافآت)	1625.9 مليون د.ل
+ فائض التشغيل (ريع، فوائد، أرباح) (عوائد الملكية)	3584.5 مليون د.ل
- - - - - - - - - - - - - - - - - - - -	- - - - - - - - - -
=الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة	5210.4
+ استهلاك رأس المال الثابت	236.1
+ الضرائب غير المباشرة	3.07.3
- إعانات الإنتاج والدعم	115.3
- - - - - - - - - - - - - - - - - - - -	- - - - - - - - - -
= الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق	5638.5 مليون د.ل

2) طريقة الإنفاق:

المقصود بطريقة الإنفاق في حسابات الدخل القومي، هي معرفة أوجه أنفاق الناتج أو الدخل، أي توزيعه بين الاستهلاك والادخار أو الاستثمار.

والدخل يوزع عادة بين الاستهلاك والادخار (د= ك + خ)

أو بين الاستهلاك والاستثمار (د= ك + ث)

إذاً الاستثمار = الادخار

أما الناتج فإنه يتكون من سلع استهلاكية + سلع استثمارية.

وتعتبر الصادرات من سلع وخدمات جزءاً من الناتج المحلي الفائض عن الاستهلاك المحلي، لذا وجب إضافتها إلى الناتج المحلي، بينما تعتبر الواردات من سلع وخدمات عبأً على الناتج المحلي، لذا يجب خصمها من الناتج، علماً أن الاستهلاك والاستثمار يتم في القطاعين العام والخاص، وكذلك الصادرات والواردات يقوم بها القطاع العام والخاص، وعلى هذا الأساس فإن أوجه إنفاق الناتج أو الدخل هي كالآتي:

الاستهلاك الحكومي (العام)

+ الاستهلاك الخاص

+ الاستثمار الحكومي (العام)

+ الاستثمار الخاص

+ المخزون (في حالة نقص المخزون تكون العلامة بالناقص)

+ الصادرات

- الواردات

وبما أن المخزون يعتبر جزءا من الاستثمارات، لذا وجب إضافته إلى مجموع الاستثمار، إذا كان إيجابياً وطرحه من الاستثمار إذا كان سالباً، كما في المثال التالي:

الإنفاق الاستهلاكي العام (الحكومي)	1691.8 مليون د.ل
+ الإنفاق الاستهلاكي الخاص	
+ الاستثمارات (العامة والخاصة) تكوين	1651.1
راس المال	1532.0
- التغير في المخزون	75.0 -
+ الصادرات	2978.1
- الواردات	2139.5
- -	- - - - - - - -
=الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنفاق بسعر السوق	5638.5 مليون د.ل

3) طريقة القيمة المضافة*:

تواجه حسابات الدخل مشكلة، يطلق عليها مشكلة التكرار/الازدواجية، ومفادها أن قيمة الناتج لكل مرحلة إنتاجية أو لكل قطاع إنتاجي تحسب مرتين أو أكثر، مما يؤدي إلى تضخم حسابات الدخل، والسبب يرجع في الغالب إلى حساب السلع الوسيطة، ونصف المصنعة، التي تدخل في العمليات الإنتاجية مرتين، كذلك حساب أرباح الشركات المساهمة مرتين: مرة قبل التوزيع، ومرة بعد التوزيع.

ولتفادي عملية التكرار في حسابات الدخل، تستخدم طريقة القيمة المضافة، والتي تعتمد أساساً على القيمة الاستهلاكية للسلعة أو الخدمة، أي المبلغ الذي يدفعه المستهلك الأخير عند حصوله على السلعة أو الخدمة.

* القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج الإجمالي مخصوماً منها قيمة الاستخدامات الوسيطة.
أما القيمة المضافة الصافية فهي = القيمة المضافة الإجمالية مخصوماً منها الاهلاكات.
من المستحسن مطالعة المبحث الأول من الفصل السابع من هذا الكتاب.

* كيف يمكن إستبعاد الإنتاج الوسيط:

أ) القيمة المضافة:

أي تجميع القيم المضافة الإجمالية من مراحل العملية الإنتاجية المختلفة في فروع النشاط الاقتصادي المختلفة، ويكون مجموعها مساوياً للناتج المحلي الإجمالي.

طريقة مبسطة لحساب القيمة المضافة

مثال: ثلاثة مشروعات أ+ ب + ج، يبيع المشروع (أ) إلى (ب) ما قيمته 1000 د.ل، ويبيع المشروع (ب) إلى (ج) ما قيمته 2000 د.ل، ويبيع المشروع (ج) إلى المستهلك ما قيمته 4400 د.ل فكم هي القيمة المضافة؟

المشروعات	مشروع أ	مشروع ب	مشروع ج
مستلزمات الإنتاج		1000 من أ	2000 من ب
مبيعات	1000 إلى ب	2000 إلى ج	4400 إلى المستهلك

القيمة المضافة = (1000+2000+2400)= 4400 د.ل، وهو ما يساوي قيمة ما يباع إلى المستهلك.

مثـال:

في سنة 1990 تم إنتاج 170 مليون د.ل نفط خام، تم تصدير 100 مليون للخارج، السبعون الباقية تم توريدها لمصانع التكرير، بلغت قيمة إنتاج التكرير 80 مليون، باع منها في السوق المحلية بقيمة 20 مليون، وتم تصدير ما قيمته 10 مليون للخارج، والباقي تدفق إلى الصناعات البتروكيميائية والتي بلغت قيمة إنتاجها 65 مليون، استخدمت بالكامل في إنتاج الصناعات الكيماوية، وقد بلغت قيمة المنتجات الكيماوية 77 مليوناً.

فلو حسبنا قيمة الإنتاج على أنها تساوي قيمة الإنتاج في كل مرحلة من المراحل لكانت النتيجة ضخمة جداً كالتالي:

170 إنتاج النفط الخام + 80 تكرير + 65 بتروكيماويات + 77 إنتاج صناعات كيماوية = 392 قيمة الناتج.

ولكن هذه الطريقة تعني أن هناك عمليات حسبت مرتين فقد حسبت قيمة النفط الخام ضمن إنتاج النفط الخام، وتكررت ضمن قيمة النفط المكرر والبتروكيميات والكيماويات، ومن الواجب أن تحسب مرة واحدة فقط مع حساب القيمة المضافة لكل مرحلة.

170 + 10 مرحلة التكرير + 15 مرحلة البتروكيماويات + 12 مرحلة الكيماويات = 207 قيمة الناتج (صافي القيمة على أساس القيمة المضافة) بسعر تكلفة عناصر الإنتاج، وهذا ما يوزع على عناصر الإنتاج.

حساب القيمة المضافة الصحيح =

170إنتاج النفط
10 في التكرير
15 في البتروكيماويات
12 في صناعات كيماوية
207 مليون د.ل

ب) طريقة القيم النهائية:

أي حساب القيم النهائية التي تظهر في الأسواق للاستخدام النهائي، قيمة الناتج النهائي (سعر البيع للمستهلك).

قيمة النفط الخام المصدر (100) + قيمة مشتقات النفط المكرر المصدرة (10) + مشتقات النفط المسوقة محلياً (20) + قيمة المنتجات الكيمياوية (77)= المجموع 207 مليون د.ل.

ج) الناتج بسعر السوق والناتج بسعر تكلفة العوامل الإنتاجية حسب طريقة القيمة المضافة:

إن الناتج الذي يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العمليات الإنتاجية هو ليس الناتج الإجمالي بل الناتج الصافي، أي بعد خصم الاستهلاك لمقابلة عمليات الإحلال والاستبدال.

ويحسب الناتج حسب أسعار السوق الجارية، ولكن هذه الأسعار لا تعكس تكلفة الإنتاج الفعلية وحدها، بل تعكس آثار السياسة المالية، فهو يشمل قيمة الضرائب غير المباشرة التي ترفع الأسعار، وكذلك الدعم الذي يخفض الأسعار، ولهذا لابد من خصم قيمة الضرائب الصافية (ضرائب غير المباشرة ناقص الدعم) من قيمة الناتج المقدر بالأسعار الجارية، وهكذا نحصل على قيمة الناتج بسعر تكلفة عوامل الإنتاج، أي ما يتم توزيعه على عناصر الإنتاج (علاوة على مدخرات قطاع الأعمال/الأرباح المحتجزة)، في المثال السابق 207 مليون د.ل وهي القيمة المضافة الصافية محسوبة بسعر التكلفة.

فإذا فرضت الدولة رسوماً على الصادرات مقدارها 10 مليون د.ل ورسوماً على الاستهلاك 20 مليون د.ل، وأعطت دعماً لمصانع الدولة مقداره 3 مليون د.ل.

207 + (10 + 20 – 3)= 207 + 27 = 234 مليون د.ل بسعر السوق

1) الدخول الموزعة للأفراد (قطاع العائلات) + قطاع الأعمال:

120 مليون أجور ومرتبــــات

50 مليون أرباح/ريع/فوائد (ملكية عوامل الإنتاج)

50 مليون معاشات تقاعدية (محتجزة)

10 مليون فوائد للأفراد مقابل القرض العام

المجموع 230 مليون = الدخول الموزعة

2) الدخول غير الموزعة:

40 مليون د.ل مدخرات قطاع الأعمال في الأنشطة الأربعة تستحق عليها ضريبة 3 مليون د.ل.

3) **الدخل المحلي** = 120 مليون (أجور ومرتبات) + 50 مليون (عوائد ملكية) + 40 مليون أرباح غير موزعة – 3 مليون ضرائب على الأرباح غير الموزعة = 207 مليون د.ل (الدخل المحلي بسعر التكلفة/القيمة المضافة).

4) **دخل الحكومة**

10 مليون د.ل + 20 مليون د.ل = 30 مليون د.ل ضرائب غير مباشرة + 3 مليون د.ل ضرائب مباشرة = 33 مليون د.ل – 3 مليون د.ل دعم = 30 مليون د.ل

5) **فائض لدى الحكومة** = 33 مليون د.ل ضرائب مباشرة وغير مباشرة – 10 مليون د.ل فوائد القرض العام - 3 مليون د.ل دعم أو إعانات = 20 مليون د.ل.

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض

- المبحث الأول: القطاعات الرئيسية والحسابات والجداول الأساسية.
- المبحث الثاني: إعداد جداول الحسابات القومية.
- المبحث الثالث: الحسابات الإجمالية المحلية والقومية.
- المبحث الرابع: الإطار العام للحسابات القومية.

الإطار الإحصائي المحاسبي للحسابات القومية وطرق العرض

الهدف من إعداد الحسابات هو تصوير حالة الاقتصاد الوطني {خلال سنة}، ويتحقق هذا الهدف عندما يتوفر الإطار الإحصائي والمحاسبي والأعمدة الأساسية لهذا الإطار، والتي تتمثل في ثلاث محاور:

1. مجموعة من الحسابات الأساسية للأنشطة الاقتصادية.
2. مجموعة من القطاعات الاقتصادية التي تتم فيها هذه الأنشطة.
3. مجموعة من الجداول الأساسية لعرض نتائج تلك الأنشطة.

والنظرية الاقتصادية الكلية هي الأساس الفكري الذي يبين العلاقات بين المتغيرات الاقتصادية والقوانين التي تحدد هذه العلاقات.

كذلك يتطلب هذا الإطار توفر أسس لتسجيل العمليات التي تتم بين الوحدات الأساسية (القطاعات)، وهذه الأسس هي خدمات المحاسبة (القيد المزدوج)، كذلك يتطلب الإطار استخدام الأسس العلمية للتجميع والتصميم والاسقاطات، وهذه توجد في الأدوات الإحصائية كالأرقام القياسية، وتحليل السلاسل الزمنية الأصلية وطرق الإسقاط والتنبؤ....

المبحث الأول

القطاعات الرئيسية والحسابات والجداول الأساسية

1) الحسابات الأساسية:

الحسابات الأساسية لنظام الحسابات القومية هـي موضـوع العمليـات الاقتصادية، التي تتم بين مختلف الوحدات الاقتصادية (إنتاجية، استهلاكية وبين بعضها الآخر)، سواء كانت هـذه الوحـدات أفـراداً أو حكومـة (قطـاع خـاص/أو عـام) إضـافة إلى الوحـدات الخارجيـة (العـالم الخـارجي)، وهـذه العمليـات الاقتصادية إما تكـون عمليـات جاريـة (إنتـاج/اسـتهلاك) أو عمليـات رأسـمالية متعلقة بتكوين رأس المال (استثمارات) وتوسعات مستقبلية.

وتقسم الحسابات الأساسية إلى أربعة حسابات رئيسية وهي:

1. **حساب الإنتاج:** الإنتاج في قطاع الأعمال (عام وخاص).
2. **حسـاب التخصـيص:** الاسـتهلاك لانتـاج الوحـدات الاقتصـادية، وخاصـة بالاستهلاك الذاتي واستهلاك الوحدات التي لا تهدف إلى الربح.
3. **حساب رأس المال:** الاستثمارات الثابتـة + المخـزون + تعـويض إهـلاك رأس المال الثابت.
4. **حساب الخارج:** الصفقات مع العالم الخارجي.

إن عدد الحسابات غير محدد، ولكن المهم هو تصوير كفـاءة العمليـات الاقتصادية لكافة الوحدات الاقتصادية، بطريقة تسمح بتجميـع العمليـات عـلى المستوى الوطني بصورة منتظمة، وعـدد الحسـابات يتوقـف عـلى درجـة تعقـد النشاط الاقتصادي، وطبيعته، ووفرة المعلومات، والهدف مـن إعـداد الحسـابات القومية.

وكل حساب يتكون من جانب مدين وجانب دائن، حيث تطبق قاعـدة القيد المزدوج، وهكذا تتوفر قاعدة التطابق للحسـابات المختلفـة (انظـر الفقـرة الرابعة من هذا المبحث).

1-1- حساب الإنتاج:

وعلى هذا الأساس فإن حساب الإنتاج يبين في الجانب الدائن بندين هما:

أ. مصادر الإيرادات الناتجة من التصرف في الإنتاج (مبيعات الإنتاج).
ب. الزيادة في المخزون.

في حين يبرز **الجانب المدين** البنود التالية:

أ. كافة النفقات الإنتاجية.
ب. قيمة المواد والمستلزمات.
ج. إهلاك راس المال الثابت.
د. الضرائب غير المباشرة.

ويبرز رصيد هذا الميزان **القيمة المضافة الصافية** التي تساوي بالضرورة فائض القطاع الذي يتوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العمليات الإنتاجية، أي أن هذا الفائض (القيمة المضافة الصافية) يوزع على الأجور والمرتبات من جهة، وعلى عوائد الملكية (فوائد، ريع، أرباح) من جهة ثانية.

وهذه الأجزاء الموزعة من الفائض تظهر في الجانب الدائن لحساب التخصيص (الاستهلاك لنفس القطاع).

2-1- حساب التخصيص (الاستهلاك):

يشتمل **الجانب الدائن** لحساب التخصيص (الاستهلاك) على البنود التالية:

أ. القيمة المضافة الموزعة على عناصر الانتاج الأساسية (العمل، الارض ورأس المال).
ب. وكذلك دخول الاستثمارات والتحويلات إلى هذا القطاع من القطاعات الأخرى أو العالم الخارجي.

أما الجانب المدين من حساب التخصيص فيظهر البنود الجارية التالية:

أ. النفقات الجارية والتحويلات الجارية للقطاعات الأخرى.
ب. مدفوعات هذا القطاع للخزانة العامة (ضرائب مباشرة)، **ورصيد التوازن في حساب التخصيص (الاستهلاك) يمثل المدخرات إذا كان موجباً، أو ديون على القطاع إذا كان سالباً.**

1-3- حساب رأس المال:

وفي حالة تحقيق مدخرات في هذا القطاع، فإن هذا البند الذي يظهر في **الجانب المدين** لحسابات التخصيص(الاستهلاك) يشكل أحد البنود الأساسية لإيرادات حساب رأس المال **(الجانب الدائن)**، ومصادر الإيراد الأخرى لهذا الحساب تتمثل في المخصص لمقابلة إهلاك رأس المال، علاوة على التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي.

أما الجانب المدين فيتكون من الإنفاق الاستثماري ومن التحويلات الرأسمالية والإقراض للقطاعات الأخرى (المدفوعات).

1-4- حساب العالم الخارجي:

أما حساب العالم الخارجي فإن جانب **المدفوعات فيه هو الجانب المدين**، وأما المتحصلات **(المقبوضات) فهي في الجانب الدائن.**

2) القطاعات الرئيسية:

يقسم الاقتصاد الوطني حسب نظام الحسابات القومية إلى ثلاثة قطاعات رئيسية محلية، إضافة إلى قطاع العالم الخارجي:

أ. قطاع الأعمال.
ب. قطاع العائلات.
ج. القطاع الحكومي.
د. قطاع العالم الخارجي.

وهناك تقسيمات أخرى حسب نوع العمليات الإنتاجية، أو نوع الناتج، أو التقنية المستخدمة، فتوجد قطاعات الزراعة، الصناعة، الخدمات والطاقة، وهذه تقسم إلى مجالات ونشاطات فرعية أخرى.

2-1- قطاع الأعمال:

ويشمل مجموعة كبيرة من الوحدات الاقتصادية التي تقوم بالإنتاج السلعي والخدمي، وتهدف إلى تحقيق فائض (ربح)، بغض النظر عن الشكل القانوني، مثل:

أ. المشروعات المنظمة (تمسك دفاتر محاسبية)، أو المشاريع المتوسطة والكبيرة التي يعمل فيها 10عمال وأكثر.
ب. المؤسسات والجمعيات التعاونية (التوزيع)، مادام أنها تغطي التكاليف والحصول على ربح عادي يفوق تكاليف الإنتاج.
ج. الوحدات الاقتصادية غير المنظمة في الزراعة/الصيد أو التجارة (جملة قطاعي/تجزئة)، والأنشطة الحرفية والمهنية (المهن الحرة).
د. الوحدات التي لا تهدف إلى الربح (مراكز البحث العلمي والوكالات المختلفة التي تقوم بالدراسات الاستشارية).
ه. الوحدات الإنتاجية المملوكة للمجتمع (قطاع عام)، ولهذا يجب التمييز بين هذا القطاع وقطاع الإدارة العامة (القطاع الحكومي).

2-2- القطاع العائلي ويشمل ما يلي:

أ. الأفراد المقيمين في البلاد كمستهلكين (الإنفاق).
ب. الهيئات الخاصة التي لا تنشأ لتحقيق الربح، حتى وإن حققت إيراداً من أعمالها (لا يشمل الهيئات والمؤسسات التي تخدم قطاع الأعمال) الماء والكهرباء والغاز والهاتف....الخ.

كما يشمل المنظمات التالية: الجمعيات العلمية: نقابات العمال – النوادي – المستشفيات.

والمصدر الأساسي للإيرادات لمثل هذه المؤسسات هو تحويلات خاصة من الدولة (هبات، مساهمات الأفراد/ الأوقاف، بعض النوادي أخذت تقيم مشاريع إنتاجية لتوفر مصادر تمويل ذاتية لها، وهذه الوحدات الإنتاجية ينطبق عليها شرط الوحدات المنتجة(قطاع الأعمال).

2-3- قطاع الإدارة الحكومية (الإدارة العامة):

الجهاز الحكومي الإداري (الإدارات المركزية والمصالح العامة، ديوان الأمانات والأجهزة التابعة للقيادة السياسية، جهاز ديوان المحاسبة، الرقابة الإدارية، مؤتمر الشعب العام، وتشمل الجهاز الإداري- البلديات والوحدات التابعة لها).

والمعيار الأساسي لهذا القطاع أنه يقوم بنشاط غير إنتاجي، بل يوفر خدمات عامة، حتى ولو كانت بعض الأجهزة تقوم بأعمال الإشراف والمتابعة على بعض النشاطات الإنتاجية (مثل أمانة الزراعة والصيد البحري)، علماً أن بعض الأجهزة تحصل على رسوم مقابل الخدمات المقدمة للمواطنين، ولكن هذه الإيرادات لا تعتبر مقابل حقيقي يغطي التكلفة لأنها رمزية، كما أن الرسوم تعكس متغيرات السياسية المالية وآثارها في العملية الإنتاجية.

إن بعض الهيئات والمؤسسات لها ميزانية خاصة، ولكنها تابعة لقطاع الإدارة العامة، والقصد من هذه الميزانيات المستقلة، هو تسهيل وتنظيم الإجراءات والتمويل السريع دون الرجوع إلى جهات أخرى (هيئة النهر الصناعي).

إن هذا القطاع يشمل هيئات التأمين الاجتماعية، وصندوق الضمان الاجتماعي، أما صناديق المعاشات لمستخدمي قطاع الأعمال، وكذلك العاملين لدى الإدارة العامة، فإنها تعامل في إطار قطاع العائلات، ومعيار التفرقة واضح فتحويلات المعاشات ذات طبيعة استهلاكية للقطاع العائلي، أما أعمال هذه الهيئات فهي إنتاج خدمات، ونظراً لأن هذه الخدمات تقدم مجاناً فإنها تندرج بالضرورة في قطاع الإدارة العامة.

2-4- قطاع العالم الخارجي:

إن العالم الخارجي يدخل في معاملات تجارية وتمويلية لا حصر لها مع القطاعات المختلفة في الاقتصاد الوطني، فالصادرات من سلع وخدمات والتي يقوم بها قطاع الأعمال أو قطاع العائلات أو القطاع الحكومي تعتبر مصدراً من مصادر الدخل لقطاع الأعمال الوطني، وإنفاق بالنسبة للعالم الخارجي، بينما تعتبر الواردات من الخارج بمثابة إنفاق وطني في الخارج.

ويتم معالجة الصادرات والواردات في الحسابات القومية عن طريق خصم قيمة الواردات من الجانب الدائن لحساب قطاع الأعمال، كي لا تؤدي إضافته **إلى الجانب المدين إلى تضخم حجم الدخل، بينما تتم زيادة قيمة الواردات باعتبارها تحويلات من مقيمين لغير المقيمين،** وكذلك الخدمات المقدمة من المواطنين لغير المقيمين (سياحة/ نقل/مواصلات)، كما تشمل المشتريات المباشرة للمنظمات والهيئات الأجنبية داخل الاقتصاد الوطني، **وقد تحصل الحكومة على إعانات من الخارج بدون مقابل، ويمكن اعتبارها من ضمن الواردات لقطاع الأعمال، ثم يلغى أثرها باعتبارها سلعاً استهلاكية للقطاع الحكومي، باعتبارها تحويلات لم يدفع مقابل لها،** ويعتبر الإقراض للخارج والاقتراض من الخارج من العناصر الهامة لقطاع العالم الخارجي (أنظر الميزان التجاري وميزان المدفوعات، حساب المعاملات الجارية وحساب رأس المال في الصفحات التالية).

3) مجموعة الجداول الأساسية وطرق العرض:

3 – 1 – طرق العرض

لابد من إعداد مجموعة من جداول العرض الإجمالية التي تعتبر إحدى الطرق التي يستطيع من خلالها الباحث تصوير حالة الاقتصاد الوطني، وهذه هي:

أ. **القوائم المحاسبية:** وتتعلق بالاجماليات الوطنية.
ب. **الصياغات الرياضية:** النماذج الاقتصادية التي تتضمنها الحسابات القومية،

وتستخدم لخدمة أغراض التنبؤ والتخطيط والتحليل الاقتصادي، وخاصة لمعرفة الآثار غير المباشرة للتفاعلات، التي لا يمكن عرضها جدولياً، كما أنها تفيد في عمل التقديرات.

ج. **المصفوفات:** ويقصد بها جداول، تظهر فيها درجات التشابك القطاعية، وتميز استخدام كل هذه الطرق لعرض حالة الاقتصاد الوطني، فوسيلة العرض الجدولي (القوائم المحاسبية) تنفع في رصد البيانات التاريخية، أما إذا كان الهدف مستقبلي فيجب وضع النماذج الرياضية قبل الجداول، كذلك في حالة عمل تقديرات أولية للموازنة الإدارية.

2-3- مجموعة الحسابات التجميعية:

أ. نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية (S.N.A) (System of National Accounts).

ب. نظام الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي(OECD).

(Standerdized System of Nalional Accounts S.S.N.A.)

وطبقاً لنظام الحسابات القومية للأمم المتحدة (الفقرة أ) يمكن التمييز بين الحسابات التجميعية التالية:

1) على المستوى الاقتصاد الكلي:

والحسابات التجميعية المطلوبة هي:

أ. حساب الناتج المحلي.

ب. حساب الدخل القومي.

ج. حساب تكوين رأس المال.

2) على المستوى القطاعي:

والحسابات التجميعية المطلوبة هي:

أ. الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال (للعائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح).
ب. الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال (للإدارات العامة الحكومية).
ج. الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال (للعالم الخارجي).

أما نظام الحسابات القومية لمنظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي (الفقرة ب) فهو يختلف قليلا عن المجموعات الحسابية، فحساب الناتج المحلي في النظام الأول يقابله حساب الناتج والإنفاق الحكومي في النظام الثاني، والحسابات الجارية لقطاع العائلات والإدارة العامة في الأول تقابلها حسابات التخصيص (الاستهلاك) لكل من القطاع العام والخاص، ولا توجد حسابات للتسوية الرأسمالية لكل من هذه القطاعات في النظام الثاني، أما الحساب الجاري وحساب التسوية لرأس المال مع العالم الخارجي فيقابله الحساب المجمع للعالم الخارجي.

3-3- الحسابات الإجمالية القومية:

وهي تشمل:

حسابات الناتج والإنفاق والدخل وتكوين رأس المال المحلي.

3-3-1- حساب الناتج المحلي:

هو الحساب الموحد للناتج على المستوى المحلي، وهو يبرز حجم الإنفاق القومي (استهلاك + استثمار/ادخار)، ويمكن عرض ذلك وفقاً لنظام منظمة التعاون الأوروبية في حساب مدين ودائن مباشرة.

أما في نظام الأمم المتحدة، فيجب إجراء تعديلات بسيطة، تتمثل في نقل بند إعانات الإنتاج من الجانب الدائن إلى الجانب المدين (سالب)، وفي نقل بند مشتريات الحكومة (سلع وخدمات) من الخارج من الجانب المدين إلى الجانب الدائن (بالسالب أيضاً).

أ. **الجانب المدين:** يحتوي على مكونات الناتج المحلي الإجمالي مقوماً بأسعار السوق وهي:

1. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج.
2. عناصر السياسة المالية، الدعم/الإعانات/الضرائب المباشرة وغير المباشرة/ احتياطي إهلاك رأس المال.

ب. **الجانب الدائن:** فيشمل بنود الإنفاق المختلفة.

1. الاستهلاك (خاص وعام).
2. الاستثمار الكلي (الزيادة في المخزون وتكوين رأس المال الثابت).
3. الصادرات الصافية (صادرات - واردات).

ويطلق على هذه الطريقة اسم توزيع الناتج أو طريقة التصرف.

3-3-2- حساب الدخل:

إن هذا الحساب يهتم بتكوين الدخل من ناحية وتوزيعه على المشاركين فيه من ناحية أخرى، ويتضمن:

أ) **الجانب المدين:** ويبرز المكونات الأساسية للناتج.

1. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج (الدخل المحلي).
2. صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي.

ب) **الجانب الدائن:** ويتضمن مدفوعات الدخل:

1. مدفوعات الدخل للعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح.
2. دخل دعم الأعمال غير المنظمة.
3. إدخار الشركات المساهمة (الخاصة والعامة والتعاونيات).
4. دخل الحكومة من الملكية العامة وعائد (الإدارة/التنظيم) من أرباح مؤسسات الأعمال الحكومية، زائداً صافي الايجارات والفوائد وحصص الأرباح، وحصيلة الضرائب على الشركات، ناقصاً الفوائد على الدين (القرض) العام.

يستنتج من ذلك أن توزيع الدخل يتم على مكونين أساسين (بندين) يقسمان بدورهما إلى بندين فرعيين هما: الأجور والمرتبات من ناحية، وعوائد التملك من ناحية ثانية (فوائد/ ريع/ أرباح).

3-3-3- حساب تكوين رأس المال:

ويشمل عمليات تكوين رأس المال في القطاع العائلي وقطاع الإدارات العامة، ويتضمن أيضاً:

أ. **الجانب المدين:** إجمالي تكوين رأس المال المحلي (رأس المال الثابت + تغير المخزون).

ب. **الجانب الدائن:** مصادر تمويل هذا التكوين الرأسمالي، والمكونة من (الادخار + احتياطي الإهلاك في الشركات المنظمة + صافي التحويلات الرأسمالية للشركات المنظمة + تمويل رأس المال في المؤسسات غير المنظمة والعائلات والهيئات التي لا تهدف إلى الربح، وكذلك الحكومة العامة (الإدارات) ومؤسسات الأعمال الحكومية (قطاع عام).

3-3-4- الموازنات الاقتصادية الوطنية/القومية(*)(حسابات المدخلات والمخرجات):

وهي حسابات حركية من عدة مجموعات حسابية، أهمها حساب الناتج والإنفاق وحساب الدخل والتصرف فيه، حيث تجمع معاً في مصفوفة واحدة، وتهتم هذه الحسابات بالعمليات الوسيطة، وهو ما يبرز في مصفوفة التدفقات الإنتاجية الوسيطة، فباستخدام نموذج رياضي للمدخلات والمخرجات يمكن حساب الآثار المباشرة وغير المباشرة لأي تغير في الإنفاق الكلي (الطلب الإجمالي) على الناتج النهائي والناتج الوسيط من خلال التفاعل للأنشطة الإنتاجية في الاقتصاد الوطني.

وتقسم الأنشطة الاقتصادية في هذه الحسابات لمعايير تقنية إلى زراعة وصناعة وطاقة وخدمات وهذه تقسم إلى أنشطة فرعية.

إن حسابات الناتج والدخل والإنفاق وحتى حسابات المدخلات والمخرجات تهتم أساساً بعمليات التدفق السلعي وقيمة هذه التدفقات، ولكن كيفية تمويل هذه العمليات ووسائل الدفع لها فهي من اهتمام جداول المخرجات والمدخلات، مكان التدفقات المالية والنقدية، وبصفة خاصة تلك التي تتم بين الوسطاء الماليين، وكذلك تهتم بإبراز الأصول المالية (نقود، أوراق مالية، ودائع مصرفية....إلخ) التي تمت على أساسها المعاملات، بينما تهتم الموازنة الاقتصادية القومية بالتوقعات المستقبلية لخدمة أهداف رسم السياسات الاقتصادية ووضع البرامج والخطط.

وتختلف الموازنة الاقتصادية القومية عن الحسابات التجميعية، من حيث درجة الشمول (حيث تشتمل على حسابات كثيرة)، ومن حيث الفترة الزمنية لإعدادها، فغالباً ما تعد هذه الموازنات لفترات تزيد عن العام، وترتكز الموازنة الاقتصادية القومية على التنبؤات وتستخدم النماذج الرياضية، كما هو الحال في جداول المدخلات والمخرجات.

* انظر نموذج الاقتصادي ليونتيف في الفصل الأول وكذلك الفصل الثامن من هذا الكتاب.

4) عرض جداول الحسابات الأساسية

جدول رقم (2) حـ/ الإنتاج

مدين	دائن
نفقات الإنتاج (الأجور والمرتبات) نفقات الإنتاج (مواد خام ومستلزمات) إهلاك رأس المال ضرائب غير مباشرة **الرصيد: القيمة المضافة الصافية(الفائض)**	إيرادات التصرف بالناتج (المبيعات) إعانات الإنتاج الزيادة في المخزون
المجموع دخل القطاع الذي يوزع على عناصر الإنتاج في الجدول التالي) في الجانب الأيسر (الدائن) بسعر التكلفة.	المجموع

<u>**ملاحظة**</u>: في حالة عدم دفع أجور ومرتبات للعاملين، بل تدفع لهم مكافآت ومشاركات، فلا تذكر الأجور ضمن النفقات، وإنما تكون ضمن الرصيد النهائي (الفائض) الذي يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية.

جدول رقم (3) حـ/ التخصيص (الاستهلاك)

مدين	دائن
النفقات الاستهلاكية الجارية التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى ضرائب مباشرة تحويلات العاملين الأجانب للخارج **<u>الرصيد</u>: المدخرات الايجابية** ترحل إلى الجانب الدائن في حساب رأس المال التالي.	الأجور والمرتبات الفوائد الريع الأرباح دخول الاستثمارات التحويلات من القطاعات الأخرى من الخارج الرصيد: **المدخرات السلبية**

جدول رقم (4) حـ/ رأس المال

مدين	دائن
الإنفاق الاستثماري (تكوين رأس المال) التحويلات الرأسمالية للقطاعات الأخرى التحويلات الرأسمالية للعالم الخارجي أقساط وفوائد القروض الرأسمالية والإقراض للقطاعات الأخرى (مدفوعات).	إيرادات (المدخرات الايجابية) أقساط (مخصصات) إهلاك رأس المال التحويلات الرأسمالية من العالم الخارجي المقبوضات (تسديد القروض مع الفوائد الممنوحة للدول الأخرى) (مقبوضات).

جدول رقم (5) حـ/ العالم الخارجي

مدين	دائن
ميزان تجاري واردات سلعية ميزان مدفوعات واردات خدمية (غير منظورة)	صادرات سلعية صادرات خدمية (غير منظورة)

جدول رقم (6) حـ/ الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق

مدين	دائن
الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة (أجور ومرتبات، الريع، الفوائد، الأرباح) + احتياطي إهلاك رأس المال + الضرائب غير المباشرة - الدعم / الإعانات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب طريقة التكوين	الاستهلاك (خاص وعام) الصادرات الصافية (صادرات – واردات). الزيادة في المخزون الاستثمار (تكوين رأس المال الثابت) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب طريقة الإنفاق / التصرف

جدول رقم (7) حـ/ الدخل

مدين	دائن
الناتج المحلي الصافي بسعر التكلفة صافي عوائد الدخل من العالم الخارجي التحويلات من الخارج (المواطنين) التحويلات إلى الخارج (المغتربين) صافي التحويلات الخارجية (±)	مدفوعات الدخل للعائلات والهيئات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح. دخل دعم الأعمال غير المنظمة ادخار الشركات المساهمة (الخاصة والعامة والتعاونيات). دخل الحكومة من الملكية وعائد التنظيم على أرباح مؤسسات الأعمال الحكومية. صافي الإيجارات والفوائد وحصص الأرباح حصيلة الضرائب على الشركات ناقص: الفائدة على الدين العام
(توزيع الدخل يكون على الأجور والمرتبات وعوائد الملكية)	

جدول رقم (8) حـ/ تكوين رأس المال

مدين	دائن
رأس المال الثابت + المخزون	مصادر تمويل الاستثمارات(مدخرات) + احتياطي الاستهلاكات في الشركات المنظمة + صافي التحويلات الرأسمالية في الشركات المنظمة + تمويل رأس المال في مؤسسات الأعمال غير المنظمة والعائلات والهيئات التي لا تهدف الربح + الحكومة والقطاع العام بالكامل.

المبحث الثاني

إعداد جداول الحسابات القومية

أ. النشاط الاقتصادي من حيث الاستخدام: إنتاج/استهلاك/استثمار/تصدير للخارج.
ب. الاستهلاك من قبل العائلات أو الحكومة.
ج. الاستثمار تقوم به القطاعات الثلاثة (القطاع العام والقطاع الخاص والأجانب).
د. النشاط الاستثماري الإجمالي= التغير في المخزون + إحلال استهلاك الأصول + إضافات رأسمالية جديدة.
ه. نشاط التصدير= سلع، وخدمات، وعوامل إنتاج كرأس المال (استثمارات خارجية/عمالة مغتربة)

الحسابات القومية تعني وضع إطار وقواعد للتجميع في هذا الإطار، بحيث يكون منسقاً ومقسماً إلى حسابات وقطاعات، وقواعد التسجيل المعمول بها في الإطار وطرق وأساليب خاصة لعرض النتائج.

1) حالة الاقتصاد المغلق:

1-1- المعطيات (جدول رقم 9):

أ. وجود 3 وحدات اقتصادية منظمة في شكل شركات (أ/ب/ج)، تشتغل الأولى في الإنتاج الزراعي، والثانية في الصناعي، والثالثة في الطاقة، وتقوم بإنتاج سلع للاستهلاك النهائي والإنتاجي الوسيط، والسلع الرأسمالية، وتبيع إنتاجها للأفراد وللحكومة.
ب. الأجور والمرتبات والأرباح والفوائد التي تحصل عليها عناصر الإنتاج تعويضات العاملين وعوائد الملكية (القيمة المضافة الصافية).
ج. الأفراد والمشروعات يدفعوا ضرائب مباشرة للحكومة دون حصولهم على دعم من الحكومة.

د. يقوم الأفراد بشراء أسهم وسندات من المشروع (أ)، ومن المشروع (ج) قيمتها 250 مليون د.ل لغرض الاستثمار.

جدول رقم (9) جدول المعطيات للشركات الثلاث

ر.م	البيان	شركة أ	شركة ب	شركة ج
1	إنتاج الشركات الثلاث	800	1700	550
2	+ تغير المخزون	80	200	100
3	مبيعات استهلاك نهائي للعائلات	350	550	300
4	مبيعات استهلاك نهائي للحكومة	150	200	150
5	مبيعات سلع وسيطة أ ← ب 120 ←	أ ← ج 100 ←	ب ← أ 60 ←	ب ← ج 40 ←
6	مبيعات رأسمالية ب ← أ 400	ب ← ج 180	ب ← أفراد 50	ب ← حكومة 20
7	أجور ومرتبات حكومة 100	أ 400	ب 660	ج 200
8	عوائد ملكية 1 - الأرباح 2 - الفوائد	50 10	200 50	30 صفر
9	الضرائب: ضرائب مباشرة/غيرمباشرة 1- ض / دخل 70 2 - ض / أرباح 130 3 - ض / فوائد 20	90	220	90
10	أقساط الإهلاك	60	150	30
11	توزيع الفائض: 1 - أرباح 2 - فوائد 3 - ادخار	50 10 130	200 50 300	30 صفر 60
12	تكوين رأس المال: (الاستثمارات) الأفراد	40 مشتريات أسهم وسندات من أ 190 مشتريات أسهم وسندات من ج 50 مشتريات سلع رأسمالية من ب		
	الحكومة:	20 مشتريات سلع رأسمالية من ب		
13	القروض	250 من ب إلى أ		

1 - 2 - الخطوات الخاصة بإعداد الحسابات القومية:

أ. **الخطوة الأولى:** تجميع الوحدات المتشابهة، من حيث الوظيفة الاقتصادية في قطاعات (قطاع الأعمال)

1. الشركات الثلاث الإنتاجية (أ/ ب/ ج) } قطاع الأعمال
2. الأفراد:

أ. منتجون ويحصلون على مقابل } قطاع العائلات
ب. مستهلكون ويقومون بالاستهلاك + الادخار

3. الحكومة: إنتاج خدمات حكومية / استهلاك } قطاع الحكومة

ب. **الخطوة الثانية:**

1. تجميع الصفقات في حسابات لكل من القطاعات السابقة:

فعمليات الإنتاج تنظم في حسابات الإنتاج، وهذه تعد للقطاعات الثلاثة.

2. العمليات الاستهلاكية تنظم في حسابات التخصيص لكل من القطاعات الثلاثة.
3. والحسابات الرأسمالية والصفقات المتعلقة بها تنظم في حسابات العمليات الرأسمالية لكل قطاع.
4. وفي حالة أن الاقتصاد مفتوح مع الخارج، فتنظم العمليات والصفقات في حساب العالم الخارجي.

ج. **الخطوة الثالثة:** تجميع هذه الحسابات في مجاميع كلية، يمكن بعدها من الانتقال إلى المجاميع الاقتصادية القومية الرئيسية: الناتج/والدخل/ والإنفاق.

وبعد تحديد الخطوات تتبع المراحل التالية:

1. إظهـار القـوائم المحاسـبية لمجموعـات الحسـابات الخاصـة بالقطاعـات المختلفة، وفقاً لمبدأ القيد المزدوج.

جدول رقم (10) قيمة الناتج في الشركات الثلاث

الشركة	قيمة الانتاج	توزيع الإنتاج حسب الاستخدام													
		الزيادة في المخزون	مبيعات سلع استهلاك نهائي			مبيعات سلع وسيطة				مبيعات سلع رأسمالية					
			للأفراد	للحكومة	مجموع	أ	ب	ج	مجموع	أ	ب	ج	العائلات	الحكومة	مجموع
أ	800	80	350	150	500	-	120	100	220	-	-	-	-	-	-
ب	1700	200	550	200	750	60	-	40	100	400	-	180	50	20	650
ج	550	100	300	150	450	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-

جدول رقم (11) حـ/ إنتاج الشركة (أ)

مصروفات	إيرادات
400 أجور ومرتبات (تعويضات العاملين)	350 قيمة مبيعـات سـلع اسـتهلاك نهـائي للأفراد
90 ضرائب غير مباشرة	150قيمة مبيعـات سـلع اسـتهلاك نهـائي للحكومة
60 إهلاك رأس المال	220 قيمة مبيعات سلع وسيطة:
60 مشتريات وسيطة من الشركة ب	100للمشروع (ج)
190 فـائض العمليـات الجاريـة، ويـوزع كالتالي:-	120للمشروع (ب)
50 أرباح موزعة	80 قيمة الزيادة في المخزون
10 مدفوعات فوائد للأفراد	
130 إدخار (غير موزع)	
800 مجموع المصروفات	800 مجموع الإيرادات

جدول رقم (12) حـ / إنتاج الشركة (ب)

مصروفات	إيرادات
660 أجور ومرتبات (تعويضات العاملين)	550 مبيعات سلع استهلاك نهائي للافراد
120 مشتريات سلع وسيطة (أ)	200 مبيعات سلع استهلاك نهائي للحكومة
150 إهلاك راس المال	400 مبيعات سلع رأسمالية للشركة (أ)
220 ضرائب غير مباشرة	180 مبيعات سلع رأسمالية للشركة (ج)
550 فائض العمليات الجارية يوزع كالتالي:-	20 مبيعات سلع رأسمالية للحكومة
200 أرباح	50 مبيعات سلع رأسمالية للأفراد
50 مدفوعات فوائد للأفراد	60 مبيعات سلع وسيطة للشركة (أ)
300 ادخار (غير موزع)	40 مبيعات سلع وسيطة للشركة (ج)
	200 الزيادة في المخزون
1700 مجموع المصروفات	1700 مجموع الايرادات

جدول رقم (13) حـ/إنتاج الشركة(ج)

مصروفات	إيرادات
200 أجور	300 مبيعات سلع استهلاك نهائي للأفراد
100 مشتريات سلع وسيطة من الشركة (أ)	150 مبيعات سلع استهلاك نهائي للحكومة
40 مشتريات سلع وسيطة من الشركة (ب)	100 الزيادة في المخزون
90 ضرائب راس المال	
30 إهلاك راس المال	
90 فائض العمليات الجارية يوزع كالتالي:-	
30 أرباح موزعة	
60 فوائض غير موزعة (إدخار)	
550 مجموع المصروفات	550 مجموع الإيرادات

جدول رقم (14) تعويضات العاملين وعوائد الملكية

(قطاع العائلات)*

	أ	ب	ج	الحكومة	مجموع
الأجور والمرتبات (تعويضات العاملين)	400	660	200	100	1360
الأرباح	50	200	30	-	280
الفوائد على حصص رأس المال	10	50	صفر	-	60
المجموع	460	910	230	100	1700

* مجموع الدخول الأجرية (تعويضات العاملين) والأرباح والفوائد التي تحصل عليها عوامل الإنتاج نظير اشتراكها في العملية الإنتاجية.

جدول رقم (15) الضرائب المباشرة وغير المباشرة(قطاع الحكومة)

دافع الضريبة	مشروعات الأعمال				الأفراد	مجموع
	الشركة أ	الشركة ب	الشركة ج	مجموع		
ضرائب غير مباشرة	90	220	90	400	-	400
ضرائب مباشرة، وهي كالتالي:-					220	220
الضريبة العامة على الدخل					70	
ضرائب الأرباح التجارية والصناعية					130	
ضرائب على عائدات راس المال (الفوائد)					20	
المجموع						620

جدول رقم (16) حـ/ العمليات الجارية (التخصيص) الاستهلاك للقطاع العائلي

مصروفات	إيرادات
1200 مشتريات سلع استهلاك نهائي من قطاع الأعمال	1260 أجور من قطاع الأعمال
70 ضرائب عامة على الدخل	100 أجور و مرتبات من القطاع الحكومي
130 ضرائب على الأرباح التجارية والصناعية	280أرباح موزعة من قطاع الأعمال
20 ضرائب على عائدات راس المال(الفوائد)	60 فوائد موزعة من قطاع الأعمال
280 ادخار (الفائض)	
1700 مجموع المصروفات	1700 مجموع الإيرادات

جدول رقم (17) حـ/العمليات الجارية التخصيص(الاستهلاك)

للقطاع الحكومي (الإدارة العامة)

الاستخدامات	الموارد
100 أجور	220 ضرائب مباشرة
500 مشتريات سلع استهلاك نهائي	400 ضرائب غير مباشرة
20 ادخار (فائض الحساب الجاري)	
620 مجموع الاستخدامات	620 مجموع الموارد

جدول رقم (18) حـ/ العمليات الرأسمالية للشركة (أ)

الاستخدامات	الموارد
80 الزيادة في المخزون	60 أقساط إهلاك رأس المال
400 مشتريات سلع رأسمالية من(ب)	130 فائض محتجز
	250 اقتراض من الشركة (ب)
	40 مبيعات اسهم وسندات للقطاع العائلي
480 مجموع الاستخدامات الرأسمالية	480 مجموع الإيرادات الرأسمالية

جدول رقم (19) حـ/ العمليات الرأسمالية للشركة (ب)

الاستخدامات	الموارد
200 الزيادة في المخزون	150 أقساط إهلاك رأس المال
250 قروض للمشروع (أ)	300 فائض محتجز
450 مجموع المصروفات	450 مجموع الإيرادات

جدول رقم (20) حـ/ العمليات الرأسمالية للشركة (ج)

الاستخدامات	الموارد
100 الزيادة في المخزون	30 أقساط إهلاك رأس المال
180 مشتريات سلع رأسمالية من (ب)	60 أرباح محتجزة
	190 مبيعات أسهم وسندات للقطاع العائلي
280 مجموع المصروفات	280 مجموع الإيرادات

جدول رقم (21) حـ/ العمليات الرأسمالية للقطاع العائلي

الاستخدامات	الموارد
40 مشتريات اسهم وسندات من الشركة(أ) مدفوعات رأسمالية للشركة (أ)	280 ادخار
190 مشتريات اسهم وسندات من الشركة (ج)	
50 مشتريات سلع رأسمالية من الشركة (ب)	
280 مجموع الاستخدامات	280 مجموع

جدول رقم (22) حـ/ العمليات الرأسمالية للقطاع الحكومي

الاستخدامات	الموارد
20 مشتريات سلع رأسمالية من الشركة (ب)	20 ادخار (فائض الحساب الجاري)
20 مجموع الاستخدامات	20 مجموع المصادر

ملاحظة: إن قطاع الأعمال لا يقوم بعمليات استهلاك، ولهذا لا يظهر لوحداته حسابات تخصيص.

د. الخطوة الرابعة

1. العمليات الرأسمالية للشركات المختلفة (حسابات العمليات الرأسمالية)

الشركة أ جدول (18) مجموع العمليات 480

الشركة ب جدول (19) مجموع العمليات 450

الشركة ج جدول (20) مجموع العمليات 280

2. حسابات العمليات الجارية (التخصيص) لقطاع العائلات جدول (16) 1700.
3. العمليات الرأسمالية للقطاع العائلي (جدول 21) 280.
4. العمليات الجارية للقطاع الحكومي(جدول 17) 620.
5. العمليات الرأسمالية للقطاع الحكومي (جدول 22) 20.

هـ الخطوة الخامسة:

1. تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال (جدول 23).
2. تجميع حسابات العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال (جدول رقم 24).

أ. ملاحظات خاصة بالجدول رقم (23):

1. استبعاد قيم العمليات الوسيطة (سلع وسيطة) (جدول رقم 23) تستبعد من إنتاج قطاع الأعمال.
2. حساب الإنتاج لقطاع الأعمال (جدول رقم 23) إلغاء 400 + 180 = 580 من الإنتاج، لأنها خاصة بحساب العمليات الرأسمالية (جدول رقم 24).

جدول رقم (23) تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال

المكونات	ح/إنتاج الشركة (أ)		ح/ إنتاج الشركة (ب)		ح/ إنتاج الشركة (ج)		العمليات الوسيطة		إنتاج قطاع الأعمال	
	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات	مصروفات	إيرادات
مبيعات سلع استهلاكية نهائية للأفراد	-	350	-	550	-	300	-	-	-	1200
مبيعات سلع استهلاكية نهائية للحكومة	-	150	-	200	-	150	-	-	-	500
مبيعات سلع وسيطة (تستبعد)(*)	60	220	120	100	140	-	320	320	-	-
مبيعات سلع رأسمالية للمشروعات	-	-	-	580	-	-	-	-	-	580
مبيعات سلع رأسمالية للافراد والحكومة	-	-	-	70	-	-	-	-	-	70
الزيادة في المخزون	-	80	-	200	-	100	-	-	-	380
الأجور والمرتبات (تعويضات العاملين)	400	-	660		200	-			1260	-
الأرباح الموزعة	50	-	200		30	-			280	-
مدفوعات فوائد للأفراد	10	-	50		-	-			60	-
ضرائب غير مباشرة	90	-	220		90	-			400	-
إهلاك رأس المال	60	-	150		30	-			240	-
الادخار (غير موزع)	130	-	300		60	-			490	-
المجموع	800	800	1700	1700	550	550			2730	2730

* العمليات الوسيطة تستبعد

60

+ 120

+ 140

المجموع 320 تستبعد

جدول رقم (24) حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال

	الشركة (أ)		الشركة (ب)		الشركة (ج)		حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أقساط / إهلاك رأس المال	-	60	-	150	-	30	-	240
مبيعات اسهم وسندات للأفراد	-	40	-	-	-	190	-	230
فائض محتجز	-	130	-	300	-	60	-	490
قروض	-	250	250	-	-	-	-	-
الزيادة في المخزون	80	-	200	-	100		380	-
مشتريات سلع رأسمالية من الشركة (ب)	400	-	-	-	180		580	-
المجموع	480	480	450	450	280	280	960	960

ب. ملاحظات خاصة بحسابات العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال (جدول رقم 24).

يلاحظ أن القروض المقدمة من المشروع (ب) إلى المشروع (أ) لا تضاف لمجموع العمليات الرأسمالية الدائنة والمدنية، حيث تبرز كعملية وسيطة، أي أنها تسجل في جانبين مختلفين في نفس الحساب لوحدتين يتبعان نفس القطاع.

و. الخطوة السادسة:

1) **الحسابات الموحدة للاقتصاد القومي (جدول رقم 25).**

إن عملية تجميع الحسابات للوحدات داخل القطاع تسمح بالحصول على مجموعات من الحسابات المختلفة وهي:

حسابات الإنتاج- حسابات التخصيص- حسابات العمليات الرأسمالية.

1. **حسابات الإنتاج:** وتتكون من تجميع حساب الإنتاج لقطاع الأعمال وحساب الإنتاج للقطاع الحكومي (جدول رقم 25).

جدول رقم (25) حـ/الإنتاج المجمع للاقتصاد الوطني

مصـــــروفات	إيرادات
1360 الأجور والمرتبات (100+1260)	1700مبيعات سلع نهائية (1200 للأفراد+ 500 للحكومة)
240 إهلاك رأس المال	650 مبيعات سلع رأسمالية
400 ضرائب غير مباشرة	380 الزيادة في المخزون
280 أرباح موزعة	100 ناتج القطاع الحكومي
490 الادخار	
2830 مجموع المصروفات	2830 مجموع الإيرادات (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق)

جدول رقم (26) الحساب الموحد للعمليات الرأسمالية

650 تكوين راس المال الثابت (مشتريات سلع رأسمالية)	240 إهلاك رأس المال
380 الزيادة في المخزون	790 الادخار الإجمالي: 490 فائض محتجز لدى قطاع الأعمال (60 + 300 + 130) 280 الادخار العائلي 20 الادخار الحكومي
1030 الاستثمار الإجمالي	1030 مصادر تمويل الاستثمار الإجمالي

2) حالة الاقتصاد المفتوح:

2 – 1 – صورة التعامل مع الخارج

أ) قطاع الأعمال يصدر سلعاً استهلاكية إلى الخارج بقيمة

(220) مليون

وسلعاً وسيطـــة بقيمة (100) مليون

ويقدم خدمات تأمين ونقل للخارج (80) مليون (صادرات غير منظورة)

المجموع 400 مليون

ب) الاقتصاد الوطني يستورد سلعاً استهلاكية بقيمة (300) مليون

وسلعاً رأسمالية بقيمة (200) مليون

ويدفع قيمة خدمات تأمين ونقل (واردات غير منظورة) (40) مليون

المجموع 540 مليون

ج) **وهكــذا فــإن ميــزان المــدفوعات** يظهــر عجــزاً مقــداره 140 مليــون (540 - 400 = 140).

د) بلغت التحويلات للخارج (100) مليون د.ل كالآتي:

تعويضات وأجور ومرتبات 60

أرباح محولة للخارج 30

فوائد قروض أجنبية 10

المجموع 100 مليون

هـ) بلغت التحويلات للداخل (130) مليون د.ل (أجور ومرتبات وفوائد)

2-2- أثر التعامل مع العالم الخارجي على الحساب التجميعي للقطاعات:

جدول رقم (27) حـ/الإنتاج لقطاع الأعمال والعالم الخارجي

مصروفات	إيرادات
1260 تعويضات العاملين	1700 مبيعات سلع استهلاك نهائية للأفراد و الحكومة
540 واردات	
240 إهلاك راس المال	650 مبيعات سلع رأسمالية للقطاعات المحلية
400 ضرائب غير مباشرة	
690 فوائض العمليات الجارية:- 370 فائض موزع 320فائض محتجز	400 صادرات:- 220صادرات سلع استهلاك نهائي 100 صادرات سلع وسيطة 80 صادرات غير منظورة 380 الزيادة في المخزون
3130 مجموع المصروفات	3130 مجموع الإيرادات (حساب الإنتاج+الصادرات)

جدول رقم (28) حـ/ العمليات الجارية للقطاع العائلي والعالم الخارجي

مصروفات	إيرادات
1200 مشتريات من قطاع الأعمال	1260 أجور من قطاع الأعمال
220 ضرائب مباشرة	100 أجور من القطاع الحكومي
100 دخول محولة للعالم الخارجي: 60 تعويضات العاملين 30 تحويلات أرباح 10 تحويلات فوائد	370 فوائض موزعة
	130 دخول محولة من العالم الخارجي
340 ادخار	
1860 مجموع المصروفات	1860 مجموع الإيرادات

جدول رقم (29) حـ/العمليات الجارية للقطاع الحكومي والعالم الخارجي

مصـــــروفات	إيرادات
100 أجور ومرتبات (تعويضات العاملين)	220 واردات
500 مشتريات سلع استهلاك نهائي	400 ضرائب غير مباشرة
20 إدخار	
620 مجموع المصروفـــات	620 مجموع الإيرادات

جدول رقم (30) حساب العمليات الجارية للعالم الخارجي

متحصـــــلات	مدفوعـــــات
400 صادرات: 220 صادرات سلع 100صادرات سلع وسيطة 80 صادرات غير منظورة	540 واردات: 300 واردات سلع غذائية 200 واردات سلع رأسمالية 40 واردات منظورة
130 دخول محولة من العالم الخارجي (تعويضات العاملين)	100 دخول محولة إلى العالم الخارجي: 60 تعويضات العاملين 30 تحويلات أرباح 10 تحويلات فوائد
110 اقتراض من العالم الخارجي	
640 إجمالي الموارد (المتحصلات)	640 إجمالي المدفوعات

المقبوضات =400 + 130 =530 والمدفوعات= 540 + 100=640.

إذاً العجز يساوي 110 مليون د.ل

وهكذا يظهر تأثير التعامل مع الخارج في الحسابات القومية للقطاعات المختلفة كالآتي:

أ) أثر على الحسابات الجارية لقطاع الأعمال وقطاع العـائلات، حيـث ازدادت أرقام الحسابات، أما التأثير على قطاع الحكومـة فهـو غـير ظـاهر، وهـذا لا ينفي وجود تأثيرات.

ب) ظهور عجز في الميزان التجاري مقداره [140] مليون د.ل، (540 واردات – 400 صادرات)، وفائضاً (مبدئياً) في الحساب الجاري في ميزان المدفوعات مقداره 30 مليون د.ل (130 مقبوضات- 100 مدفوعات) (فائض مبدئي).

ج) حساب العمليات الجارية مع الخارج، ويُظهر هذا الحساب اقتراض [110] مليون د.ل من الخارج، بسبب العجز في ميزان المدفوعات [جدول رقم 30]، هذا العجز لا تقابله زيادة في الاستثمارات الفعلية (فالرقم الكلي لتكوين رأس المال الثابت والزيادة في المخزون بقيا ثابتين)، وهكذا فإن زيادة الواردات الجارية عن الصادرات الجارية قد امتصت جزءاً من المدخرات، التي كان من الممكن تحويلها إلى استثمارات، وهذا هو الذي دعى للاقتراض من الخارج.

ملاحظات حول هذه الحسابات:

أ. **إن قيمة الإنتاج الحكومي** هي عبارة عن قيمة الناتج (الأجور والمرتبات المدفوعة في القطاع الحكومي) + مستلزمات الإنتاج (المشتريات الحكومية الجارية من قطاع الأعمال).

قيمة الإنتاج الحكومي =100 أجور ومرتبات + 500 مستلزمات إنتاج = 600 مليون د.ل (جدول رقم 17).

ب. يظهر(جدول 31) أن قيمة الناتج المحلي بسعر السوق (2690) وهي مساوية تماماً لقيمة الدخل المحلي 2690.

جدول رقم [31] حساب الناتج المحلي والدخل المحلي

حساب الدخل المحلي	حساب الناتج المحلي
مصـــــــروفات	**إيرادات**
1260 تعويضات العاملين (قطاع الأعمال)	1200 منتجات نهائية للأفراد
100 تعويضات العاملين (القطاع الحكومي)	500 منتجات نهائية للحكومة
400 ضرائب غير مباشرة	650 سلع رأسمالية
240 إهلاك راس المال	380 الزيادة في المخزون

حساب الدخل المحلي	حساب الناتج المحلي
690 فوائض العمليات الجارية: 370 فائض موزع 320 فائض محتجز	100 ناتج القطاع الحكومي 320 صادرات منظورة 80 صادرات غير منظورة 540 ناقصاً الواردات: 500 واردات منظورة 40 واردات غير منظورة
2690 مجموع المصـــــروفات	2690 مجموع الإيرادات

ج. **مصادر تمويل الاستثمارات:**

يظهر (جدول رقم 32) ان مصادر تمويل الاستثمارات المحلية والخارجية قيمتها الاجمالية (1030 مليون د.ل) (انظر جدول رقم 26).

جدول رقم [32] الحساب الموحد للعمليات الرأسمالية

المصـــــروفات	إيرادات
650 تكوين رأس المال(مشتريات سلع رأسمالية)	240 إهلاك رأس المال
380 الزيادة في المخزون	680 الادخار الإجمالي 320فائض محتجز في قطاع الاعمال 340الادخار العائلي 20الادخار الحكومي 110 الاقتراض من العالم الخارجي
1030 الاستثمار الإجمالي	1030 مصادر تمويل الاستثمارات

د. **وللوصول إلى قيمة الناتج المحلي الصافي بسعر السوق تخصم قيمة استهلاك الأصول الثابتة**

الناتج المحلي الصافي بسعر السوق = الناتج الاجمالي

بسعر السوق (2830) (جدول 25)، ناقصاً إهلاك رأس المال(240) (جدول 25) = 2590.

هـ. **وللوصول لقيمة الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج**، تخصم قيمة الضرائب غير المباشرة الصافية من قيمة الناتج المحلي الصافي بسعر السوق كالتالي:

الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (2590) - صافي الضرائب غير المباشرة (400)= **2190**

إذاً الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الدخل المحلي = **2190**

و. **الوصول لقيمة الدخل المحلي بالقياس المباشر، وذلك من زاوية الدخل**

الدخل المحلي = مجموع الأجور(1360) + الأرباح الموزعة (280) + دخل رأس المال (60) + الأرباح غير الموزعة (490) - الضرائب على الأرباح غير الموزعة (صفر) = **2190**

ز. **الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق** = إنفاق استهلاكي نهائي للعائلات (1200) + الاستهلاك العام (500+100) + الاستثمارات (650) + الزيادة في المخزون (380) = **2830**. وهو نفس الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (جدول 25).

ح. **الاستهلاك العام الحكومي** = مجموع الأجور 100 + الإنفاق الحكومي على الاستهلاك 500 = **600**.

ط. **حساب العمليات الرأسمالية الموحد [جدول 26]**

ويتكون هذا الحساب من تجميع العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال، والقطاع الحكومي، وقطاع العائلات من جانبي الإنفاق والتمويل، مع ضرورة استبعاد العمليات الوسيطة، التي لا يترتب عليها زيادة بل تحويل قيمة من قطاع إلى قطاع آخر، كالديون أو شراء/ مبيعات الأسهم والسندات.

3) مختصر للحسابات القومية للشركات الثلاث:

3-1- (جدول رقم 33) حسابات الإنتاج للشركات الـثلاث (العمليـات الجاريـة) (جداول 11+12+13)

الشركة (أ)	مصروفات	إيرادات
	400	350
	90	150
	60	220
	60	80
	190	
المجموع	800	800

الشركة (ب)	مصروفات	إيرادات
	660	550
	120	200
	150	400
	220	180
	550	20
		50
		60
		40
		200
المجموع	1700	1700

الشركة (ج)	مصروفات	إيرادات
	200	300
	100	150
	40	100
	90	
	30	
	90	
المجموع	550	550

2-3- حساب رأس المال لقطاع الأعمال للشركات الثلاث:

يحسب الإهلاك للأصول بهدف الحصول على القيم الصافية:

أ. 480
ب. 450 (جداول 18-20)
ج. 280

3-3- حساب التخصيص (الاستهلاك) للعائلات: العمليات الجارية (جدول رقم 16)

4-3- العمليات الرأسمالية (حساب رأس المال) للعائلات (جدول رقم 21)

5-3- العمليات الجارية (التخصيص) للقطاع الحكومي (جدول رقم 17)

6-3- العمليات الرأسمالية للحكومة (جدول رقم 22)

7-3- تجميع حسابات الإنتاج لقطاع الأعمال (جدول 23)

جدول رقم (34)

أ		ب		ج	
مصروفات	إيراد	مصروفات	إيراد	مصروفات	إيراد
60	350	120	550	140	300
400	150	660	200	200	150
50	220	200	100	30	100
10	80	50	580	90	
90		220	70	30	
60		150	200	60	
130		300			
800	800	1700	1700	550	550

3-8- حساب العمليات الوسيطة [جدول 23]

جدول رقم (35)

مصروفات	إيراد
60	220
120	100
140	
320	320

3-9- حساب إنتاج قطاع الأعمال[جدول رقم 23]

جدول رقم (36)

مصروفات	إيراد
1260	1200
280	500
60	580
400	70
240	380
490	
2730	2730

3-10- حساب العمليات الرأسمالية لقطاع الأعمال [جدول رقم 24]

جدول رقم (37)

استخدامات	موارد
380	240
580	230
	490
960	960

3-11- حساب الإنتاج المجمع للاقتصاد الوطني [جدول 25]

جدول رقم (38)

	مصروفات	إيراد
أجور ومرتبات	1360 (100+1260)	1700 (500+1200)
إهلاكات	240	650 سلع رأسمالية
ضرائب	400	380 زيادة في المخزون
أرباح	280	100 ناتج القطاع الحكومي
فوائد	60	
ادخار	490	
المجموع	2830	2830 الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق

2830 الناتج المحلي الاجمالي بسعر السوق (جدول رقم 25)

2690 الدخل المحلي / الناتج المحلي (جدول رقم 31)

140 الفرق بين الصادرات 400 والواردات 540

3-12- حساب الناتج والدخل (التعامل مع الخارج [جدول رقم 31]

حساب الدخل المحلي	حساب الناتج المحلي
2690	2690

إن هذا الرقم هو أقل من الناتج المحلي الإجمالي السابق (الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق) بمبلغ 140 د.ل، وهذا الفرق راجع إلى زيادة الواردات عن الصادرات (2830 – 2690 = 140) الفرق بين الواردات (540) والصادرات 400 = 140

المبحث الثالث

الحسابات الإجمالية المحلية والقومية

1) **الناتج المحلي والقومي:**

أ. الناتج الإجمالي بسعر السوق (في حالة الاقتصاد المغلق) 2830 (جدول رقم 25)

+صادرات 400

3230

- واردات 540

2690 د.ل

ب. الناتج المحلي في حالة الاقتصاد المفتوح يساوي (2690 مليون)

ج. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = الناتج المحلي الإجمالي + صافي التحويلات مع الخارج.

2690 – (100مدفوعات– 130 مقبوضات= 30) = 2720 الدخل القومي الإجمالي

2690 + 30 (الفرق بين التحويلات) = 2720

د. الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (جدول رقم 31 الجانب الايسر).

ه. الدخل: الدخل المحلي الإجمالي بسعر السوق (جدول رقم 31 الجانب الايمن).

و. الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق=الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ناقصاً صافي التحويلات للخارج.

2720 = (130 – 100) – 2690

2690 + 30 الفرق = 2720

ز. الناتج القومي الصافي بسعر السوق =الناتج القومي الإجمالي [2720] ناقصاً استهلاك رأس المال [240]= الناتج القومي الصافي بسعر السوق [2480 مليون د.ل].

ح. الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج=الناتج الصافي بسعر السوق [2480] ناقصاً صافي الضرائب غير المباشرة [400] مليون د.ل = 2080 مليون.

إذاً الدخل القومي =2080.

ط. الناتج المحلي الصافي بسعر السوق =الناتج الاجمالي بسعر السوق [2690] ناقصا استهلاك رأس المال [240]=2450 وهو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق.

ي. الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عوامل الإنتاج= الناتج المحلي الصافي بسعر السوق [2450] ناقصاً صافي الضرائب [400]=[2050]، وهو الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة عناصر الإنتاج(الدخل 2050).

إذاً الفرق بين الدخل المحلي والدخل القومي 30 فقط، وهو الفرق في التحويلات مع الخارج (المقبوضات أكبر من المدفوعات).

2) حساب الناتج المحلي والقومي الإجمالي والصافي بسعر السوق وبسعر التكلفة حسب طريقة الناتج / الدخل/ الإنفاق:

2-1- الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق = مبيعات قطاع الأعمال من سلع الاستهلاك للأفراد والحكومة (1700) + مبيعات قطاع الأعمال للسلع الرأسمالية (650)+ الزيادة في المخزون (380) + ناتج قطاع الحكومة (100) + الصادرات المنظورة وغير المنظورة (400) - الواردات المنظورة وغير المنظورة (540)= **2690** [جدول 31].

أ. **الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق** = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق -صافي التحويلات مع العالم الخارجي.

إذاً الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق = 2690- (مدفوعات محولة للخارج (100)- مدفوعات محولة من الخارج (130)= 2690- (-30)= **2720** مليون د.ل.

ب. **الناتج المحلي الصافي بسعر السوق** = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (2690)- قيمة استهلاك رأس المال (240)= **2450** مليون د.ل.

ج. **الناتج القومي الصافي بسعر السوق** = الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق (2720)- قيمة استهلاك رأس المال (240)= **2480** مليون د.ل.

د. **الناتج المحلي الصافي بسعر تكلفة العوامل** = الناتج المحلي الصافي بسعر السوق (2450)- صافي الضرائب غير المباشرة (400)= 2450- 400=**2050** **الدخل المحلي** = 2050 مليون د.ل، وهذا هو الذي يوزع على عناصر الانتاج (أجور ومرتبات وعوائد الملكية).

ه. **الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة العوامل** = الناتج القومي الصافي بسعر السوق (2480)- صافي الضرائب غير المباشرة (400)= 2480-400=**2080.**

إذاً الدخل القومي = 2080 مليون د.ل

2-2- الإنفاق:

أ. **الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق**= الاستهلاك الخاص (1200)+الاستهلاك العام (100+500) + الاستثمار الإجمالي650 + زيادة المخزون 380 + الصادرات 400 – الواردات 540 = **2690 = الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق**[جدول 31].

ب. **الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق**= الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق) صافي التحويلات مع العالم الخارجي - 30 =2690+30=2720= **الناتج القومي الإجمالي بسعر السوق.**

ج. **الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق** = الإنفاق المحلي الإجمالي بسعر السوق- إهلاك رأس المال = 2690- 240 = 2450= **الناتج المحلي الصافي بسعر السوق.**

د. **الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق** = الإنفاق القومي الإجمالي بسعر السوق- إهلاك رأس المال = 2720- 240= 2480= **الناتج القومي الصافي بسعر السوق.**

ه. **الإنفاق المحلي الصافي بسعر تكلفة العوامل** = الإنفاق المحلي الصافي بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة = 2450- 400= 2050 = **الناتج القومي بسعر تكلفة العوامل = الدخل المحلي.**

و. **الإنفاق القومي الصافي بسعر تكلفة العوامل** = الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق - صافي الضرائب غير المباشرة = 2480- 400= 2080 = **الناتج القومي الصافي بسعر تكلفة العوامل = الدخل القومي.**

ز. **الدخل الشخصي الممكن التصرف فيه للأفراد** = عائد العمل (1360) + عوائد الملكية (الفائض الموزع) 370+دخول محولة من العالم الخارجي (130) - دخول محولة للعالم الخارجي (100) - الضرائب المباشرة (220)= 1540 وهذا يقسم الى استهلاك وإدخار/ استثمار.

3) الدخل القومي والدخل المحلي:

الدخل المحلي هو مجموع العوائد التي يحصل عليها المواطنون والأجانب نتيجة مشاركتهم في العملية الإنتاجية والخدمية المحلية (داخل الحدود) خلال فترة زمنية معينة.

الدخل القومي: الدخل المحلي - حصة الأجانب، نتيجة مساهمتهم في العمليات الإنتاجية في الداخل + عوائد المواطنين المتحصل عليها في الخارج.

وهكذا الدخل القومي قد يتساوى أو يزيد أو ينقص أحياناً عن الدخل المحلي، فإذا زادت حصة الأجانب (مدفوعات) في الداخل فإن الدخل القومي يصبح أقل من الدخل المحلي، وإذا زادت عوائد المواطنين من الخارج (مقبوضات) فإن الدخل القومي يكون أكبر.

4) **الدخل القومي الممكن التصرف فيه (المتاح)** = الأجور + الدخل المتاح للحكومة + الدخل المتاح لقطاع الأعمال= الأجور (1360) + صافي الضرائب غير المباشرة (400) + الفوائض الاجمالية (690) + صافي العوائد الدخلية من الخارج (30)= **2480 وهو الناتج القومي الصافي بسعر السوق.**

وهذا الدخل ينفق على:

= الاستهلاك الخاص (1200) + الإنفاق الاستهلاك العام (600) + مدخرات قطاع العائلات (340) + مدخرات الحكومة (20) + مدخرات قطاع الأعمال(320) = **2480 وهو الإنفاق القومي الصافي بسعر السوق.**

المبحث الرابع

الإطار العام للحسابات القومية

بعد الانتهاء من التعرف على طرق حساب الناتج والدخل والإنفاق، حسب طريقة التكوين وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة، والتعرف على الحسابات الإجمالية (المحلية والقومية)، يمكن وضع جدول كإطار عام للحسابات القومية، يتبعه بعد ذلك جدول لتصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية المختلفة حسب القيم التي وردت في المثال السابق حول الشركات الثلاث (أ، ب، ج).

وفي ختام هذا الفصل لابد من إجراء اختبارات وتمارين واسئلة وأجوبة حول كيفية إعداد الحسابات القومية.

1) جدول الإطار العام للحسابات القومية:

إن طريقة القيد المزدوج المستخدمة في الحسابات هي الطريقة المثلى في الحصول على التطابق والتوازن الحسابي لكل حساب من الحسابات، وهذا التوازن يعني ضمنياً أن الناتج يساوي الدخل، وأن المدخرات والاستثمارات متساويين، وذلك لأنه إذا كان الدخل ناقصاً الإنفاق على الاستهلاك يساوي المدخرات، فإن الناتج ناقصاً الاستهلاك الشخصي من سلع وخدمات يساوي الاستثمارات، وهكذا تكون المدخرات مساوية للاستثمارات، أضف إلى ذلك فإن طريقة القيد المزدوج تسمح بإجراء قيود عكسية، إذا كان الأمر في غير صالح إحدى القطاعات. ويمكن شرح القيود اليومية والعلاقة بين القطاعات المختلفة بالأمثلة التالية:

شرح للقيود المزدوجة المستخدمة في جدول الإطار العام للحسابات القومية

قسم هذا الجدول إلى خمسة قطاعات (حسابات) وهى قطاع الاعمال/ قطاع العائلات/ قطاع الحكومة/ قطاع العالم الخارجي/ قطاع الاستثمار والادخار) وهكذا تكون القيود المزدوجة بين القطاعات كالتالي:

أ. قطاع العائلات يحصل من قطاع الأعمال على أجور ومرتبات، وفوائد، وإيجارات وأرباح موزعة، وهذه تسجل في القيد التالي:

من حـ/ قطاع الأعمال

الى حـ/ قطاع العائلات

ب. يحصل قطاع العائلات على دخل عوامل الإنتاج من الخارج، وتسجل حسب القيد الآتي:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع العائلات

ج. تحويلات/ إعانات من قطاع الحكومة للعائلات:

من حـ/ قطاع الحكومة

الى حـ/ قطاع العائلات

د. تحويلات نقدية لقطاع العائلات من الخارج:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع العائلات

ه. تحويلات من قطاع العائلات للخارج:

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع العالم الخارجي

و. تحويلات نقدية للحكومة من الخارج:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع الحكومة

ز. تحويلات نقدية من الحكومة إلى الخارج:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع العالم الخارجي

ح. مبيعات للاستهلاك الشخصي (الخاص):

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع الاعمال

ط. مبيعات للاستهلاك الحكومي:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع الأعمال

ي. تكوين رأس المال الثابت (استثمارات) لدى قطاع الأعمال:

من حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

إلى حـ/ قطاع الأعمال

ك. تغير في المخزن بالزيادة:

من حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

إلى حـ/ قطاع الأعمال

ل. الصادرات:

من حـ/ قطاع العالم الخارجي

إلى حـ/ قطاع الأعمال

م. الواردات

تسجل الواردات بالناقص من الجانب الدائن من قطاع الأعمال، وهكذا يصبح قطاع الأعمال مديناً وقطاع العالم الخارجي دائناً.

ن. ضرائب غير مباشرة على قطاع الأعمال:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع الحكومة

س. ضرائب شخصية مباشرة من قطاع العائلات:

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع الحكومة

ع. إعانات حكومية لقطاع الأعمال:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع الحكومة

ف. مـدخرات قطـاع الأعـمال واسـتهلاك الأصـول الثابتـة لـدى قطـاع الأعـمال والأرباح المحتجزة لدى قطاع الأعمال تقيد كالتالي:

من حـ/ قطاع الأعمال

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

ص. مدخرات قطاع العائلات:

من حـ/ قطاع العائلات

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

ق. مدخرات قطاع الحكومة:

من حـ/ قطاع الحكومة

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

ر. صافي الاستثمار الأجنبي في الداخل:

من حـ/ القطاع الخارجي

إلى حـ/ قطاع الاستثمار والادخار

جدول رقم (39) الإطار العام للحسابات القومية

البيان	خ/قطاع الأعمال		خ/قطاع العائلات		ح/قطاع الحكومة		ح/قطاع العالم الخارجي		خ/الاستثمار والادخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
المدفوعات لعوامل الإنتاج										
أجور	×			×						
فوائد	×			×						
إيجار	×			×						
أرباح موزعة	×			×						
صافي دخل عوامل الإنتاج من الخارج				×			×			
تحويلات من قطاع الحكومة للعائلات				×	×					
تحويلات نقدية لقطاع العائلات من الخارج				×			×			
تحويلات من قطاع العائلات للخارج			×					×		
تحويلات نقدية للحكومة من الخارج						×	×			
تحويلات نقدية من الحكومة للخارج					×			×		
مبيعات للاستهلاك الشخصي (خاص)		×	×							
مبيعات للاستهلاك الحكومي		×			×					
تكوين رأس المال الثابت		×							×	
التغير في المخزون بالزيادة		×							×	

البيان	ح/قطاع الأعمال		ح/قطاع العائلات		ح/قطاع الحكومة		ح/قطاع العالم الخارجي		ح/الاستثمار والادخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
الصادرات		×					×			
الواردات *		× -						×		
ضرائب غير مباشرة	×					×				
ضرائب شخصية مباشرة			×			×				
إعانات حكومية لقطاع الأعمال	×					×				
مدخرات قطاع الأعمال	×									×
استهلاك	×									×
أرباح محتجزة	×									×
مدخرات قطاع العائلات			×							×
مدخرات قطاع الحكومة					×					×
صافي الاستثمار الأجنبي							×			×
المجموع	×	×	×	×	×	×	×	×	×	×

* الواردات بالناقص في الجانب الدائن من قطاع الاعمال.

2) جدول لتصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية (حسب القيم المذكورة في المثال الوارد في المبحث الثاني من الفصل الثالث).

في المبحث الثاني من هذا الفصل الثالث تم عرض جدول المعطيات الخاص بثلاث وحدات اقتصادية منظمة في شكل شركات (أ/ب/ج) تعمل الأولى في الإنتاج الزراعي والثانية في الإنتاج الصناعي، والثالثة في إنتاج الطاقة، وتقوم

هـذه الوحـدات بإنتـاج سـلع للاسـتهلاك النهـائي، والإنتـاج الوسـيط والسـلع الرأسمالية، وتبيع إنتاجها للأفراد وللحكومة.

واستناداً إلى المعطيات المذكورة في الجدول فإن الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية تظهر كما هي موضحة في الجدولين التاليين، حيث بلغت قيمة مشاركة قطاع الأعمال الإجمالية 3130، وقطاع العائلات 1860 وقطاع الحكومة 620، وقطاع العالم الخارجي 640 وقطاع الاستثمار والادخار 1030.

تصوير الحسابات القومية للقطاعات الاقتصادية

(حسب القيم المذكورة بالمثال في الفصل الثالث)

جدول رقم (40)

البيـــان	قطاع الإنتاج		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجي		الاستثمار والادخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
(مدفوعات عوامل الإنتاج) الأجور	1260			1260 100	100					
فوائض موزعة (أرباح)	370			370						
مبيعات سلع استهلاك نهائي (للأفراد)		1700	1200							
مبيعات سلع رأسمالية		650							650	
مبيعات سلع استهلاك نهائي (للحكومة)					500					
ضرائب مباشرة			220			220				
ضرائب غير مباشرة	400					400				

البيـــان	قطاع الإنتاج		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		قطاع العالم الخارجي		الاستثمار والادخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
زيادة في المخزون		380							380	
أهلاك رأس المال	240									240
قروض							110			110
دخول محوله من العالم الخارجي				130			130			
دخول محوله إلى العالم الخارجي			100					100		
الصادرات		400					400			
الواردات	540							540		
الادخار الحكومي					20					20
الادخار العائلي			340							340
ادخار قطاع الأعمال (الأرباح المحتجزة)	320									320
المجمـــــوع	3130	3130	1860	1860	620	620	640	640	1030	1030

جدول رقم (41) الحسابات القومية للقطاعات المختلفة (في الاقتصاد الوطني)

استخدامات مصادر	قطاع الأعمال	قطاع العائلات	قطاع الحكومة	قطاع العالم الخارجي	قطاع تكوين رأس المال	المجموع
قطاع الأعمال	-	1200	500	400	1030	3130
قطاع العائلات	1630	-	100	130	-	1860
قطاع الحكومة	400	220	-	-	-	620
قطاع العالم الخارجي	540	100	-	-	-	640
قطاع تكوين رأس المال	560	340	20	110	-	1030
المجمـــــوع	3130	1860	620	640	1030	

* عند النظر للمجموع النهائي لجميع القطاعات نحصل على نفس المجموع النهائي في الحسابات التجميعية للقطاعات وأثر التعامل مع العالم الخارجي.

ويتبين من الجدولين السابقين مطابقة مع الحل للمثال السابق وهو كالآتي:

المجموع النهائي	ح/قطاع الإنتاج (3130) جدول (27)	ح/ قطاع العائلات (1860) جدول (28)	ح/ قطاع الحكومة (620) جدول (29)
	ح/ قطاع العالم الخارجي (640) جدول (30)	ح/ قطاع الاستثمار والادخار (1030) جدول (26)	

3) أمثلة وتمارين إضافية:

مثال 1:-

لشرح كيفية إعداد الحسابات القومية طبقا **لنظام الأمم المتحدة القديم تعرض:**

البيانات الآتية الخاصة لإحدى الدول عن السنة المنتهية في 1990/12/31 (القيمة بالمليون)

أ. المدفوعات لعوامل الإنتاج 5400 (أجور 2200، إيجارات وريع 1500، فوائد 900، أرباح موزعة 800).
ب. مبيعات سلع و خدمات للعائلات 3900.
ج. مبيعات سلع وخدمات حكومية 600.
د. مبيعات سلع استثمارية 1500.
ه. الصادرات 750.
و. الواردات 1050.

ز. صافي عوائد عوامل الإنتاج من الخارج 150.
ح. صافي تحويلات الحكومة للخارج 120 وصافي تحـويلات العـائلات للخـارج 60.
ط. التغير في المخزون بالزيادة 600.
ي. إعانات الإنتاج 300.
ك. إعانات حكومية للعائلات 150.
ل. الضرائب والرسوم على قطاع الأعمال 450 وعلى قطاع العائلات 750.

المطلوب:

تصوير الحسـابات القوميـة عـلى أسـاس ح/ قطـاع الأعـمال وح/ قطـاع العائلات وح/ قطاع الحكومة وح/ قطاع العالم الخارجي وح/ الاستثمار والإدخار.

جدول رقم (42) حل المثال الأول: تصوير الحسابات القومية للقطاعات المختلفة/حسب نظام الأمم المتحدة القديم

البيـــــان	حـ/ قطاع الأعمال		حـ/ قطاع العائلات		حـ/ قطاع الحكومة		حـ / قطاع العالم الخارجي		حـ/ الاستثمار والادخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
المدفوعات لعوامل الإنتاج										
أجور	2200			2200						
إيجار	1500			1500						
فوائد	900			900						
أرباح موزعة	800			800						
عوائد عوامل إنتاج من الخارج				150			150			
مبيعات سلع وخدمات										
قطاع العائلات		3900	3900							
القطاع الحكومى		600			600					
العالم الخارجي (صادرات)		750					750			

البيـــان	حـ/ قطاع الأعمال		حـ/ قطاع العائلات		حـ/ قطاع الحكومة		حـ / قطاع العالم الخارجي		حـ/ الاستثمار والادخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
تكوين رأس المال الثابت		1500							1500	
التغيير في المخزون بالزيادة		600							600	
الواردات (بالسالب)*		1050 -						1050		
ضرائب ورسوم على قطاع الأعمال	450					450				
ضرائب شخصية على قطاع العائلات			750			750				
إعانات الحكومة لقطاع الأعمال	300	300			300					
إعانات الحكومة لقطاع العائلات				150	150					
تحويلات الأفراد للخارج			60					60		
تحويلات الحكومة للخارج					120			120		
صافي الإقتراض من الخارج (متمم)							330			330
المدخرات										
قطاع الأعمال (متمم)	750									750
قطاع العائلات (متمم)			990							990
قطاع الحكومة (متمم)					30					30
المجموع	6600	6600	5700	5700	1200	1200	1230	1230	2100	2100

* الواردات بالسالب في الجانب الدائن من قطاع الاعمال.

مثال 2:

أما عند تصوير الحسابات القومية طبقاً **لنظام الأمم المتحدة الجديد** فيتم إدماج قطاع الحكومة وقطاع العائلات باعتبارهما قطاعات استهلاكية أساساً، ويترتب على ذلك إستبعاد المعاملات الوسيطة بينهما، والتي تمثل في مجموعها مديونية الحكومة للعائلات 150 مليون إعانات ودائنية الحكومة للعائلات بمبلغ 750 مليون ضرائب شخصية، كذلك يجب استبعاد المعاملات الوسيطة من قطاع الأعمال للحكومة والتي تمثل مبلغ 450 مليون ضرائب للقطاع الحكومي و300 مليون إعانات لقطاع الأعمال وتعتبر تحويلات من الإنتاج إلى ح/ الدخل والتخصيص (أي الضرائب غير المباشرة 450 مليون والإعانات 300 مليون) تعتبر تحويلات من ح/ الدخل والتخصيص إلى حساب الإنتاج، وتظهر الحسابات القومية طبقاً لنظام الأمم المتحدة الجديد كما في الجدول التالي:

جدول رقم (43) الحسابات القومية طبقا لنظام الأمم المتحدة الجديد

البيان	ح/ الإنتاج		حـ/ الدخل والتخصيص		حـ/ العالم الخارجي		حـ/الاستثمار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
المدفوعات لعوامل الإنتاج								
أجور	2200			2200				
إيجارات	1500			1500				
فوائد	900			900				
أرباح موزعة	800			800				
عوائد عوامل الإنتاج من الخارج				150	150			
المبيعات للسلع والخدمات								
للقطاع الاستهلاكي		4500	4500					
للعالم الخارجي (صادرات)		750			750			

البيان	ح/ الإنتاج		حـ/ الدخل والتخصيص		حـ/ العالم الخارجي		حـ/الاستثمار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
لتكوين رأس المال الثابت		1500					1500	
التغير في المخزون بالزيادة		600					600	
الواردات بالسالب *		1050 -				1050		
تحويلات الأفراد والحكومة للخارج			180			180		
تحويلات لقطاع الإنتاج	450			450				
صافي الاقتراض (متمم)					330			330
إعانات		300	300					
المدخرات								
قطاع الإنتاج (متمم)	750							750
قطاع الدخل والتخصيص (متمم)			1020					1020
المجموع	**6600**	**6600**	**6000**	**6000**	**1230**	**1230**	**2100**	**2100**

* الواردات بالسالب في الجانب الدائن من ح/ الإنتاج.

التدفقات النقدية والمالية

- المبحث الأول: مفهوم التدفقات النقدية والمالية والأدوات المستخدمة
- المبحث الثاني: حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية

التدفقات النقدية والمالية

حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية

بعد الانتهاء من الفصل الثالث، يظهر جلياً أن الحسابات القومية بصورة عامة وحسابات الناتج والدخل والإنفاق بصورة خاصة، تهتم أساساً بعمليات التدفق السلعي (الدورة السلعية/العينية) وقيمة هذه التدفقات، ولكن كيفية تمويل هذه العمليات والتدفقات، ووسائل الدفع المستخدمة فهي تبقى غير معروفة ومبهمة، لذا وجب دراسة التدفقات المالية والنقدية (الدورة النقدية)، لأنها تهتم بتحديد موارد/ مصادر تمويل تلك التدفقات العينية، وبصفة خاصة تلك التي تتم ما بين الوسطاء الماليين، كما تهتم بإبراز الأصول المالية (نقود/أوراق مالية/ودائع مصرفية...إلخ) التي تمت على أساسها تلك المعاملات.

وكان (موريس كريلاند) أول من دعى إلى ضرورة الاهتمام بتحليل الإيرادات والمدفوعات النقدية في عام 1952، وقام بتطوير نوع من الحسابات عرض فيها نتائج النشاط الإقتصادي، من خلال مجاميع تتبع التيارات النقدية والمالية بين الوحدات الإقتصادية، ومن خلال دراسة الوسطاء الماليين، (الإقراض والاقتراض) والتي تشكل بدورها موضوع التدفقات النقدية والمالية.

يتكون هذا الفصل من ثلاثة مباحث، خصص المبحث الأول لتحديد دور النقود كوسيلة للدفع والائتمان وكمقياس للقيمة في الإقتصاد الوطني، ثم تحديد مفهوم التدفقات المالية والنقدية، وأنواع الأدوات والوسائل المستخدمة في هذه المعاملات المالية والنقدية، أما المبحث الثاني فقد خصص لحسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية، والتقسيم القطاعي لحسابات التدفقات ونشاط المؤسسات المالية والنقدية في الإقتصاد الوطني، وصولاً إلى وضع الجداول الخاصة بالتدفقات النقدية والمالية، وجاء المبحث الثالث لإظهار العلاقة بين نظامي الحسابات القومية والتدفقات المالية باستخدام الأمثلة الرقمية والتمارين وحلولها.

المبحث الأول

مفهوم التدفقات النقدية والمالية والأدوات المستخدمة

أولاً: دور النقود في الإقتصاد:

إن الوظائف الاقتصادية الأساسية التي تؤديها النقود في ظل آلية السوق هي:

أ. مقياس للقيمة.
ب. أداة للتبادل.
ج. أداة دفع وائتمان.
د. أداة إدخار وإكتناز.
ه. أداة للتعامل (المعدني).

ولكن دور النقود في الاقتصاد المخطط مركزياً وفي القطاع الحكومي يختلف عنه في الاقتصاد الرأسمالي في حالة واحدة، وهي أن النقود تعتبر أداة لتخطيط الإنتاج والنفقات، أكثر من كونها مقياس للقيمة، كما أن النقود في النظام المخطط مركزياً لا يمكن تحويلها إلى رأس مال تستخدم في المضاربات أو شراء الأسهم والسندات، كما هو الحال في النظام الرأسمالي.

إن نطاق عمل النقود في الاقتصاد المخطط يضيق عنه في اقتصاد آلية السوق، نتيجة للقضاء على المضاربات، ولضيق نطاق الإنتاج السلعي في الأول عنه في الثاني، فالأرض والمواد الطبيعية والمنشآت الإنتاجية كالمصانع والمناجم تخرج من إطار السلع، ومن ثم لا تستخدم النقود كأداة للمبادلة فيما يتعلق بها، حيث يقدر حجم المدفوعات النقدية التي يتم تسويقها عن طريق قيود دفترية تضاف إلى أو تخصم من حسابات الوحدات الاقتصادية، بما يزيد عن ثلاثة أرباع إجمالي المدفوعات في الاقتصاد المخطط، وهذا يعني أن التخطيط المالي يضبط التدفقات المالية لتأمين أهداف الخطة المادية (العينية).

كما وتقدر نسبة الضرائب في الاقتصاديات المخططة مركزيا بنحو لا يتجاوز نسبة 10% من دخلها الوطني، في حين ترتفع هذه النسبة في الاقتصاديات الرأسمالية إلى 30-40% من دخلها الوطني، وبالتالي يختلف دورها وتأثيرها في الحالتين.

ثانياً: الأدوات المستخدمة في حسابات التدفقات النقدية والمالية:

تنتهي الحسابات القومية بحساب الإستثمار والإدخار، ولكنها لا توضح كيفية تمويل الاستثمارات، ولا كيفية التصرف في المدخرات، حيث أن الحسابات القومية تهتم بمعاملات الدخل والإنتاج والإنفاق والتحويلات- بينما نظام التدفقات المالية يبدأ ببيانات الإستثمار والإدخار، حيث يوضح كيفية تمويل الاستثمارات، وذلك إما عن طريق الاقتراض، أو بيع أوراق مالية، أو خصم أوراق تجارية، وكيفية التصرف في المدخرات، وذلك بزيادة الأصول النقدية، أو بشراء أوراق مالية.

وبالتالي فنظام التدفقات المالية يهتم بالمعاملات المالية، والبيانات الخاصة بهذا النظام مصدرها تقديرات الحسابات القومية للاستثمارات (تكوين رأس المال الثابت والتغير في المخزون بالزيادة)، ويتم معالجتها كاستخدامات لقطاع الأعمال، أما المدخرات المحلية لقطاع الأعمال والعائلات والحكومة فتعتبر مصادر تمويلية (موارد) لهذه القطاعات بنفس الإشارة، والمدخرات الأجنبية والتي يعبر عنها في الحسابات القومية بصافي الإستثمار الأجنبي تعتبر مصادر تمويل (موارد) في حـ/العالم الخارجي بنفس الإشارة بالحسابات القومية.

وتشمل المعاملات المالية ما يلي:

أ. **أوراق مالية:** يصدرها قطاع الأعمال، تعتبر بالنسبة لهذا القطاع مصادر تمويلية (موارد)، وتعتبر استخداماً بالنسبة للقطاع المشتري لهذه الأوراق المالية، **ويلاحظ أن العمليات التي تؤثر هي التي تتم بين قطاع وآخر** (مثلا قطاع الأعمال وقطاع العائلات أو العالم الخارجي)، بينما إذا باع قطاع الأعمال الأوراق المالية لشركات تابعة لهذا القطاع، أو إذا باع قطاع العائلات الأوراق المالية للأفراد، فلا تؤثر تلك العمليات على المعاملات المالية.

ب. **السندات الحكومية:** التي تصدرها الحكومة تعتبر مصادر تمويلية (موارد) بالنسبة للقطاع الحكومي، واستخدامات بالنسبة للقطاع المشتري لهذه السندات أو أي قطاع آخر، وعند استهلاك السندات تعتبر استخداماً للقطاع الحكومي ومصادر تمويلية (موارد) للقطاع المالك لهذه السندات.

ج. **القروض:** تعتبر مصادر تمويلية (موارد) للمقترض واستخدامات للمقرض، وعند سداد القرض فإن العكس هو الصحيح.

وتعالج القروض باعتبارها مصادر تمويلية (موارد) للقطاع المقترض واستخدامات لقطاع المصارف، **ويمكن للمصرف المركزي التأثير على قدرة المصارف التجارية في منح الائتمان، وذلك بإتباع الوسائل التالية:**

1. إن قدرة المصارف التجارية على منح الائتمان تزداد عن طريق تخفيض نسبة الاحتياطي النقدي، أو قيام المصرف المركزي بشراء سندات حكومية من المصارف التجارية، أو من قطاعي الأعمال والعائلات، أو منح المصرف المركزي قروضاً للمصارف التجارية: وكذلك في حالة قبول المصرف المركزي إعادة خصم الكمبيالات المملوكة للمصارف التجارية.
2. وفي حالة رغبة المصرف المركزي تخفيض مقدرة المصارف الأخرى في منح الائتمان أو القروض فيتبع إجراءات عكسية للإجراءات السابقة.

د. **الأوراق التجارية:** في حالة حصول قطاع الأعمال عليها تعتبر استخدامات له وتعتبر مصادر تمويلية (موارد) للقطاع الآخر، والعكس عند تسديد تلك الأوراق التجارية.

ه. **الودائع:** عندما تكون الإيداعات بالسالب، فهذا يعني السحب من الودائع، أما إذا كانت بالموجب، فيعني ذلك وجود إضافات للودائع.

وتعالج الودائع كما يلي:

1. بالنسبة لقطاعي الأعمال والعائلات، تعالج كاستخدامات لهذه القطاعات، وتقفل بجانب المصادر التمويلية بقطاع المصارف التجارية.
2. بالنسبة لقطاع الحكومة، تعتبر الودائع استخدامات حكومية، وتقفل بجانب المصادر التمويلية بالمصرف المركزي بنفس الإشارة.
3. بالنسبة للعالم الخارجي، تعالج الودائع كاستخدامات لهذا الحساب، وتقفل بجانب استخدامات بالمصرف المركزي، مع تغير الإشارة، أو تعالج كمصادر تمويلية (موارد) للمصرف المركزي بنفس الإشارة.

4. احتياطيات المصارف التجارية لـدى المصرف المركـزي، نحصـل عليهـا عـادة كمتمم حسابي، وتعالج في جانب الاستخدامات بقطـاع المصـارف التجاريـة، وفي جانب الموارد بالمصرف المركزي بنفس الإشارة.

و. **خلق النقود/خلق الائتمان/خلـق الودائـع:** يشـكل الاقـتراض مـن المصـارف الجـزء الأكـبر مـن مصـادر تمويـل الاسـتثمارات المختلفـة، **وتمـنح المصـارف القروض للمستثمرين من الموارد المالية التالية:**

أ. رأس المال الخاص.
ب. التراكمات والاحتياطيات (الأرباح غير الموزعة).
ج.ودائع الزبائن لدى المصرف.
د. القروض من المصارف الأخرى (الجهاز المصرفي).

وتمنح المصارف زبائنها قروضاً نقدية أو تكون على شكل مبالغ **تسـحب على المكشوف**، والأخيرة تعطي صاحبها الحق في أن يسحب من المصرـف مبالغـاً أكبر مما أودع فيه، شريطة أن لا تتجاوز سقف معين، فـإذا مـنح المصرـف قرضـاً لزبونـه مسـحوباً عـلى المكشـوف، يسـتطيع الزبـون أن يسـحب منـه بطريـق الشيكات، كما لو أنه قـد أودع في المصرـف نقـوداً، وهكـذا اسـتطاع المصرـف أن يخلق قوة شرائية جديـدة، وهـذا مـا يطلـق عليـه عمليـة (خلـق النقـود/خلـق الائتمان)، والسر في إمكانية خلق القوة الشرائية الجديدة، يرجع بالدرجـة الأولى إلى حجم الودائع الآجلـة لـدى المصـارف، والتـي لا يسـتعمل أصـحابها إلا جـزءاً بسيطاً منها.

وتعتبر عمليـة نقـل النقـود مـن حسـاب زبـون لآخـر مـن المهـام الأولى للمصارف التجارية، وذلك عن طريق إستخدام الجزء الأكبر مـن الودائـع الآجلـة لـديها، إضـافة إلى مـنح القـروض النقديـة، أو السـماح لزبائنهـا **بالسـحب عـلى المكشوف**، وهكذا يصـعب التمييـز بـين النقـود التـي خلقهـا القـرض أو خلقهـا السحب على المكشوف، وبـين النقـود المنقولـة مـن زبـون لآخـر، والتـي ليسـت ناتجة من خلق النقود/خلق الائتمان عن طريق المصارف.

ويستطيع الجهاز المصرفي خلق الودائع والتوسع في الإقراض، وذلك بعد مراعاة نسبة **الاحتياطي القانوني** من جهة وقيمة الودائع الأصلية (الأرصدة الزائدة) من جهة ثانية، ويمكن **حساب قيمة الودائع المشتقة** من المعادلة التالية:

$$\text{الودائع المشتقة} = \frac{\text{الوديعة الأصلية}\ (\text{1- نسبة الاحتياطي القانوني})}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

$$= \frac{(0.20\text{-}1)\ 1000}{0.20} = 4000$$

أما حساب **مكاثر الائتمان** فيكون على أساس المعادلة الآتية:

$$\text{مكاثر الائتمان} = \frac{\text{الوديعة الأصلية}}{\text{نسبة الاحتياطي القانوني}}$$

$$= \frac{1.0}{0.20} = 5$$

كما ويمكن حساب قيمة القروض التي يمكن التصرف بها ومنحها للزبائن على أساس المعادلة التالية:

$$\text{ك} = \frac{\text{م}\ (1 - \text{س ف})}{(\text{س ف} + \text{س ت})}$$

حيث أن:

ك = قيمة القروض، م = الوديعة الأصلية، س ف = نسبة الاحتياطي القانوني الفعلي، س ت = نسبة التسرب النقدي للتداول

المبحث الثاني

حسابات وجداول التدفقات النقدية والمالية

يرتكز الاهتمام في الحسابات القومية (الناتج/الدخل/الإنفاق) على دراسة تيار السلع والخدمات المنتجة وأوجه التصرف بها، ولكن تيار السلع يقابله تيار نقدي، الذي يعكس ويتمم الدورة السلعية/النقدية، أي أن خلق الناتج والتصرف به بحاجة إلي تمويل (إنفاق).

وعند التركيز على دراسة المدفوعات والمقبوضات النقدية تتميز الحسابات والجداول المالية والنقدية عن حسابات الناتج/الدخل/الإنفاق في أنها لا تقتصر على التدفقات المالية والنقدية الخاصة بحركة السلع والخدمات، ولكن أيضاً بأدوات الملكية والديون، أي بحركة الأصول المالية.

1) هيكل حسابات التدفقات النقدية والمالية:

بالنظر لاتساع النشاط الاقتصادي وتعدد وحداته وأنشطته، لابد من إيجاد تقسيمات قطاعية وظيفية: قطاع الأعمال/قطاع العائلات/وغيرها، وكذلك تقسيم العمليات الاقتصادية حسب طبيعتها في مجموعة من الحسابات الأساسية، وتجميع النتائج في حسابات تجميعية، تلخص في النهاية صورة النشاط الاقتصادي على المستوى الكلي، وبدون هذا الإطار لا يمكن الإلمام بحالة الاقتصاد القومي في خلال فترة زمنية قصيرة (سنة).

وتعتبر الأنشطة النقدية والمالية أكثر تعقيداً وإتساعاً من العمليات الاقتصادية المرتبطة بخلق وتوزيع واستخدام السلع والخدمات، فالأصول المالية تتداول بالبيع والشراء، كما يقوم الأفراد والمشاريع بتراكم الأصول المالية في صورة نقود أو ديون.

وتقوم المصارف بتقديم القروض والتسهيلات من أجل التوسع في الاستثمار والإنتاج، كذلك تعمل الدولة بالاقتراض من المصرف المركزي ومن الأفراد، ويقوم الأفراد بإيداع مدخراتهم لدى المصارف وصناديق التوفير، كذلك تقوم المشروعات والأفراد بالتأمين على الحياة والممتلكات ضد الحوادث والكوارث، كما يقوموا بعمليات الرهن وغيرها.

وتشارك في كل هذه العمليات أطراف عديدة، منها أطراف تشملهم القطاعات الوظيفية للحسابات القومية (قطاع الأعمال/قطاع العائلات/القطاع الحكومي والعالم الخارجي)، إضافة إلى أطراف أخرى لا تشملهم هذه القطاعات وهم (الوسطاء الماليون)، من أجل ذلك فإنه من الضروري هيكلة جميع هذه العمليات في مجموعات وحسابات، أي تجميع الأطراف في قطاعات، ثم تجميع النتائج في صورة جداول، تلخص الصورة بهدف الوضوح.

2) التقسيم القطاعي في حسابات التدفقات المالية والنقدية وأسسه:

المهم هنا هو تسجيل حركة الإقراض والاقتراض، ولهذا فإن التقسيم القطاعي يساعد على إبراز هذه العمليات، وبما أن الوسطاء الماليين هم أبرز أطراف هذه العمليات، فإن التقسيم القطاعي يقوم على أساس تحديد ما إذا كان القطاع القائم بالصفقات يدخل ضمن الوسطاء الماليين أم لا، وعلى هذا الأساس يتم تقسيم القطاعات إلى مجموعتين:

أ. قطاعات الوسطاء الماليين:

وهي تشتمل على ما يلي: الخزانة العامة، القطاع المصرفي، بما فيه المصرف المركزي، والمصارف التجارية والمصارف والصناديق المتخصصة، صندوق التنمية، هيئات ومؤسسات التأمين (التأمين والضمان الاجتماعي/المعاشات التقاعدية وشركات التأمين وإعادة التأمين)، وكذلك مؤسسات الادخار وصناديق التوفير البريدية.

ب. قطاعات غير مالية:

وهي تشتمل على ما يلي: قطاع الأعمال/قطاع الحكومة/قطاع العائلات/العالم الخارجي، وهذه المؤسسات كلها تعمل كمؤسسات وسيطة في الإقراض والاقتراض وإدارة الأموال، وليست إنتاجية لسلع أو خدمات، فهيئة التأمين والضمان ترتبط بالخدمات الاجتماعية غير الهادفة للربح، في حين أن شركات التأمين ترتبط بالأنشطة الإنتاجية لقطاع الأعمال.

وطبعاً لا يوجد تقسيم قطاعي موحد لجداول التدفقات المالية والنقدية، وأن ما يحكم ذلك هو الهدف، فإذا كان الهدف إعداد خطة مالية فإن زيادة التقسيم تكون مفيدة جداً، أما إذا كان الهدف هو التنبؤ بالمتغيرات المالية، فيمكن الاكتفاء بمجاميع هذه القطاعات.

كذلك فإن وجود البيانات ضرورة لابد منها، وهنا تلعب البنية الاقتصادية، ودرجة الوعي، ونمو الأسواق المالية دوراً كبيراً، كذلك وأوجه فاعلية آليات السوق (اقتصاد حر أو مخطط مركزياً)، وعلى هذا الأساس فإن جداول التدفقات التي تعدها الأمم المتحدة/أمانة التخطيط تأخذ بالتقسيم القطاعي التالي:

2-1- تقسيم نشاط المؤسسات النقدية والمالية:

ويقسم نشاط المؤسسات المالية إلى ثلاث مجموعات فرعية:

أ. **المؤسسات النقدية:** المصرف المركزي، مصارف تجارية، (مصارف ادخار ودائع)، وتتعامل هذه بالشيكات، **ولها حق خلق النقود/خلق الائتمان/خلق الودائع المشتقة.**

ب. **المؤسسات المالية:** مصارف عقارية، مصارف ادخار، التي لا تصرف الودائع بشيكات، مصارف الإقراض والرهن، مصارف زراعية صناعية، مؤسسات التمويل وإعادة الخصم، مؤسسات الإقراض الشخصية، شركات الاستثمار والضمان والمتعاملين والسماسرة في الأسواق المالية، **وهذه المؤسسات ليس لها حق خلق النقود/خلق الائتمان.**

ج. **الخدمات المالية:** مؤسسات التعامل بالنقد الأجنبي، الصيارفة شركات الوساطة في التمويل، الاستثمار والاستثمارات، خدمات بورصات الأسهم والسندات وغيرها، وتثار هنا مشكلة قيام بعض المؤسسات الحكومية بالعمليات المالية، كذلك تقوم بعض المؤسسات الخاصة بأعمال الصرافة أو إقراض الأموال، وفي نفس الوقت تزاول نشاط التجارة أو السياحة.

ويلاحظ على هذا التقسيم أنه يستبعد الخزانة العامة من التوزيع.

2-2- تمييز العمليات المالية والنقدية:

إن الاهتمام بالتدفقات المالية والنقدية يعني مراقبة حالة الإقراض والاقتراض الصافية للقطاعات في حسابات راس المال، حيث تعكس الرصيد النهائي للادخار والاستثمار، علاوة على نشاط الوسطاء الماليين، وهذا يصعب تصميمه في الحسابات ووضعه في الجداول، وأفضل ما يمكن حسابه هو تقسيم عمليات الاقتراض والإقراض نفسها.

ولابد من تحديد الغرض عند تقسيم العمليات، وخاصة:

أ. ضرورة تساوي المدفوعات والمقبوضات بالنسبة لكل مجموعة.

ب. إن تقسيم العمليات إلى مجموعات يتطلب إستبعاد بعض العمليات، إضافة إلى استبعاد **العمليات الافتراضية (إيجار مبنى حكومي)، وعمليات المقايضة، إضافة إلى العمليات التي لا يترتب عليها زيادة صافية في الأصول أو الالتزامات، مثل عمليات الوساطة بين البائع والمشتري عند بيع وشراء الأوراق المالية، وعقد تسديد القروض وعمليات الصرف للنقد الأجنبي،** واستبعاد كل عملية تغيير شكل الأصول، مثل تحويل أو إعادة هيكلة الديون والودائع أو النقود من شكل لآخر.

ولتحقيق التجانس بين تقسيم العمليات المالية والنقدية، وبين التقييم القطاعي إلى وسطاء ماليين وقطاعات مالية، تصنف العمليات إلى مجموعتين:-

أ) **عمليات في أسواق رأس المال (داخل السوق):** ويكون أحد أطرافها الوسطاء الماليين، وتكون على شكلين:

1. عمليات بين الوحدات الاقتصادية والمؤسسات المالية (إقراض أو اقتراض من أو إلى الوسيط).
2. عمليات بين الوسطاء أنفسهم (نقل الالتزامات المالية أو نقل الأصول من مؤسسة إلى أخرى كإعادة خصم الأوراق التجارية).

ب) **عمليات خارج السوق**، تتم بين الوحدات مباشرة دون وسيط مالي (عمليات الائتمان التجاري)، وفي إطار هذا التقسيم الرئيسي للعمليات يؤخذ بتقسيم فرعي لوسائل الدفع المستخدمة، ومعيار التمييز بين وسائل الدفع هو درجة سيولتها، **وعلى هذا الأساس تقسم وسائل الدفع إلى:**

1. نقود (أوراق نقدية وعملات مساعدة).
2. شبه النقود (ودائع جارية، ودائع آجلة، ودائع الخزانة، ودائع التوفير، ودائع مجمدة).
3. الأصول المالية الصالحة للتداول (أذونات الخزانة، أوراق تجارية كالكمبيالات، أصول قصيرة الأجل والأسهم والسندات (أصول طويلة الأجل).
4. الأصول المالية التعاقدية: أي غير القابلة للتداول، رهونات، القروض والتسهيلات والسلفيات قصيرة وطويلة الأجل والتحويلات الرأسمالية.

2-3- جداول التدفقات النقدية والمالية:

توضع التدفقات في إطار مجمع، تمثل فيه القطاعات في الأعمدة والعمليات في الصفوف، وتسجل العمليات بإحدى الطريقتين التاليتين:

أ. إما أن تسجل العمليات الدائنة وحدها، وكذلك العمليات المدينة على التوالي.
ب. تقسم القطاعات (الأعمدة) إلى دائن ومدين.

وفيما يلي عرض لجدولين افتراضيين للتدفقات المالية والنقدية المجمعة.

جدول رقم (44) تصوير افتراضي مجرد لجدول التدفقات النقدية والمالية المجمع (البديل الأول)

القطاعات العمليات	قطاعات غير مالية				قطاعات مالية				
	قطاع الأعمال	قطاع العائلات	قطاع الحكومة	قطاع العالم الخارجي	الخزانة العامة	المصرف المركزي	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة	شركات التأمين
المصادر غير المالية									
الفوائد									
عوائد الملكية (الريع والإيجارات)									
متحصلات قيمة التأمينات									
تحويلات فعلية									
منح وهبات									
فوائد تأمين									
أخرى									
أجمالي المصادر غير المالية									
المصادر المالية									
النقود									
نقود الخزانة العامة									
الائتمان التجاري									
التسهيلات الائتمانية المصرفية									
أخرى									
أجمالي المصادر المالية									

القطاعات العمليات	قطاعات غير مالية				قطاعات مالية				
	قطاع الأعمال	قطاع العائلات	قطاع الحكومة	قطاع العالم الخارجي	الخزانة العامة	المصرف المركزي	المصارف التجارية	المصارف المتخصصة	شركات التأمين
أجمالي المصادر المالية وغير المالية									
الاستخدامات غير المالية:									
الاستخدامات المالية:									
أجمالي التغير الصافي في الأصول									
إجمالي الاستخدمات									

جدول رقم (45) تصوير افتراضي مجرد لجدول التدفقات المالية المجمع (البديل الثاني)

	قطاعات غير مالية								قطاعات مالية					
	قطاع الأعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		العالم الخارجي		الخزانة		الجهاز المصرفي		شركات التأمين	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
انشطة غير مالية														
- الفوائد														
- عوائد الملكية														
مخصصات قيمة النشاطات														
- تحويلات														
- منح وهبات														
- فوائد تأمين														
- أخرى														
- إجمالي الأنشطة غير المالية														
أنشطة مالية														
- النقود														

	قطاعات غير مالية								قطاعات مالية					
	قطاع الأعمال		قطاع العائلات		قطاع الحكومة		العالم الخارجي		الخزانة		الجهاز المصرفي		شركات التأمين	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
- نقود الخزانة العامة														
- الائتمان التجاري														
التسهيلات الائتمانية المصرفية														
- أخرى														
إجمالي الأنشطة المالية														
إجمالي عام														

المبحث الثالث

العلاقة بين نظامي الحسابات القومية والتدفقات المالية

يعتبر حساب الادخار والاستثمار حلقة الربط الأساسية بين كل من الحسابات القومية ونظام التدفقات المالية، فالمدخرات تمثل ذلك الجزء من الدخل، الذي ينفق على الإستهلاك (عام/خاص) أو ينفق لتكوين رأس المال (أصول نقدية/أو أوصول ثابتة)، وهكذا فالمدخرات تستخدم بصفة كلية أو جزئية لتمويل الإستثمارات (تكوين رأس المال)، وبالتالي تمثل المدخرات (الموارد المالية للقطاع) والإستثمارات تمثل استخدامات القطاع لتلك الموارد المالية.

وفيما يلي يتم عرض وشرح أمثلة لإظهار العلاقة بين الحسابات القومية والتدفقات المالية:

1) الاقتصاد المغلق (بقطاعين):

يتكون الاقتصاد المغلق من قطاعين اثنين فقط، ولا توجد سلطة حكومية (قطاع العائلات وقطاع الأعمال)، وكانت المعاملات بين هذين القطاعين على أسس المعطيات التالية:

معطيات المثال الأول:

قطاع الأعمال أنتج ما قيمته (300) مليون وحدة نقدية من السلع والخدمات النهائية، وقد سدد لقطاع العائلات (250) مليون كمدفوعات لعوامل الإنتاج، وبلغت المبيعات للاستهلاك الشخصي (210) مليون، ولتكوين رأس المال الثابت (90) مليون، وهكذا كانت أرباح محتجزة لقطاع الأعمال بقيمة (50) مليون، وكانت مدخرات القطاع العائلي (40) مليون، وتظهر هذه المعاملات كما في الجدول التالي:

أ. جدول رقم (46) الحسابات القومية في الاقتصاد المغلق بقطاعين:

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ الاستثمار والإدخار	
	منه	له	منه	له	منه	له
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج (أجـور + فوائـد + إيجـار + أرباح)	250			250		
ب- مبيعات السلع والخدمات للقطاع العائلي		210	210			
ج- استثمارات محلية تكوين رأس المال الثابت		90			90	
د- المدخرات						
قطاع الأعمال	50					50
قطاع العائلات			40			40
المجمـــوع	300	300	250	250	90	90

ب. جدول رقم (47) التدفقات النقدية المالية في الاقتصاد المغلق بقطاعين:

ويكون أثر هذه العمليات السابقة على نظام التدفقات النقدية والماليـة كما يلي:

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
استثمار محلي				
تكوين رأس المال الثابت	90			
مدخرات		50		40
أصول نقدية	-(40)		40	
المجمــوع	50	50	40	40

يلاحظ من هذا المثال أن الزيادة في التكـوين الرأسـمالي لقطـاع الأعـمال بلغـت (90) مليـون، وهـي تمثـل حجـم الاسـتثمارات المحليـة، أي اسـتخدامات للمـوارد الماليـة لهـذا القطـاع، وقـد تـم تمويـل هـذه الاسـتثمارات عـن طريـق مدخرات قطاع الأعـمال نفسـه بقيمـة (50) مليـون، بيـنما قطـاع العـائلات قـد

زادت موارده بالادخار بقيمة (40) مليون، وقد استخدمها هذا القطاع في زيادة أصوله النقدية بنفس القيمة، ونتيجة لذلك فإن الأصول النقدية لدى قطاع الأعمال سوف تنقص (مدينة) بمقدار (40) مليون وهي التي إستدانها من القطاع العائلي.

معطيات المثال الثاني:

في حالة قيام قطاع الأعمال بإصدار أوراق مالية (سندات قرض) بقيمة (30) مليون، يشتريها قطاع العائلات كما في المثال الأول فإن حسابات التدفقات النقدية والمالية تظهر كما يلي:

جدول رقم (48) التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المغلق بقطاعين

في حالة إصدار سندات قرض

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
استثمار محلي				
تكوين رأس المال الثابت	90			
مدخرات		50		40
أصول مالية		30	30	
أصول نقدية	(10)-		10	
المجموع	80	80	40	40

إن الموارد المالية المتاحة لقطاع الأعمال كانت (50) مليون، يضاف إليها (30) مليون قروض (أوراق مالية) باعها إلى قطاع العائلات، بينما كانت قيمة الاستثمارات (90) مليون، وهذا يعني أن نقصاً سيحدث في الأصول المالية لقطاع الأعمال قيمته (10) مليون، في حين كان النقص في المثال الأول (40) مليون.

أما قطاع العائلات فإن قيمة مدخراته كانت (40) مليون، استخدم منها (30) مليون لشراء الأوراق المالية (السندات) من قطاع الأعمال، والباقي مبلغ قدره (10) مليون يمثل زيادة في أصول قطاع العائلات النقدية، وهذه الزيادة تتساوى مع النقص لدى قطاع الأعمال.

2) اقتصاد مغلق (بثلاثة قطاعات):

يتكون من ثلاثة قطاعات (قطاع الأعمال + قطاع العائلات + القطاع الحكومي).

معطيات المثال الثالث:

المدفوعات لعوامل الإنتاج (950) مليون، مبيعات للاستهلاك الشخصي (650) مليون، وللاستهلاك الحكومي (150) مليون، ولزيادة الأصول الرأسمالية (250) مليون ولزيادة المخزن السلعي (100) مليون، وإعانات الحكومة (100) مليون منها 25% لقطاع الأعمال والباقي للعائلات، الضرائب غير المباشرة (125) مليون والضرائب المباشرة (175) مليون.

وبافتراض أن قطاع الأعمال يتم تمويل استثماراته عن طريق مدخراته الخاصة والسحب من أرصدته بالمصارف، كما أن قطاعي العائلات والحكومة يتم الاحتفاظ بمدخراتهما في صورة أصول نقدية، وهكذا تظهر تلك المعاملات في نظام الحسابات القومية أو نظام التدفقات المالية كما يلي:

أ) الحسابات القومية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات:

جدول رقم (49) الحسابات القومية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ الاستثمار والإدخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج (أجور + فوائد + إيجار + أرباح)	950			950				
ب- مبيعات السلع والخدمات								
للإستهلاك الشخصي		650	650					
للإستهلاك الحكومي		150			150			
ج- استثمارات محلية								

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ الاستثمار والإدخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
سلع رأسمالية		250					250	
تغير مخزون بالزيادة د- تحويلات		100					100	
ضرائب غير مباشر	125					125		
ضرائب مباشرة			175			175		
هـ- إعانات								
لقطاع الأعمال	- (25)				25			
لقطاع العائلات				75	75			
و- المدخرات								
قطاع الأعمال	100							100
قطاع العائلات			200					200
قطاع الحكومة					50			50
المجموع	1150	1150	1025	1025	300	300	350	350

ب) التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات:

ويمكن تسجيل قيد العمليات السابقة طبقاً لنظام التدفقات النقدية والمالية كما يلي:

جدول رقم (50) التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مغلق بثلاثة قطاعات

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ القطاع الحكومي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أ- استثمارات محلية						
تكوين رأس المال	250					
تغير مخزون بالزيادة ب- المدخرات	100					
قطاع الأعمال		100				
قطاع العائلات				200		
قطاع الحكومة						50

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ القطاع الحكومي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أصول نقدية	(250)-		200			
المجموع	100	100	200	200	50	50

يتضح من المثال السابق بأن المدخرات للقطاعات الثلاثة اعتبرت موارد مالية للقطاع، بينما اعتبرت الاستثمارات استخدامات لتلك الموارد، كما يتضح أيضا أن قطاع الأعمال قام بتمويل استثماراته والمتمثلة في زيادة تكوين رأس المال (250 مليون) والزيادة في المخزون (100 مليون) عن طريق مدخراته (100 مليون)، والباقي عن طريق السحب من أرصدته لدى المصارف وقدرها (250 مليون)، علماً أن مدخرات قطاعي العائلات والحكومة بلغت (200 مليون) + (50 مليون) = (250 مليون) على التوالي، وقد احتفظ بهما وهكذا ازدادت أصولهما النقدية.

3) الاقتصاد المفتوح (معاملات مع العالم الخارجي):

في حالة التبادل التجاري مع الخارج وزيادة قيمة الصادرات مقارنة بقيمة الواردات (كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد الليبي) فإن هذه الزيادة تعتبر مدخرات إيجابية بالنسبة للدولة المصدرة، وتعتبر مدخرات سلبية بالنسبة للدولة المستوردة.

معطيات المثال الرابع:

أ. المدفوعات لعوامل الإنتاج:

الأجور والمرتبات 25

الإيجارات 5

الفوائد 3

ب. الصادرات 40

ج. المدخرات:

إهلاكات الأصول الثابتة 2

أرباح محتجزة 5

مدخرات قطاع العلائلات 33

د. قرض إلى الخارج 60

وهكذا تظهر الحسابات القومية والتدفقات كالتالي:

أ. جدول رقم (51) الحسابات القومية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال أول):

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ العالم الخارجي		ح/ الاستثمار والإدخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
أ- المدفوعات لعوامل الإنتاج								
أجور ومرتبات	25			25				
إيجار	5			5				
فوائد	3			3				
ب- الصادرات		40			40			
ج- المدخرات								
إهلاكات الأصول الثابتة	2							2
أرباح غير محتجزة	5							5
مدخرات عائلية			33					33
صافي الاستثمار الأجنبي						40		-(40)
المجموع	**40**	**40**	**33**	**33**	**40**	**40**	**صفر**	**صفر**

ب. جدول رقم(52) التدفقات النقدية والمالية في اقتصاد مفتوح على الخارج (مثال أول):

البيــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ العالم الحارجي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أ- المدخرات								
أهلاك الأصول الثابتة		2						
أرباح محتجزة		5						
مدخرات عائلية				33				
مدخرات أجنبية								(40)-
قروض للخارج					60			60
أصول نقدية	7		33		(60)-		20	
المجموع	7	7	33	33	صفر	صفر	20	20

يتضح من المثال السابق أن قطاع الأعمال أنتج ما قيمته (40 مليون)، تم تصديره إلى الخارج، وبلغ مجموع مدفوعاته لعناصر الإنتاج (33 مليون)، وتتمثل مدخرات القطاع في (2 مليون) إهلاكات الأصول الثابتة، و(5 مليون) أرباح محتجزة، أما قطاع العائلات فقد استخدم دخله في زيادة موارده النقدية.

أما قطاع الحكومة فقد أقرض (60 مليون) للخارج، أي أن النقص في الموارد النقدية للقطاع الحكومي بلغ (60 مليون)، استخدمت منها (40 مليون) لتمويل عمليات الصادرات، والباقي يعتبر إضافة للأرصدة النقدية.

وهكذا تنقص الأرصدة النقدية الحكومية بمقدار (60 مليون)، وهو ما يساوي الزيادة في الأصول النقدية لقطاع الأعمال (7 مليون) ولقطاع العائلات (33 مليون) وللعالم الخارجي (20 مليون).

معطيات المثال الخامس:

أ. مدفوعات عوامل الإنتاج المحلية	150
ب. دخول عوامل الإنتاج من الخارج	9
ج. مبيعات للإستهلاك الخاص	90
د. مبيعات للإستهلاك الحكومي	60
هـ زيادة في الأصول الثابتة	24
و. زيادة في المخزن السلعي	6
ز. الصادرات	24
ح. الواردات	45
ط. إعانات الإنتاج	3
ي. الضرائب غير المباشرة	18
ك. الضرائب المباشرة	3
ل. إصدار قطاع الأعمال أوارق مالية قيمتها	24 **بيعت بالكامل لقطاع العائلات**

م. أصدرت الحكومة سندات قيمتها 15 (حصل قطاع العائلات على ثلث القيمة (5) مليون والباقي (10) مليون أكتتب فيها للعالم الخارجي بالكامل).

وهكذا تظهر الحسابات القومية والتدفقات النقدية والمالية كالتالي:

1) الحسابات القومية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال ثاني):

البيــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ العالم الخارجي		ح/ الاستثمار والإدخار	
	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له	منه	له
أ- المـدفوعات لعوامـل الإنتاج	150			150						
مــــدفوعات مــــن الخارج				9			9			
ب- المبيعات										
للإستهلاك الخاص		90	90							
للإستهلاك الحكومي		60			60					
ج- استثمارات محلية										
تكــوين رأس المـــال الثابت		24							24	
تغير مخزون بالزيادة		6							6	
د- الصادرات		24					24			
هـ- الواردات		-(45)						45		
و- التحويلات										
ضرائب غير مباشر	18					18				
ضرائب مباشرة			30			30				
إعانات إنتاج	(3)-				3					
ز- المدخرات										
قطاع الأعمال	(6)-									(6)-
قطاع العائلات			39							39
قطاع الحكومة					-(15)					-(15)
صــــافي الاســــتثمار الأجنبي								-(12)		12
المجموع	**159**	**159**	**159**	**159**	**48**	**48**	**33**	**33**	**30**	**30**

2) التدفقات النقدية والمالية في الاقتصاد المفتوح على الخارج (مثال ثاني):

البيـــان	ح/ قطاع الأعمال		ح/ قطاع العائلات		ح/ قطاع الحكومة		ح/ العالم الخارجي	
	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد	استخدامات	موارد
أ- استثمار محلي								
تكوين رأس المال الثابت	24							
تغير مخزون بالزيادة	6							
ب- المدخرات								
مدخرات محلية		(6)-		39		- (15)		
مدخرات أجنبية								12
أوراق مالية		24	24					
سندات حكومية			5			15	10	
أصول نقدية	(12)-		10				2	
المجموع	18	18	39	39	صفر	صفر	12	12

ومن المثال السابق يتضح ما يلي:

أ) قطاع الأعمال:

الزيادة في الأصول الثابتة والتغير في المخزن (30 مليون) ويعتبر ذلك استثمارات لقطاع الأعمال في ظل الحسابات القومية، ويعتبر استخدامات لهذا القطاع في ظل نظام التدفقات المالية، وقام هذا القطاع بتمويل تلك الاستثمارات ليس عن طريق مدخراته حيث أنها بالسالب، بل عن طريق إصدار أوراق مالية بمبلغ (24 مليون) تم بيعها لقطاع العائلات وبالسحب من أرصدته النقدية (12 مليون).

ب) قطاع العائلات:

أما قطاع العائلات فقد بلغت مدخراته (39 مليون) وتعتبر موارد لهذا القطاع، وقد استخدمها في شراء أوراق مالية من قطاع الأعمال (24 مليون)،

وسندات حكومية من القطاع الحكومي (5 مليون)، وتم زيادة الرصيد النقدي بالمصارف (10 مليون).

ج) القطاع الحكومي:

أما القطاع الحكومي فمدخراته بالسالب (15 مليون) وقد أصدر سندات حكومية بنفس القيمة باع منها (5 مليون) للقطاع العائلي والباقي للعالم الخارجي وبالتالي لم تتأثر أرصدته النقدية.

د) قطاع العالم الخارجي:

أما حساب العالم الخارجي فقد بلغ صافي الاستثمار الأجنبي (12 مليون) وقد استخدم منها (10 مليون) لشراء سندات حكومية والباقي (2 مليون) استخدمها في زيادة الأرصدة النقدية.

مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي

- المبحث الأول: مشاكل التقسيم القطاعي (هيكلية القطاع)
- المبحث الثاني: المشكلات المتعلقة بالتقييم (مشاكل الأسعار والتكرار)
- المبحث الثالث: معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية ومشاكلها

مشاكل إعداد الحسابات القومية في الواقع العملي

تواجه عملية إعداد الحسابات القومي الكثير من المشاكل والمعوقات، وخاصة في الدول النامية، حيث تنعدم أو لا تتوفر البيانات، وإن توفرت فهي كثيراً ما تكون بعيدة عن الواقع، أضف إلى ذلك التناقض الكبير في البيانات والمعلومات المتحصل عليها، حتى تجد تناقضا بين معلومات المصدر الواحد.

قسم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث: الأول يختص بمشاكل الحسابات القومية نفسها، أي مشاكل تقسيم الاقتصاد الوطني الى قطاعات وأنشطة وكثرة التداخل بينهما، والمبحث الثاني يتعلق بالمشاكل الخاصة بالتكرار والتقييم (أي التسعير)، وأي الأسعار هي الأفضل (الأسعار الجارية/ أسعار التكلفة/ الأسعار الثابتة)، وجاء المبحث الثالث لمناقشة مشاكل التجارة الخارجية والاستثمارات في الخارج، إضافة إلى مشكلة تحديد المقيمين وغير المقيمين في الاقتصاد الوطني.

المبحث الأول

مشاكل التقسيم القطاعي (هيكلية القطاع)

1) المشكلة الأولى: التداخل بين القطاعات:

يوجد في الواقع العلمي تداخلاً بين القطاعات الوظيفية وبين العمليات التي تقوم بها الوحدات الانتاجية، فالقطاعات الوظيفية تقابلها مجموعة من الأنشطة، في حين يفترض في هذه القطاعات التجانس.

فقطاع الأعمال (قطاع المنتجين) مثلاً، يشمل كل الوحدات الاقتصادية التي تقوم بعمليات إنتاجية، إلا أن هذا لا ينفي وجود وحدات مثل منتجي الخدمات العامة (الحكومة)، ومنتجي الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح وتخدم العائلات، والوحدات غير المنظمة غير المالية التي تخدم العائلات، والتي تقوم كلها بنشاط

إنتاجي، بغض النظر عما إذا كان يستهلك ذاتيا، أو يقدم مجانا، أو يباع بسعر رمزي، أو يباع بسعر السوق، فهو يتم بالصفة الإنتاجية.

وهكذا يتعرض مبدأ التجانس في وحدات القطاع الواحد، والذي يضمن التماثل في الوظيفة، والتماثل من حيث العمليات التي تقوم بها الوحدات المصنفة، للاختلال، ومن ثم فان نظم الحسابات القومية تلجأ إلى تفضيل مبدأ تقسيم العمليات على القطاعات، عند تسجيل نتائج النشاط الاقتصادي، وبصفة خاصة على المستوى التجميعي، وهذا ما يعتمده أيضا نظام الأمم المتحدة لعام 1968.

2) المشكلة الثانية: عدم الالتزام بهذا التقسيم القطاعي ولا تقسيم العمليات بالنسبة للعمليات المالية:

يؤخذ عند إعداد حسابات و جداول التدفقات النقدية والمالية يؤخذ بالتقسيم الإداري (التنظيمي) للوحدات القائمة بالأنشطة المالية، أي للوسطاء الماليين، فيقسمها إلى (الخزانة العامة، البنك المركزي، المصارف التجارية والمتخصصة، شركات التأمين، صناديق الادخار والاستثمار ......الخ)، علاوة على ذلك لا تقسم العمليات وفقاً لنوع الحسابات، إنما يقسمها وفقاً لما هي عليه، أي إذا كانت عمليات مالية أو غير مالية، وحسب درجة سيولة وسيلة الدفع المستخدمة.

ومثل هذا التقسيم يقود إلى المشاكل التالية:

أ. ضياع التجانس بين مكونات نظام الحسابات القومية، وهذا يتنافى مع المبدأ الأساسي في التقسيم القطاعي، والذي يستند إلى كون الدولة ذاتها وحدة متجانسة اقتصاديا، ويتحقق التجانس بين قطاعاتها، وبين العمليات الاقتصادية التي تقوم بها هذه القطاعات.

ب. عدم إمكانية الاستفادة من تحليل الدورة النقدية المالية مع الدورة السلعية العينية، ليس فقط على المستوى الكلي ولكن أيضا في إطار القطاع الواحد.

3) المشكلة الثالث: مشكلة الجمع بين التقسيم الإداري (التنظيمي) والتقسيم الصناعي (أي تقسيم الاقتصاد حسب الأنشطة إلى فروع).

والمشكلة تتمثل في صعوبة تحقيق التجانس بين التقسيمين في ظروف بعض الاقتصاديات المختلفة.

مثال:

الأنشطة الصناعية – وفقا لتقسيم الأنشطة – تتوزع بين قطاعات تنظيمية (أمانات، هيئات، مؤسسات)، ليست بالضرورة صناعية، لاعتبارات اجتماعية إدارية كما في الأمثلة التالية:

أ. صناعة الدواء تتبع أمانة الصحة، بينما فروع الصناعات الأخرى تتبع أمانة الصناعة.
ب. صناعة مواد البناء تتبع أمانة الإسكان، بينما مواد البناء الأخرى تتبع أمانة الصناعة.
ج. صناعة وإصلاح السفن توزع بين عدة أمانات منها النقل البحري وإدارة الموانئ، صناعات ثقيلة وخفيفة وتحويلية.
د. الجامعات تتبع (أمانة الجامعات) وهي هيئة مستقلة وتتبع أحياناً كثيرة (أمانة التعليم).
ه. طباعة الكتب (صناعة) تتبع التعليم أو الجامعات.

وينعكس هذا التقسيم الإداري والصناعي على تداخل البيانات فيما بين الجهات المختلفة، مما يؤدي إلى المبالغة في موازناتها (بالزائد أو الناقص)، كما يعني ذلك تأخيرات زمنية من حيث الإعداد، بسبب إعادة تصنيفها وفقا لمفاهيم موحدة، بالإضافة إلى زيادة التكلفة الزمنية، ويترتب على الوقت الضائع في عمليات الإعداد أن تفقد عمليات المتابعة لإحدى وظائفها الهامة.

فالمتابعة ليست فقط مجرد رصد إحصائي لانحرافات التنفيذ عن المستهدف وتحديد مصدره، بل أن المتابعة هي أداة ضرورية لإجراء التعديلات المستمرة على خطط الفترات الزمنية التالية، ومن ثم فأن عنصر السرعة يعتبر عاملاً مهماً في نجاح هذه الوظيفة، كما يترتب على دقة وتفصيل البيانات أن تزيد درجة التقريب في عمليات المتابعة.

4) المشكلة الرابعة: مشاكل تقسيم وحدات الاقتصاد حسب الأنشطة:

إن المبدأ الأساسي في التجميع هو توفير قدر كبير من التجانس في ظروف الإنتاج، ونوع المنتجات للوحدات الإنتاجية المختلفة، وهنا يجب التمييز بين معيارين:

أ. المعيار الإحصائي – الاقتصادي.
ب. المعيار التقني.

4-1- المعيار الإحصائي:

يتم تجميع كل المشروعات التي تنتج سلعاً متشابهة، والتي تشبع نفس الحاجات (تجانس المخرجات)، والتي تستخدم مستلزمات متشابهة (تجانس المدخلات)، مثال منتجات الحديد والصلب، وعلى الرغم من بساطة هذا المفهوم، إلا انه يثير الصعوبات القياسية التالية:

أ. تجاهل وجود منتجات ثانوية تتولد من العمليات الصناعية.
ب. إن التجانس ليس كاملا، حيث تختلف المنتجات (الحديد الصلب) المخصصة لنفس الأغراض، من حيث الصفات الفيزيائية (درجة الصلابة والنقاوة)...الخ، وهو ما يؤدي إلى التمايز في الأغراض المخصصة لها، كما يمكن استبدال المدخلات بأخرى (استخدام الغاز بدل الفحم)، وكذلك للأسمنت أنواع كثيرة، فهناك الاسمنت العادي والاسمنت المقاوم للرطوبة...الخ.

ج. ولهذا يضيف البعض شرطاً ثالثاً إلى شرطي المدخلات والمخرجات، ألا وهو **شرط تجانس الفن الإنتاجي** (كيفية الإنتاج/ طريقة الإنتاج)، ولكن إدخال هذا الشرط سوف يخل بأسس القياس، فالمشاريع تختلف من حيث استخدام الصناعات الحديثة (الإلكترونات والكيماويات)، وتطورات تقنية كبيرة وسريعة، إلا أن البعض يجد مخرجا يتمثل في تحديد مفهوم التجانس التقني، بمعني تشابه مراحل وعمليات الإنتاج الواحدة، بغض النظر عن درجة التقدم وحجم المشروع.

4-2- المعيار التقني:

يركز هذا المعيار على معالجة المنتجات الثانوية، حيث يتم تجميع كل المنتجات المتشابهة، بغض النظر عن الوحدات التي تقوم بإنتاجها، وبغض النظر إذا كانت تعتبر منتجاً أولياً أو ثانوياً في المشروع، طالما أنها تنتج بنفس الكيفية، أي بنفس الفن الإنتاجي في قطاع واحد.

ولكن هذا المعيار لا يركز على طبيعة النشاط ذاته، وإنما يركز على نوع المنتجات النهائية، وهو بذلك يسعى للاقتراب إلى مفهوم الصناعة.

علاوة على ذلك فهو يواجه صعوبة عملية فيما يتعلق بالمنتجات الثانوية، حيث تأتي بياناتها عادة متضمنة في البيانات الإجمالية للمشروعات، والقاعدة الأسلم والأفضل في التقسيم القطاعي هي التي تضمن الحد الأدنى من الاتساق في العملية الإنتاجية، أي تجميع المشاريع التي تنتج سلعا (أساسية) متشابهة، من حيث أدائها لنفس الوظائف (تجانس المخرجات)، وتستخدم مدخلات متشابهة (تجانس المدخلات)، وتستخدم طرق إنتاج متشابهة، من حيث خطوطها العامة، وهذا يعني قبول المعيار الأول (الإحصائي – الاقتصادي كأساس في التنظيم).

وعلى هذا الأساس وضع التصنيف الدولي الموحد للصناعة (ISIC)، والذي يقسم قطاع الصناعات إلى تسعة أبواب (أقسام رئيسية)، تقسم كلا منها إلى أقسام رئيسية، تتفرع بدورها إلى مجموعات رئيسية قابلة لإعادة التقسيم وهي:

1. الزراعة والصيد البري والغابات والصيد البحري وصيد الأسماك (ثمانية مجموعات).
2. المناجم والمحاجر (4 مجموعات).
3. صناعات تحويلية (9 أقسام، تحتوي على 27 مجموعة).
4. كهرباء، ماء، وغاز (مجموعتان).
5. تشييد وبناء (مجموعة واحدة).
6. تجارة جملة وتجزئة ومطاعم وفنادق (5 مجموعات).
7. نقل وتخزين ومواصلات (6 مجموعات).
8. تمويل وتأمين ومقاولات وعقارات وخدمات أعمال (7مجموعات).
9. خدمات شخصية واجتماعية (22 مجموعة).

الملاحظات التي يمكن تسجيلها ضد هذا النظام هي:

أ. إن هذا التقسيم ليس نهائياً، حيث يمكن تعديله وفقاً لطبيعة الأنشطة الاقتصادية السائدة ودرجة تطورها وتعقدها، وكذلك حسب الهدف من وضع التقسيم ذاته.

ب. درجة وفرة البيانات، ولهذا يصعب تنفيذ هذا النظام شديد التفصيل.

ج. إن الاستقرار لا يعني الجمود، ولهذا فالنظام بحاجة إلى ديناميكية، وخاصة في ظروف التنمية الاقتصادية الحقيقية.

المبحث الثاني

المشكلات المتعلقة بالتقييم

(مشاكل الأسعار والتكرار)

إن النشاط الاقتصادي الذي تسعى الحسابات القومية تصويره يتمثل في خطين متساويين (تدفقات): تدفق سلعي/ خدمي يقاس حسب المقاييس المستخدمة الأخرى (المتر/ الكيلو/ القطعة)، والتدفق الآخر هو تدفق قيمي نقدي، وهذا الأخير يعبر عن التدفق الحقيقي، باستخدام كل من الأسعار والنقود.

والسبب في استخدام النقود هو استحالة تجميع ملايين العمليات دون إيجاد قاسم مشترك أعظم لها (النقود)، علاوة على الطبيعة الذاتية للعمليات النقدية والمالية، والتي لا ترتبط بالضرورة بالعمليات الحقيقية، ناهيك أن الطابع النقدي هو طابع العصر.

ولكن التعبير عن التدفقات الحقيقية بوحدات الأسعار والنقود عادة ما يواجه مشاكل عديدة منها: **مشكلة التسعير ومشكلة التكرار.**

1) مشكلة الأسعار (التسعيرة):

أ. الأسعار في السوق تختلف، لوجود عوامل كثيرة منها: ظروف السوق ذاتها (سوق المنافسة الكاملة/ سوق احتكار مطلق عام أو خاص/ سوق احتكار قلة/ سوق منافسة احتكارية)، إضافة إلى مؤثرات سياسية مالية ونقدية.

ب. الأسعار تتغير باستمرار، إضافة إلى الخلل بين العرض الحقيقي للسلع والخدمات والطلب النقدي عليها.

ج. إن العديد من العمليات الاقتصادية لا تمر عبر الأسواق، ولا تعرف قيمتها الحقيقية، مما يلزم تقدير قيمتها بالاستعانة بالأسعار، وقد تكون بعيدة عن

الحقيقة، حيث أن الأسعار تعكس تكلفة النقل والضرائب والدعم، في حين أن العمليات الذاتية لم تتحمل كل هذه النفقات مثل العمليات الذاتية داخل نفس القطاع.

د. مشكلة تقلب الأسعار عن القيمة الدفترية، تغير القيمة السوقية عن القيمة الفعلية بالأسعار الثابتة.

ه. مشكلة التلف (غير الاستهلاكي) الناتج عن سوء الاستخدام أو التقادم التقني، ويلزم أن نميز هنا بين إهلاك الأصول ونفاذ الموارد أو الانخفاض في قيمتها، فانخفاض أسعار النفط العالمية هو اختلاف في وحدات تقييم نشاط إنتاجي جاري، أما إهلاك معدات استخراجه فهذا هو المراد هنا.

و. اختلاف الأسعار: الأسعار تختلف (محلية/ دولية) علاوة على اختلاف أسعار صرف العملات (سعر بلد المنشأ جغرافياً، سعر واصل الميناء، سعر السوق بعد حساب الجمارك والنقل)، وكل هذه تتأثر بسعر صرف العملة في السوق، ولهذا السبب لابد من مناقشة هذه المشاكل على حدة كالتالي:

1-1- مشكلات التقييم بسعر تكلفة عوامل الإنتاج:

1-1-1- مشكلات التقييم بسعر التكلفة:

الهدف من التقييم بسعر تكلفة عوامل الإنتاج للمجاميع الكلية الصافية كالناتج الصافي (المحلي أو القومي) هو الوصول إلى رقم واحد يعبر عن نتاج النشاط الاقتصادي، بمعزل عن مؤثرات السياسات النقدية أو المالية، ولكي تعطي المعادلة الحسابية المتطابقة التي يتساوى فيها الدخل مع الناتج مدلولاً تحليلياً اقتصادياً بصورة أكثر، أي أن تيارات التدفقات الدخلية (مكافآت عوامل الإنتاج)، لابد أن تساوي التدفقات العينية (سلع وخدمات)، كي يتحقق التوازن لدورة الناتج – الدخل (الدورة السلعية النقدية)، وتعتبر أسعار تكلفة عوامل الإنتاج أحد المقاييس التي تضمن هذا التساوي.

1-1-2- مشاكل قياس الدخل والناتج:

أ) الدخل الشخصي والدخل المحلي:

الدخل المحلي هو مجموع الدخول المباشرة التي تحصل عليها عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية، ولكن عند النظر إلى مجموع الدخول على أنه (مجموع الأجور والفوائد والأرباح والريع ودخول معاشات المتقاعدين والهبات والمنح والدعم الذي يحصل عليه الأفراد من الدولة) على أن هذه تساوي الدخل المحلي، فهذا خطأ كبير، حيث أن معاشات المتقاعدين والمنح والدعم هي تحويلات دخلية ليس لها علاقة بالعملية الإنتاجية، الدخل هو للنشاط الجاري خلال هذا العام فقط، لذا من الأفضل أن نطلق على مجموع هذه الدخول أسم الدخل الشخصي.

كما وهنالك بعض الدخول لم توزع بالكامل، واقتطعت كمدخرات لقطاع الأعمال، وهذه تعتبر من مكونات الدخل المحلي (أرباح محتجزة).

ب) الدخل المحلي والدخل القومي:

الدخل القومي = الدخل المحلي+ صافي تحويلات الدخول مع الخارج.

الدخل القومي= الدخل المحلي+ تحويلات دخلية من الخارج (رواتب/ أرباح/ فوائد محولة) + هبات وقروض من الخارج -التحويلات الدخلية للخارج - مدفوعات أقساط وفوائد القروض و المعونات المحولة للخارج.

الدخل القومي= الناتج القومي الصافي مقوماً بسعر تكلفة عوامل الإنتاج

(مشكلة الاستثمارات الأجنبية في الاقتصاد الوطني عند حسابات الدخل)

مصنع أجنبي يدفع دخولا (أجور ومرتبات) لعناصر الإنتاج المحلية، ويدفع الضرائب غير المباشرة والاستهلاك، أما التحويلات للخارج من أرباح/ وفوائد/ وحقوق الاختراع/ وحقوق الامتياز فإنها تحول للخارج ويجب استقطاعها.

ج) مدفوعات الحكومة من فوائد القرض العام: تعتبر أيضاً دخولا محولة للمواطنين، فهي جزء من الدخل الشخصي، ولكنها ليست جزءاً من الدخل المحلي.

الدخل المحلي = الدخل الشخصي + الأرباح غير الموزعة (بعد خصم الضرائب عليها) - التحويلات الدخلية (تأمين وضمان) - مدفوعات الحكومة من فوائد على القرض العام.

د) التداخل بين بيانات الدخل والإنفاق:

في المصادر الأولية الخاصة بالدخل والإنفاق يوجد في أغلب الأحيان تداخل بين الاثنين فمصادر تمويل الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري هي:

1. الدخل الخاص الحالي (المتاح).
2. المدخرات الخاصة.
3. إمكانية الاقتراض.
4. إمكانية الحصول على ديون معدومة في ذمة الغير.
5. بيع الممتلكات أو تأجيرها للغير.
6. هبات/ مساعدات/ منح.
7. حصة من الإرث.
8. المقايضة بين الخدمات والسلع (الحصول على سلعة مقابل خدمة).

هـ) مشكلة تحديد المقيمين (مشكلة الاقامة):

التحويلات الصافية مع الخارج = تحويلات موجبة للمواطنين المقيمين في الخارج ناقصاً تحويلات غير المقيمين للخارج، علماً إن عدم تحديد الإقامة يؤثر على قيمة هذه التحويلات.

إن الشخصية الثانوية للعاملين لا تهم في حساب المجاميع المحلية، فالقيمة الإجمالية المحلية كالدخل والناتج والاستثمار تحسب بغض النظر عن كون القائم بها مقيماً أو غير مقيم، المهم أنه داخل البلاد (يحسب ضمن الناتج المحلي)، أما المواطنون الموجودون خارج الدولة فتنطبق عليهم صفة المقيم، ويجب إضافة دخولهم إلى الناتج المحلي (يحسب ضمن الناتج الإجمالي) من جهة، وتخصم منه النشاطات التي يقوم بها غير المقيمين في داخل البلاد من جهة ثانية، وهكذا فإن الناتج المحلي الإجمالي

+ نشاط المواطنين في الخارج

– نشاط غير المقيمين في الداخل

الدخل القومي

و) المجاميع الإجمالية والمجاميع الصافية:

إن المحافظة على الطاقة الإنتاجية وصيانتها ضرورية، وهذا يقتضي تعويض عمليات الإهلاك (استهلاكات الأصول الثابتة) بمخصصات نقدية مقابل الإستهلاكات، وتخصم قيمة الاستهلاكات من القيم الإجمالية للحصول على القيمة الصافية.

الناتج المحلي الإجمالي

- الاستهلاكات

الناتج المحلي الصافي

ز) قياس الناتج بسعر التكلفة:

الناتج المحلي الإجمالي هو مجموع ما أنتج من سلع وخدمات خلال عام واحد، وتحسب السلع والخدمات الصالحة للاستخدام النهائي، أي الاستهلاك والاستثمار والتصدير، ولكن المشكل أن هناك إنتاجاً وسيطاً (سلع وسيطة) يجب خصمها منعاً للتكرار.

الناتج المحلي الإجمالي = الناتج المحلي الإجمالي – مستلزمات الإنتاج

= الناتج المحلي الإجمالي – الإنتاج الوسيط

واستخدام تكلفة عوامل الإنتاج يجد تبريراً آخراً له في متابعة وقياس عملية التنمية الاقتصادية، بهدف تحديد حجم المتغيرات الحقيقية في المؤشرات الاقتصادية الرئيسية، بمعزل عن أثر السياسة المالية عن الوحدة المستخدمة في القياس.

ولعزل آثار السياسات المالية، يعرف سعر التكلفة بأنه مساو لسعر السوق بعد استبعاد صافي الضرائب غير المباشرة وإضافة الدعم والإعانات (ضرائب غير مباشرة ناقصاً الإعانات)، إلا أن قياس نتائج النشاط الاقتصادي (الناتج - الدخل - الإنفاق) بأسعار تكلفة العوامل يواجه مجموعة من الصعوبات المنهجية التحليلية والعملية التي تقلص من أهميتها كمقياس موضوعي، وهذه الصعوبات المنهجية التحليلية تتبلور حول نتيجة واحدة مفادها أن أسعار تكلفة العوامل ليست تعبيراً حقيقياً عن هذه التكلفة للأسباب الآتية:

1. يفترض هذا المقياس وجود ظروف منافسة حرة، وهذه غير موجودة، بل يسيطر الاحتكار (شركات دولية تحتكر إنتاج وتسويق سلع كثيرة/ احتكارات دولية للقمح والبن/ تعريفات واتفاقيات محددة بين المنتجين والمستهلكين (الجات)/ المشروعات الحكومية في الدول النامية أغلبها احتكارات عامة، هذا سبب فشلها، وبالعكس توجد احتكارات اكتسحت المشروعات الحدية).
2. يفترض أن أسعار عوامل الإنتاج هي مقابل يكافئ الخدمات الإنتاجية التي تقدمها، وهذا يتناقض مع جوهر نظرية العمل في القيمة، حيث أن مصدر فائض القيمة ما هو إلا استقطاع من قيمة ناتج العمل [الأجور مقابل العمل (قيمة العمل)/ الريع مقابل الأرض/ الربح مقابل التنظيم/ الفائدة مقابل اقتراض راس المال]، والسؤال المطروح للنقاش هو هل أن الرواتب هي أجور مساوية لقيمة خدمة العمل؟ ثم أن التداخل الواضح في المشاريع الحرفية والصناعية الصغيرة التي تتداخل فيها ملكية رأس المال مع الإدارة والعمل بها (التشاركيات)، كذلك في النشاط الزراعي حيث يعمل المزارع ويدير مزرعته بنفسه.
3. إن الضرائب غير المباشرة تفرض عادة على سلع محددة، غالبا ما يكون الطلب عليها غير مرن لتقليل عملية التهرب منها، والسلع الضرورية والغذائية هي أقل السلع مرونة، وفي نفس الوقت هي ذاتها موضوع دعم الأسعار، ولهذا فإن تطبيق مقياس سعر التكلفة بالنسبة لمجموعة من السلع دون أخرى، قد لا يكون مقبولا، خاصة إذا توفرت البيانات عن قيمة الضرائب والدعم بصورة إجمالية، حيث لا يمكن التمييز بين المجموعات السلعية في حين أن المقياس يميز بين السلع دون غيرها.
4. إن هذا المقياس لا يعكس نتائج النشاط الاقتصادي خلال السنة، فالنشاط الاقتصادي لا يمكن فصله عن الظروف الاقتصادية، التي تنظم الوضع الاقتصادي للمجتمع، واتخاذ القرارات وتوجهات السياسة الاقتصادية، ففي ظل تنظيم مختلف، وفي ظل سياسات اقتصادية، وأساليب اتخاذ قرارات مختلفة، يمكن أن تختلف مؤشرات النشاط الاقتصادي، ومن ثم يمكن القول أن هذه العناصر

تعتبر مكوناً عضوياً أساسياً من مكونات نتائج النشاط التي يتم قياسها بمؤشرات الناتج والدخل والإنفاق، **وتبعاً لذلك فإن سعر السوق الذي يعكس بعض مؤثرات السياسيات المالية يعد أقرب للتعبير عن حقيقة النشاط الاقتصاد في الواقع من سعر التكلفة.**

5. صعوبة الوصول إلى سعر حقيقي لسعر التكلفة: فحساب الإنتاج لدى الوحدات المنتجة يسجل وفقا لسعر تكلفة العوامل، بينما المستلزمات الإنتاجية تسجل وفقا لسعر الشراء (سعر السوق)، وعلى ذلك فقيم الناتج لا تعكس سعر تكلفة العوامل، حيث يشترط هذا ضرورة إعادة حساب مستلزمات الإنتاج بسعر التكلفة، وهذا يصعب تطبيقه عمليا لتفاوت الأسعار الضريبية لكل المجموعات السلعية.
6. إن أسعار الواردات بعد استبعاد الضرائب الجمركية (ضرائب غير مباشرة) تعكس أسعار السوق في بلد المنشأ.

كذلك توجد صعوبة في الوصول إلى قيمة الضرائب غير المباشرة لبعض السلع، بسبب عدم تحديد مفهوم الدعم، فالسكر مثلا يباع في السوق بسعر أعلى من سعر تكلفة العوامل، في حين تباع منه كميات محددة بالبطاقات للتعاونيات الاستهلاكية، وبسعر اقل من سعر السوق، ولكنه أعلى من سعر تكلفة العوامل، ويعتبر الفرق بين السعر الثاني وبين سعر السوق دعماً، في حين انه ليس كذلك، ويمكن قول نفس الشيء بالنسبة للواردات من القمح التي تفرض عليها الجمارك وتحصل على الدعم.

وإزاء كل هذه الصعوبات المنهجية التحليلية والصعوبات العملية، يصعب الحكم بان سعر تكلفة العوامل هو مؤشر موضوعي حقيقي دقيق.

1-2- مشكلات التقييم بالأسعار الجارية:

1-2-1- تحديد المشكلة:

إن الوحدات المستخدمة في التقييم هي الأسعار الجارية، ولكن الأسعار الجارية قد تظهر اختلافات كبيرة في قيم الإنتاج بين سنوات مختلفة، في حين لا يحدث أي تغير في الكميات.

يفترض إن الناتج المحلي يتكون من ثلاثة مجموعات من السلع (زراعية، صناعية، وطاقة) والكميات والأسعار أعطيت لسنة الأساس وسنوات المقارنة.

سلع	سنة الأساس (0)			سنة المقارنة (1)		
	كمية (q0)	سعر (p0)	قيمة(p0q0)	كمية(q1)	سعر(p1)	قيمة (p1q1)
زراعة	80	200	1600	75	250	18750
صناعية	50	250	12500	60	255	15300
طاقة	30	100	3000	35	150	5250
المجموع			31500			39300

إن قيمة الناتج قد ازدادت من 31500 دينار إلى 39300 دينار، أي بمعدل زيادة قدره 24,8% تقريباً، وهذا معدل نمو مرتفع جدا نسبيا، ولكن عند ملاحظة السلع الزراعية يلاحظ أنها تناقصت بمعدل 6,25%، بينما لم يزد النمو الصناعي (كما) أكثر من 20% والوقود أكثر من 16,7%، إذاً مصدر الزيادة هو تغير الأسعار.

فعندما انخفضت كمية السلع الزراعية من 80 إلى 75، ازدادت الأسعار من 200 إلى 250 دينار، وعند إعادة حساب قيمة ناتج المقارنة (q1) بأسعار سنة الأساس القياس (po) لوجد ما يلي:

سلع	سنة الأساس (0)			سنة المقارنة (1)		
	كمية (q0)	سعر (p0)	قيمة (p0q0)	كمية (q1)	سعر (p1)	قيمة (p1q1)
زراعية	80	200	16000	75	250	15000
صناعية	50	250	12500	60	255	1500
طاقة	30	100	3000	35	150	3500
المجموع			31500			33500

أي أن الأسعار تحسب كسنة الأساس (0) أي استبعاد آثار التغيرات السعرية باستخدام سنة الأساس:

الصيغة الأولى:

z poq1/z poqo
1.063 = 31500 ÷ 33500

أي أن معدل النمو في قيم الناتج الإجمالي يساوي 6.3%، ولـيس 24.8%، كما في الطريقة السابقة.

ويمكن إجراء المقارنة باستخدام أسعار سنة المقارنة نفسها، إذا وجـد أن سـنة الأساس بعيدة وان أسعارها لا تعبر عن الواقع.

سلع	سنة الأساس(0)			سنة المقارنة(1)		
	كمية (q0)	سعر (p1)	قيمة (p1q0)	كمية (q1)	سعر (p1)	قيمة (p1q1)
زراعية	80	250	20000	75	150	18750
صناعية	50	255	12750	60	255	15300
طاقة	30	150	4500	35	250	5250
المجموع			37250			39300

ويلاحظ إن قيمة الناتج في سنة الأساس قد تعدلت كثيرا بعد استخدام أسعار سنة المقارنة، وهكذا يحقق الرقم القياسي زيادة تعادل (105,503) تقريبا، أي أن الناتج يزداد بنسبة 5,5%.

وهكذا يتضح أن الأسعار تخفي حقيقة التغيرات الفعلية في الناتج، وان ما يلاحظ من نمو في قيمة الناتج، إنما يعكس نمو مكونين أساسيين أحدهما الناتج الحقيقي والآخر الأسعار، ولهذا لابد من عزل آثار التغيرات السعرية، بهدف الوقوف على التغيرات الحقيقية ومعدلات تلك التغييرات عبر الزمن.

إذاً لابد من إعادة حساب المتغيرات الإجمالية بالأسعار الثابتة لسنة من السنوات.

1-2-2- طرق معالجة المشكلة:

المطلوب هو تعديل قيم الناتج وفقاً لأسعار إحدى السنوات.

وهذا هو صلب موضوع **الأسعار القياسية:**

الأرقام القياسية وفقاً للأمثلة السابقة تعطي البدائل التالية:

البديل الأول (الصيغة الأولى):

1. المقارنة على أساس التغيرات الجارية للسعر والكمية (1)
2. المقارنة على أساس التغيرات الجارية في الكميات وحدها (2) مع ثبات أسعار الأساس.
3. المقارنة على أساس التغيرات الجارية في الكميات وحدها (3) مع ثبات سعر سنة المقارنة.

أي أن المعيار في المقارنة وتحليل القيم لمكوناتها، وهي السعر والكميات، وتثبيت أو عزل الآثار السعرية.

ويمكن الوصول إلى الصيغة باستخدام الأرقام القياسية للأسعار المذكورة في الصيغة الأولى كالتالي (صيغة لا سبيرز).

البديل الثاني (الصيغة الثانية):

الطرف الأيسر للمعادلة هو الوسط الحسابي المرجح بين كميات سنتي المقارنة والأساس، أما الطرف الأيمن فهو قيمة الناتج بعد إعادة حسابها بالأسعار الثابتة لسنة الأساس.

وبنفس الطريقة يمكن الوصول إلى صيغة أخرى ثالثة:

البديل الثالث (الصيغة الثالثة):

وهكذا يمكن إعادة حساب الأرقام القياسية للتغيرات في قيم الناتج باستخدام صيغة (لا سبيرز).

السلع	Q1 Q0	Q1 P0q0 Q0	Q0 Q1	Q0 P1q1 Q1
زراعية	0.937	14992	1.067	20006.3
صناعية	1.20	15000	0.8333	12745.0
طاقة	1.167	3501	0.8571	4500.0
المجموع		33493		37251

وعلى هذا الأساس فالرقم للقياسي للقيمة وفقاً للصيغة الثانية

أي وفقاً لأسعار سنة الأساس يصبح:

$$1.0632 = \frac{33493}{31500}$$

إي أن معدل نمو الناتج تساوي 6.32%، وهي نتيجة قريبة جداً مما تم الحصول عليه سابقاً.

ووفقاً للحساب **بالصيغة الثالثة**، والتي يطلق عليها (صيغة باش) فإن الرقم القياسي لقيمة الناتج (أي تثبيت أسعار سنة المقارنة) يصبح:

$$1.055 = \frac{39300}{37251}$$

أي أن معدل نمو الناتج تساوي نسبة 5.5%، وهي نفس النتيجة التي تم الحصول عليها من قبل.

البديل الرابع (الصيغة الرابعة):

ويلاحظ أن الصيغتين [2] و[3] ما هما إلا مقاييس لمتوسط التغيرات الكمية، ويمكن الوصول لصياغات أخرى لمتوسط التغيرات السعرية.

فمن صيغة [2] يمكن الوصول للصيغة الرابعة كالتالي (صيغة لا سبيرز).

P1 ← P1

الصيغة الرابعة:

$$= \frac{z(p1q1 \times p0)}{z\ p0q0} = \frac{z\ p1q1}{z\ poq1}$$

البديل الخامس (الصيغة الخامسة):

وبالمثل يمكن استبدال وتحوير الصيغة الثالثة وصولا إلى الصيغة الخامسة:

الصيغة الخامسة

$$\frac{z\ p1\ q1}{(p1q1 \times p0)} = \frac{z\ p1\ q\ 1}{Zp0q1}$$

$$\overset{z}{P1 \rightarrow P1}$$

ويطلق عليها صيغة (باش) أو رقم باش للأسعار.

والصيغتان 4 و5 تبرزان التغيرات السعرية مع تحييد تغيرات الكميات.

فإذا كان الهدف مقارنة التغيرات الكمية، فيجب تثبيت التغيرات السعرية، باستخدام الأرقام القياسية للأسعار،ويتحقق ذلك بقسمة قيمة الناتج في سنة المقارنة على الرقم القياسي للأسعار لسنة المقارنة منسوباً لسنة الأساس، وهكذا نحصل على قيمة الناتج بأسعار سنة الأساس.

$$\frac{\times z\ (0q0 \times q0)^{q1}}{Z\ p0q0}$$

ولكن السؤال المطروح للنقاش هو أي الأرقام القياسية السعرية سوف يعتمد في إعادة الحساب بالأسعار الثابتة:

أ. الرقم القياسي لأسعار الجملة.

ب. الرقم القياسي لأسعار التجزئة.

ج. الرقم القياسي المتوسط العام (بأسعار الجملة أو التجزئة)

أم لكل من الريف والمدن

والمفاضلة تحكمها مجموعة من المعايير التالية:

الأقرب هو استخدام أسعار التجزئة(أسعار المستهلاك الأخير) لأنها هي التي تحدد الإنفاق الاستهلاكي.

1-2-3- تحفظات ومشاكل الأرقام القياسية:

1. إن نظم الحسابات القومية للدول المختلفة تتباين، من حيث تكوين الأرقام القياسية للمجموعات السلعية والخدمية، ولكن في الغالب يتم إعداد أرقام قياسية للناتج الإجمالي، ولمكونات الإنفاق كالأرقام القياسية لكميات أو أسعار سلع الاستهلاك النهائي، والصادرات والاستثمار الإجمالي، وفي حالة استخدام جداول المدخلات والمخرجات يتم اللجوء إلى الأرقام القياسية لكميات (أسعار المدخلات).
2. الحسابات القومية لا تتضمن تدفقات سلعية وخدمية، فهناك تدفقات عناصر الإنتاج، ومقابلها تدفقات الدخل (ويقترح استخدام الأرقام القياسية للأجور والفوائد والأرباح)، ولكن مشكلة الحصول على البيانات تبقى قائمة، وأقصى ما يمكن عمله هو إستخدام أرقام قياسية لتراكم رأس المال الثابت بالقيم وأيضاً لأسعار رأس المال.

3. إن استهلاك الهيئات الخاصة التي لا تهدف للربح يحسب كفرق بين إجمالي الإنتاج (بتكلفة الإنتاج) وبين المباع من مختلف السلع والخدمات، وطالما أن تكلفة الإنتاج تقيم كمدفوعات في حسابات إنتاج هذه القطاعات، ويتم التمييز داخلها بين الاستهلاك الوسيط والنهائي، فيقترح أن تبنى الأرقام القياسية للإنفاق الاستهلاكي النهائي لهذه الهيئات من مصدرين هما:

أ. السلاسل الزمنية الخاصة للمدخلات المستخدمة في إنتاج الخدمات.

ب. السلاسل الزمنية الخاصة بإجمالي منتجات خدمات هذه الهيئات.

4. الاستثمار الإجمالي: له مكونات متعددة (تغير المخزون/ التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي)، ولهذا يلزم الفصل بينهما في أرقام قياسية مستقلة، على أن تكون سنوات الأساس والمقارنة واحدة.

5. كذلك بالنسبة للصادرات والواردات، فيلزم توجيه أسس تقييم الصادرات والواردات، أي تعديل الواردات من سعر (سيف) إلى سعر (فوب)، وبناء رقم قياس مرجح للأسعار (فوب)، ويفضل إعداد رقم قياسي لأسعار كل مجموعة لوحدها، خاصة للواردات التي تحمل تكلفة إضافية محلية لوصولها من الموانئ إلى المستهلكين (النقل الداخلي من الميناء إلى المخازن/ الموقع).

2) مشكلات تقييم العمليات المحتسبة (الذاتية):

كثير من العمليات الاقتصادية تتم بعيداً عن السوق النقدي (عمل ذاتي)، حيث يقوم المنتجون بإنتاجها بأنفسهم (زراعة/ حرف/ صناعات صغيرة).

مثال:

- مالك يسكن في بيته الخاص.
- الحكومة تقوم باستهلاك خدماتها التي تنتجها هي نفسها.

- صفقات المقايضة خارج النطاق النقدي.

وتكون هذه العمليات واسعة في الدول النامية قد تصل إلى نسبة 13- 16% من الناتج، وهنا تكمن صعوبة تقييمها، ودرجة الصعوبة تزداد في حالة عدم وجود مثيل للسلع والخدمات في الأسواق، وحتى لو أخذ بالأسعار المماثلة في الأسواق فهي لا تتحمل تكلفة النقل، ولا ضرائب غير مباشرة، ولا هوامش ربح تجاري، ولا تنتج بنفس التكلفة، وكذلك في حالة تقييم الخدمات الحكومية، وخدمات المساكن التي يملكها أصحابها، وخدمات ربات البيوت و الفوائد على القروض....الخ.

2-1- تقييم الإنتاج غير المسوق نقداً (الاستهلاك الذاتي/ المقايضة في القطاع الإنتاجي):

القاعدة المتبعة هي استعمال أسعار السلع المشابهة الداخلة في السوق في تقييم الإنتاج غير المسوق نقداً، وهذه القاعدة سهلة ولكن تؤدي إلى تقييم بأكثر من الحقيقة للأسباب التالية:

أ. إن السلع المشابهة المسوقة تتم في وحدات كبيرة ذات تكاليف منخفضة.

ب. إن السلع المشابهة المسوقة لا تتحمل نفقات نقل وتأمين وفوائد وربح تجاري، ولهذا يستند على سعر المزرعة، أي سعر التكلفة الفعلية نسبة من الربح، وهذا يتطلب تحديد نسبة الربح، وهنا تنشأ مشكلة الاحتكارات في تحديد الأرباح.

2-2- مشكلة القيمة الصافية والقيمة الإجمالية (القطاع الحكومي):

في الحسابات القومية يمكن الحصول على القيمة الصافية للناتج بواسطة خصم قيمة إهلاك الأصول، وبالنسبة للمباني الحكومية فإنها تخصم فقط من المباني المخصصة للأغراض المدنية، أما بالنسبة لبعض الأصول الرأسمالية فيفترض أنها تستنفذ بالكامل خلال سنة الشراء (أي تعالج كاستهلاك وسيط)، وعلى ذلك يتم

تقدير القيمة الصافية للناتج بأقل من حقيقتها، حيث يبالغ في تقدير قيمة الاستهلاك الوسيط، (مشكلة إهلاك الأصول الرأسمالية العسكرية ورأس المال الاجتماعي/ البنية الأساسية الاقتصادية).

أما بالنسبة للأصول الرأسمالية الحكومية المدنية خلاف المباني و الإنشاءات، فهذه تلزم العناية بها كالآتـي:

أ. في حالة إدخال استثناءات على مبدأ عدم احتساب خدمات السلع المعمرة (عدا المباني) بالقطاع العائلي، نظراً لأن خدماتها توزع بين أكثر من سنة، فإن من الواجب إدخال هذا الاستثناء أيضا على الأصول الرأسمالية غير المباني بالقطاع الحكومي (سيارات، ثلاجات آلات ومعدات، حاسبات)، وهنا يجب عدم النظر لهذه الأصول الرأسمالية على أنها سلع استهلاكية معمرة، بل يجب معالجتها كأصل رأسمالي مساعد في إنتاج الخدمة الحكومية.

ب. تطبق القواعد المحاسبية في حساب قيمة الإهلاك، ويهمل الإهلاك المرتبط بالتقادم الفني.

2-3- تقييم الخدمات (المحتسبة) داخل القطاع العائلي:

الخدمات الذاتية التي تستهلك ذاتياً دون أن تدخل السوق، مثل خدمات المساكن الخاصة، وخدمات ربات البيوت، وهذه الخدمات لو لم يقم بها صاحبها لقاموا هم بالحصول عليها من السوق، ولظهرت في حساب الإنفاق والناتج والدخل وهي كالتالي:

أ/ احتساب قيمة ايجارية للمباني الخاصة:

هذه الخدمات تحسب لها قيمة للأسباب التالية:

- عدم التملك يعطي ضرورة تأجير ودفع إيجار بدلاً عنها.
- أهمية حسابها لتقدير قيمة بعض المؤشرات الاقتصادية، كعامل رأس المال/ الناتج، بدقة أكبر، وهذه ضرورية لأغراض التخطيط.
- إن حساب قيمة المباني (السكنية) ضروري لحساب الضرائب والإعفاءات الضريبية، ولتقدير قيمة الدخل الحقيقي للأفراد عند تحليل مستوى المعيشة.

وتحتسب قيمة خدمات المساكن الخاصة على أساس قيمة الخدمات في السوق (قوانين الإيجارات، وتاريخ الإنشاء تؤثر على القيمة في السوق)، كذلك قيمة المبنى المملوك بواسطة الدولة.

ب/ احتساب خدمات ربات البيوت:

هذه مشكلة افتراضية، ففي حالة تشغيل المرأة لابد من إشباع الحاجات من السوق (طعام، تنظيف الملابس، رعاية الأطفال)، وتدخل قيمة هذه الخدمات على حساب الناتج والدخل باعتبارها خدمة مسوقة.

ولا تجد فكرة احتساب قيمة لخدمات ربات البيوت قبولاً لدى الكبار من الاقتصاديين للأسباب التالية:

1. ضرورة التمييز بين الطابع الإنتاجي والترفيهي.
2. لا يمكن حساب قيمة للخدمات الترفيهية الفعلية والمسوقة، حيث تقيم بأعلى من تكلفتها الاقتصادية.
3. الخدمات المنزلية تتغير حسب الوضع الاجتماعي، وهذا يتطلب إعادة تقييم مستمر.

ولهذا لا تحتسب خدمات ربات البيوت، علماً أن هذا لا ينقص إحصائياً من قيمة الناتج والدخل المحليين، بل أن احتسابها سوف يضخم من قيمة الناتج، ويجعله أكثر من الحقيقة، وهذه الحجة تزداد أهمية في الدول النامية، حيث تكون نسبة تشغيل المرأة متدنية.

ولكن هذا الاستبعاد لا ينصرف على الأنشطة الإنتاجية التي تقوم بها ربات البيوت (النشاط الحرفي)، ولكن المشكلة في تداخل الريع مع الأجور مع الملكية، كذلك مشكلة التوزيع على الأبناء الذين شاركوا في عملية الإنتاج، والذهب والعملات والودائع القابلة للتحويل، الكمبيالات والسندات قصيرة وطويلة الأجل، وحصص وضمانات الشركات العاملة في الخارج، أو الوحدات المساهمة في الخارج (مساهمات في رأس المال)، وكذلك القروض بشتى أنواعها قصيرة، متوسطة وطويلة الأجل وغيرها.

المبحث الثالث

معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية ومشاكلها

إن دورة الناتج والدخل تكتمل عن طريق إدخال التعامل مع الخارج بالدورة، وللتعامل مع الخارج بعض المميزات أهمها:

أ. التعامل مع الخارج تقوم به معظم الوحدات الاقتصادية (الإنتاجية/ الاستهلاكية/ الخدمية/ الحكومية).

ب. التعامل مع الخارج يتم في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية، وتحكمه المبادئ الاقتصادية المبنية على المزايا النسبية للاقتصاد الوطني، وخاصة فيما يتعلق بالتحويلات.

ج. تعدد أسعار تقييم السلع، ولا يقصد هنا سعر (فوب) وسعر (سيف) ولكن سعر السوق المحلية، وسعر التصدير أو سياسة حماية الناتج المحلية، وفرض رسوم على

الصادرات للحد منها، وكذلك سعر صرف العملة الوطنية، واتجاهات السياسة الاقتصادية بالنسبة لسعر الصرف.

إن التعامل مع الخارج ذو شقين اثنين الأول (عيني/سلعي)، ويتمثل في صادرات وواردات منظورة وغير منظورة، والثاني (مالي/نقدي)، ويشمل حركات التحويلات بين الداخل والخارج وحركة رؤوس الأموال، ويعتبر رصيد هذه التدفقات ذو أهمية بالغة لأغراض رسم السياسات، وخاصة سياسة أسعار الصرف.

د. تعدد أشكال معالجة التجارة الخارجية في الحسابات القومية وفقاً لنوع الحساب/ فالتجارة تعالج ضمن بنود حسابات الإنتاج والاستهلاك [التخصيص] والمعاملات الرأسمالية.

1) موازين التجارة والمدفوعات في الحسابات القومية:

توجد موازين ثلاث خاصة بالعلاقات الاقتصادية الدولية:

أ. **ميزان التجارة المنظورة:** وهي قوائم وسجلات لتبادل السلع كماً ونوعاً وقيمة (الميزان التجاري).

ب. **ميزان المعاملات الجارية:** (المنظورة وغير المنظورة)، وتسجل فيه....السلع والخدمات.

ج. **ميزان المدفوعات:** وتسجل فيه جميع المبادلات....والخدمات ورؤوس الأموال.

1-1- ميزان التجارة السلعية (الميزان التجاري):

سجل يبين عمليات التبادل السلعية مع الخارج، ويتكون من جانبين:

أ. **المتحصلات [الايرادات/المقبوضات]:** وتسجل فيه قيمة الصادرات السلعية، وتشمل أيضاً المشتريات المباشرة في السوق المحلية، التي يقوم بها السواح والهيئات خارج الحدود، والمستلزمات المباشرة للعائلات غير المقيمة.

ب. **المدفوعات [المصروفات]:** وتسجل فيه قيمة الواردات السلعية، والمشتريات المباشرة في الخارج، والتي تقوم بها العائلات المقيمة في الوطن [السواح من المواطنين] والمشتريات الخارجية التي يقوم بها قطاع الخدمات الحكومي، علاوة على المشتريات المباشرة الرأسمالية لقطاع الحكومة العامة.

وقد يكون الرصيد بالسالب أو الموجب، أي عجز الميزان في حالة زيادة الواردات على الصادرات أو العكس في حالة وجود فائض.

ومن الجائز تقسيم هذا الميزان إلى مجموعات من السلع، فتنقسم الصادرات إلى:

(زراعية، مواد خام، صناعية، رأسمالية، وسيطة....إلخ).

وتقسم الواردات إلى (سلع استهلاكية، سلع وسيطة واستثمارية....الخ).

كما يمكن تقسيم الميزان حسب المناطق الجغرافية [الصادرات والواردات حسب المناطق، أو الكتل، أو حسب الدول لمعرفة ثقلها النسبي في حركة التجارة الخارجية، وتحديد معدل التبعية للخارج ويحسب كما يلي:

$$\frac{\text{قيمة الصادرات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وتتراوح هذه النسبة بالنسبة للاقتصاد الليبي ما بين 40.3% و 59.2%.

$$\frac{\text{قيمة الواردات}}{\text{الناتج المحلي الإجمالي}} \times 100$$

وتقدر هذه النسبة بنحو 70%

1-2- ميزان التجارة المنظورة وغير المنظورة [ميزان المعاملات الجارية]:

هذا الميزان أكثر شمولاً من الأول، فهو يشمل الدخول (الإيرادات/ المدفوعات) مقابل الخدمات [صادرات خدمية أو واردات خدمية] خدمات النقل البحري والجوي والبري مقابل دخل وبالعكس، كذلك رسوم التراخيص، وكلها تسجل كصادرات أو واردات غير منظورة بالنسبة للطرفين، وهكذا فالميزان يشمل تبادل السلع والخدمات.

وهناك من يوسع هذا الميزان، حيث يتضمن فيه تعويضات العاملين [مرتبات وأجور] وعوائد التملك [أرباح وفوائد]، وهذه التحويلات ذات اتجاهين من الداخل للخارج، وتعامل معاملة الواردات [مدفوعات] ومن الخارج للداخل، وتعامل كصادرات [مقبوضات]، وعلى هذا الأساس فميزان المعاملات الجارية يتكون من شقين هما: المتحصلات [الإيرادات] والمصروفات (المدفوعات).

أ) وتتكون المتحصلات من البنود التالية:

1. إيرادات الصادرات من السلع.
2. إيرادات الخدمات المقدمة للخارج [نقل/ شحن/ تأمين/ تجارة عبور).
3. تعويضات المواطنين العاملين في الخارج مرتبات وأجور.
4. دخل الملكية للمواطنين من الخارج (أرباح وفوائد ومساهمات في شركات اجنبية).
5. التحويلات الجارية من الخارج للحكومة العامة والقطاعات المقيمة [مواطنون].

ب) المدفوعات وتتكون من البنود التالية:

نفس البنود المذكورة أعلاه مع اختلاف اتجاه تدفقها [من الداخل للعالم الخارجي].

والفارق بين هذين الشقين يمثل رصيد [ميزان المعاملات الجارية]، ويعتبر مهماً جداً بالنسبة للسياسات الاقتصادية، وربما أهم من ميزان المدفوعات نفسه.

1-3- ميزان المدفوعات:

هو قائمة محاسبية مكونة من ميزانين رئيسيين هما:

أ. ميزان العمليات الجارية.
ب. ميزان العمليات الرأسمالية.

أ. **وميزان العمليات الجارية:** يعتبر أحد أهم مكونات ميزان المدفوعات، ورصيده يحدد العجز أو الناقص في الميزان، حيث يلزم بعد ذلك أن يتوازن الميزان عن طريق العمليات الرأسمالية.
ب. ويتكون ميزان العمليات الرأسمالية من شقين أساسيين [المقبوضات والمدفوعات].

الشق الأول: جانب المقبوضات:

- فائض الدولة في الحساب الجاري [رصيد الحساب الجاري].
- صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج للحكومة، لقطاع الأعمال، وللقطاعات الأخرى.
- صافي الخصوم الأجنبية المتداولة [صافي الإضافات إلى الأصول المالية].

الشق الثاني: جانب المدفوعات ويتكون من:

- صافي مشتريات الأصول المعنوية في الخارج.
- صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية.

ويظهر أن صافي الإقراض (أو الاقتراض) يتكون نتيجة خصم صافي مشتريات الأصول المعنوية من الخارج من صافي التحويلات الرأسمالية في الخارج بين الحكومة والعالم الخارجي وأيضاً بين القطاعات المقيمة الأخرى والعالم الخارجي.

جدول رقم (55) ميزان المدفوعات

المدفوعات	المقبوضات
1 - ميزان العمليات الجارية	1- ميزان العمليات الجارية
أ. قيمة الواردات السلعية للمواطنين	أ. قيمة الصادرات السلعية
ب. قيمة الخدمات الأجنبية المقدمة	ب. إنفاق مباشر للسواح والعائلات
ج. الإنفاق المباشر للحكومة والمواطنين في الخارج	ج. قيمة الخدمات المقدمة للخارج(للأجانب)
د. عوائد ملكية الأجانب غير المقيمين	د. تعويضات المواطنين من الخارج (أرباح / فوائد/ سندات/ مشاركات)
هـ. التحويلات الجارية من الداخل إلى الخارج للقطاعين العام والخاص	هـ.التحويلات الجارية من الخارج للقطاعين العام والخاص (المواطنين)
و. الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات الجارية الأخرى	و. الضرائب المباشرة على الدخل والتحويلات الجارية الأخرى
+ رصيد الحساب الجاري (فائض)	- رصيد الحساب الجاري (عجز)
مجموع المدفوعات الجارية	**مجموع المقبوضات الجارية**
2 - العمليات الرأسمالية	2 - العمليات الرأسمالية
أ . صافي حيازة الاصول المالية الاجنبية (أوراق مالية)	أ . صافي التحويلات الرأسمالية من الخارج للقطاعين العام والخاص

المدفوعات	المقبوضات
ب. صافي حيازة الأصول المالية الأجنبية (أوراق مالية)	ب . صافي الخصوم الأجنبية المتداولة(صافي الإضافات إلى الأصول المالية: ذهب/ عملات أجنبية/ ودائع/ أذونات وقروض متحصل عليها مقابل كمبيالات وسندات)
ج. صافي التحويلات الرأسمالية للخارج	
د. تسديد القروض الخارجية مع الفوائد	
مجموع العمليات الرأسمالية	مجموع العمليات الرأسمالية
3- ميزان الاحتياطات من العملات الأجنبية لدى المصرف المركزي (التدخل الحكومي لتعديل أسعار الصرف)	3 - ميزان الاحتياطات من النقد الأجنبي و البنود المتعلقة بها
4 - السهو والخطأ	4 - السهو والخطأ

2) انعكاسات التعامل مع الخارج على الحسابات القومية:

تبرز هذه الانعكاسات في صورتين أساسيتين:

الصورة الاولى:

أ. ظهور عمليات التعامل الخارجي ضمن بنود الحسابات المختلفة للقطاعات المختلفة.

ب. ظهور حساب مستقل للتعامل الخارجي يسجل من وجهة نظر العالم الخارجي.

الصورة الثانية:

أ. تظهر على المستوى التجميعي في الحسابات الموحدة للدولة تحت حساب الصفقات الخارجية.

ب. تظهر بصورة تفصيلية في الجداول المساعدة والإضافية الملحقة والمستعملة بحسابات الدخل والأنفاق والتمويل الرأسمالي.

يلاحظ أن تصوير ميزان المدفوعات في الحسابات التفصيلية ما هو إلا صورة من هذا الحساب الموحد.

3) مشاكل إعداد حسابات المعاملات الخارجية:

3-1- مشاكل تقييم الصادرات والواردات: (اختلاف أسعار تقييم كل من الصادرات/ الواردات).

فتقييم الصادرات وفقا لسعر (فوب) (أي بسعر السوق المحلي، دون إضافة شحن وتفريغ ونقل وتأمين)، ويشمل هذا أيضاً المشتريات المباشرة للعائلات غير المقيمة في السوق المحلي، وكذلك بالنسبة للصادرات من سلع وخدمات.

أما الواردات فتحسب على أساس (سيف) كمتحصلات لحساب الصفقات الجارية للعالم الخارجي، وللحصول على سعر السوق المحلي تضاف الضرائب الجمركية للسعر سيف، بافتراض انه سعر التكلفة من وجهة نظر السوق المحلية.

ويقوم ميزان المدفوعات التفصيلي بتصحيح هذه الفروقات السعرية من خلال التمييز بين واردات البضائع بالسعر (سيف) وواردات البضائع بالسعر (فوب)، وتفصيل مكونات الفرق فيما بينها ممثلاً في مكوناته الرئيسية وهي:

أ. خدمات نقل الواردات السلعية بواسطة غير المقيمين وبواسطة الصناعات المقيمة.

ب. خدمات التأمين على الواردات السلعية لغير المقيمين وللصناعات المقيمة.

إلا أن تعديل أساس التقييم لضمان التوحيد،والذي يتم بتعديل سعر الواردات من (سيف) إلى (فوب) في مكان الاستلام، يهمل أعباء تكلفة النقل والتأمين الداخلية المتحملة لضمان وصول السلعة للمستهلك في السوق المحلية،وهي أعباء قد لا تضاف لنفقات السلع المصدرة.

3-2- مشاكل تجارة العبور:

إن مرور سلع عبر أراضي الدول، أو تخزين البضائع غير المملوكة للمقيمين أو منقولات السائحين، أو السلع التي تشارك بها الشركات الأجنبية في المعارض أو المسابقات، (الخيول التي تشارك في السباق) إنها بضائع عابرة، وتستبعد من عمليات الاستيراد والتصدير السلعي،أما البضائع التي تمر عبر المناطق الحرة لإضافة قيمة صناعية عليها، بهدف إعادة تصديرها، فهي وإن كانت عابرة، إلا أنها تثير مشكلة فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تحققت في العمليات الصناعية بالمنطقة الحرة، والتي تظهر ضمن الدخل القومي، والاتجاه السائد هو حسابها ضمن قيمة الدخل، واعتبارها على أنها دخول محولة، خاصة وأن فروعاً لشركات أجنبية [أي غير مقيمة] تقوم بها، علاوة على أنها تتمتع بميزات لا تتمتع بها الشركات الوطنية، أما تلك الخاصة بالمقيمين فهذه تعالج كأنها صادرات.

ويتضمن تعريف الصادرات في نظام الأمم المتحدة البنود التالية:

أ. صادرات السلع الوطنية عبر الحدود الجمركية.

ب. صادرات في مخازن الإيداع الجمركية والمناطق الحرة للبضائع المملوكة للمقيمين أو البضائع المعبأة والمنظفة والمعاد حزمها و تغليفها.

ج. السمك المباع من سفن الصيد المحلية.

أما الواردات فهي تشمل:

أ. البضائع التي تعبر الحدود الجمركية للإستخدام المحلي.
ب. البضائع التي يجري إيداعها في مخازن الجمارك من أجل تصنيعها.
ج. البضائع المملوكة للمقيمين والموجودة في المخازن الجمركية والمناطق الحرة لتعبئتها وتنظيفها وإعادة حزمها.
د. السمك المشترى من سفن أجنبية.

ويدخل ضمن الصادرات والواردات [غير المنظورة] قيمة معاملات البيع والشراء بين المقيمين لأي دولة مع العالم الخارجي،بما فيها معاملات البيع والشراء لسفن وطائرات جديدة، حتى لو لم تعبر الحدود الجمركية، وكذلك عمليات إمدادها بالمياه والكهرباء والغاز وقيمة استهلاكها من هذه السلع.

3-3- مشاكل مبيعات ومشتريات الذهب:

لابد من التمييز بين أغراض بيع وشراء الذهب بين دول العالم،فإذا كان الغرض تجاري يسجل في حساب العمليات الرأسمالية.

3-4- مشاكل إنتقال البضائع المؤجرة أو لأغراض الصيانة:

انتقال بضائع مؤجرة أو سيارات سياحة مع السائح، أو بقصد الصيانة والإصلاح ثم تعاد للخارج، ومثل هذه التدفقات السلعية من الخارج وإليه لا تدرج ضمن عمليات الاستيراد والتصدير، بل إنها لا تسجل ضمن حسابات العالم الخارجي، وتعامل بالمثل قيمة الفاقد أو النقص أو التلف الذي يصيب البضائع خلال عبورها من البلد المصدر إلى البلد المستورد، في حالة تجارة العبور أو المرور بالممرات المائية أو الجوية المحلية.

الفصل السادس (6)

حسابات الناتج والدخل في النظام الاشتراكي

- المبحث الأول: الحسابات القومية في النموذج الاشتراكي
- المبحث الثاني: مصادر وطريقة حساب الناتج والدخل
- المبحث الثالث: توزيع وإعادة الدخل في النظام الاشتراكي

حسابات الناتج والدخل في النظام الاشتراكي

يقوم الإنتاج الاقتصادي في العصر الحديث على أساس من التخطيط العلمي السليم، ويهدف هذا التخطيط إلى توجيه الموارد الإقتصادية المتاحة لإشباع رغبات أفراد المجتمع، ولتحقيق هذا الهدف يجب إتباع أفضل الطرق والأساليب وأكثرها كفاية في حدود إمكانيات الموارد المتاحة: وقد ازدادت أهمية التخطيط واتسع مداه في العصر الحديث، وسبب ذلك هو ما تواجهه طبيعة العصر، من سرعة التطور وحدة التنافس بين الدول، في سبيل الإسراع بتنمية مجتمعاتها اقتصادياً وتقدمها علمياً، حتى تستطيع أن تحتل مكانتها وسط المجتمعات التي أتاحت لها الظروف أن تصل إلى درجة كبيرة من الرفاهية والتقدم.

ولم يصبح التخطيط مقتصراً على مستوى الوحدة الاقتصادية العاملة الإنتاجية أو الخدمية، بل تدخلت الكثير من الحكومات لتوسيع نطاق التخطيط ليصل إلى مستوى الدولة.

ويقوم التخطيط الاقتصادي الرشيد على أساس متين من الأدوات والأساليب العلمية، وعلى قدر كبير من البيانات والمعلومات التي يلزم أن تكون ملائمة وصالحة ودقيقة للوفاء باحتياجات المخطط الاقتصادي.

ونظراً لأهمية الحسابات القومية كأداة رئيسية وفعالة بالنسبة للمخطط الإقتصادي، فلا بد من تزويده بالبيانات والمعلومات الإقتصادية اللازمة، كي يتمكن من القيام بمهامه على خير وجه.

المبحث الأول

الحسابات القومية في النموذج الاشتراكي

ويقوم الاقتصاد الاشتراكي على التخطيط المركزي الشامل، الذي لا يعتمد على تلقائية نظام السوق، في توجيه أوجه النشاط الاقتصادي، ومن ثم أصبح لبيانات الحسابات التجميعية أهمية بالغة، حيث تمثل المصدر الرئيسي الأساسي، الذي يعتمد عليه جهاز التخطيط المركزي، في رسم الخطط، ووضع السياسات والأساليب اللازمة لتنفيذ واختيار أفضل الوسائل والطرق لتنفيذ الخطط وتقييم تنفيذها.

وعلى الرغم من ذلك فإن البيانات المتوفرة للمكتبة عن هيكل نظام الحسابات القومية المستخدم في روسيا، والأسس والمبادئ والمفاهيم والمنطلقات التي يقوم عليها فعلا شحيحة، ولا يمكن بواسطتها التوصل إلى حقيقة ما يجري من أمور على وجه التحديد، ومن ثم سيقتصر النقاش حول الحسابات القومية والأسس التي يقوم عليها، وعلى بعض الخصائص الرئيسية والمبادئ التي يمكن استنباطها في هذا الموضوع.

1) نموذج ماركس الاقتصادي و مفهوم (الدخل الاجتماعي):

إن ما يمكن استنباطه من **نموذج كارل ماركس المبسط للاقتصاد الاشتراكي الماركسي هو أن الإقتصاد يتكون من قطاعين فقط:**

القطاع الأول: ويتخصص في إنتاج السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج المادية الوسيطة، ونرمز لإنتاج القطاع بالرمز (ث).

القطاع الثاني: ويتخصص في إنتاج السلع الاستهلاكية، ويرمز لإنتاج هذا القطاع بالرمز (س)، وكما ذكر في البنود السابقة فانه طبقا للفكر الماركسي يتكون الإنتاج المادي من عناصر ثلاثة هي:

1. مستلزمات الإنتاج المادية الوسيطة، بما فيها الإهلاك الجاري للأصول الإنتاجية الثابتة، ويرمز لها بالرمز (ط).
2. الأجور المدفوعة للعمل المنتج في فروع الإنتاج المادي، ويرمز لها بالرمز (ح).
3. فائض القيمة (surplus value) وهو يوازي الفرق بين قيمة الإنتاج المادي بسعر البيع ومجموع العنصرين السابقين،وسيرمز لها بالرمز (ر).

ولما كان مجموع الإنتاج المادي لكل من القطاعين = (س + ث)، فان مجموع هذا الإنتاج طبقا لنموذج ماركس يصبح كالآتي:

$\text{ث} = \text{ط}_1 + \text{ح}_1 + \text{ر}_1$ إنتاج القطاع الأول +

$\text{س} = \text{ط}_2 + \text{ح}_2 + \text{ر}_2$ إنتاج القطاع الثاني =

$\text{س} + \text{ث} = \text{ط} + \text{ح} + \text{ر}$ مجموع الإنتاج المادي

وفي ظل الظروف الساكنة فان إنتاج القطاع الأول لابد وأن يساوي احتياجات كل من القطاعين من السلع المادية الوسيطة والسلع الإنتاجية اللازمة لإحلال الأصول الهالكة، بما يساوي أقساط الإهلاك الجاري، أي أن:

$$\text{ث} = \text{ط}_1 + \text{ط}_2 = \text{ط}$$

بينما يتساوى إنتاج القطاع الثاني في القيمة مع مجموع الأجور وفائض القيمة في كل من القطاعين، أي أن:

$$\text{س} = \text{ح}_1 + \text{ح}_2 + \text{ر}_1 + \text{ر}_2 = \text{ط}_2 + \text{ح}_2 + \text{ر}_2$$

ومن ثم $\text{ط}_2 = \text{ح}_1 + \text{ر}_1$

أي انه لتحقيق التوازن في ظل الظروف الساكنة، ولكي يستمر الإنتاج في كل من القطاعين بنفس المستوى، وهو ما يسميه ماركس (simple reproduction)، فإنه يتحتم أن يتساوى طلب القطاع الثاني على السلع الإنتاجية ومستلزمات الإنتاج المادية الوسيطة التي ينتجها القطاع الأول، مع طلب القطاع الأول على السلع الاستهلاكية المادية التي ينتجها القطاع الثاني، وهو شرط ضروري وكاف لاستمرار التوازن عند نفس المستوى من الإنتاجية، وهذا يتفق مع نظرية الإنتاج المادي، حيث أن نشاط كل قطاع يتحقق ماديا عن طريق الاستخدام النهائي لإنتاجه، بما يتمشى مع نظرية القيمة للعمل (Labour theory of Value) والتي تقضي بأن يتساوي الإنتاج المادي مقوما بأسعار البيع مع (ح + ر) في قطاعات الإنتاج المادي دون الخدمات، وتعتبر الدخول الناتجة خارج نطاق الإنتاج المادي بمثابة تحويلات من العمل غير المنتج، دون ما إضافة إلى إنتاج المجتمع.

ولاشك أن نموذج ماركس لا يمكن اعتباره صحيحا، وذلك لأسباب عديدة منها:

أ. الخلط بين المخزون من الثروة وتدفقات الدخل.

ب. تجرده من المنطقية، فيما يختص بالمعاملات الوسيطة بين القطاعين.

ج. عدم وضوح الخط الفاصل بين الصناعات المكونة لكل من القطاعين.

د. النموذج يترتب عليه أخطاء جسيمة، عندما ننتقل من وجهة النظر الماركسية للقيمة إلى الأسعار التي تختلف عن (القيمة).

وخلاصة القول أن النموذج الماركسي يقوم على العديد من التناقضات، وهكذا فإن مفهوم الدخل والناتج، وبالتالي أسس الحسابات القومية تبقى مثاراً للجدل.

2) الدخل والإنتاج في النموذج الاشتراكي الماركسي:

إن الدخل القومي والناتج القومي ما هما في واقع الأمر إلا وجهان مختلفان لعملة واحدة، وهو تدفق السلع والخدمات الناتجة عن استغلال موارد المجتمع المتاحة خلال فترة زمنية معينة، والتي تكتسب قيمتها الاقتصادية من قدرتها على إشباع احتياجات ورغبات المجتمع، وهذا هو المفهوم المستخدم في النظام الرأسمالي.

أما الدخل طبقاً لمفهوم النظام الاشتراكي الماركسي، فهو ينشأ من الإنتاج، ويتساوي معه في المقدار، ولا يختلف ذلك في الكثير أو في القليل كما يتم إتباعه في مفاهيم النظام الرأسمالي.

وينشأ الاختلاف الرئيسي في المفهوم الرأسمالي والاشتراكي (الماركسي) من وجهة نظر كل منهما، لما يمكن إعتباره من مكونات الإنتاج، فطبقاً للمفهوم الماركسي يعرف الإنتاج بأنه إجمالي السلع المادية القابلة للاستهلاك، والتي تنشأ عن (العمل الاجتماعي) في فروع الإنتاج المادي المختلفة في فترة زمنية معينة.

من التعريف السابق يستنتج ما يلي:

أ. إن السلع التي تدخل في تكوين الإنتاج المادي، لابد وأن تكون قابلة للاستهلاك في المدى القصير أو الطويل.

ب. إن الإنتاج ينشأ فقط عن العمل الاجتماعي، وليس عن تفاعل خدمات عوامل الإنتاج المختلفة في العملية الإنتاجية.

ج. إن الإنتاج الاجتماعي لابد أن ينشأ في فروع الإنتاج المادي، ومن ثم فلا يعتبر إنتاجاً أي نشاط تتم مزاولته خارج نطاق هذه الفروع.

د. إن الإنتاج الاجتماعي لا يشتمل على الخدمات المرتبطة مباشرة بإنتاج السلع المادية (النقل والتخزين والتوزيع)، ومن ذلك يتبين وجود اختلافين جوهريين بين المفهوم الرأسمالي والمفهوم الماركسي للإنتاج:

الاختلاف الأول: يتعلق بالمصدر.

الاختلاف الثاني: يتعلق بالمحتويات (المكونات).

1) مصدر الإنتاج:

إن الإنتاج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي يصدر عن عامل واحد من عوامل الإنتاج وهو (العمل الاجتماعي)، حيث لا يعتبر رأس المال والموارد الطبيعية من عوامل الإنتاج، وهذا لاشك يعتبر اختلافاً جوهرياً عن المنطق المتبع في النظام الرأسمالي، من حيث إعتبار كل من رأس المال والموارد الطبيعية من عوامل الإنتاج، **وحتى الزمن يعتبر من عوامل الإنتاج في النظام الرأسمالي**، وهذا هو المنطق السليم، وإلا لما أصبحت ندرة رأس المال والموارد الطبيعية من المعوقات الرئيسية للنمو الاقتصادي، ولما أصبحت من محددات الدخل.

2) مكونات الإنتاج:

إن الإنتاج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي لا يحتوي على الخدمات، إلا بعض الخدمات التي تستنفذها فروع الإنتاج المادي، كالطاقة الكهربائية (النقل والتخزين والتسويق وكل ما هو متعلق بالإنتاج) الناتجة عن الموارد الطبيعية، وهذا يختلف جوهرياً عن المفهوم الرأسمالي للإنتاج، والذي يشتمل على السلع والخدمات.

وفيما يلي تستعرض بعض الخدمات التي لا تعتبر من مكونات الإنتاج الاجتماعي في المفهوم الماركسي:

أ. **الخدمات المالية والإدارية** المستنفذة في كل من النشاطات التالية (نقل الركاب، ومعظم الخدمات السلكية واللاسلكية، والحمامات العامة، وغسل وكي الملابس،

وخدمات المباني السكنية والخدمات الترفيهية والترويحية، خدمات التطهير الصحي، وخدمات الحلاقة وما إلى ذلك من الخدمات المماثلة).

ب. **الخدمات المباشرة للأفراد**، مثل: خدمات الأطباء والمدرسين، وخدمات التمريض، الحلاقة، وما إلى ذلك من الخدمات المماثلة.

ج. **خدمات الإدارة العامة (الحكومة) وخدمات الدفاع والأمن القومي.**

د. **خدمات البحث العلمي.**

ه. **الخدمات التي تؤديها منشآت الأموال** من المصارف و شركات التأمين.

وينقسم الإنتاج الاجتماعي طبقاً للفكر الماركس إلى مجموعتين رئيستين هما:

1) المجموعة الأولى: ويطلق عليها المجموعة (a):

وتشمل مستلزمات الإنتاج الوسيطة، من السلع المادية، وعلى الزيادة في التكوين الإنتاجي من الأصول الثابتة اللازمة للإنتاج الاجتماعي، والزيادة في المخزون السلعي.

2) المجموعة الثانية: ويطلق عليها المجموعة (b):

وتشمل الإنتاج السلعي النهائي، والتكوين غير الإنتاجي، ويشمل الإنتاج السلعي النهائي من السلع المعمرة وغير المعمرة، التي تستهلك بمعرفة أفراد المجتمع، فيما عدا المباني السكنية والمباني المدرسية، ومباني المستشفيات وما إلى ذلك من العناصر المشابهة التي تم إنشاؤها لأداء خدمات في المستقبل.

ويشمل إجمالي الإنتاج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الماركسي، بالإضافة إلى أقساط الإهلاك الجاري على **الأصول الرأسمالية المستغلة في العملية الإنتاجية على مستلزمات الإنتاج الوسيطة من السلع المادية، ومن ثم فهو يحتوي على تكرار/ ازدواج في احتساب قيمة هذه المستلزمات.**

ويتمشى المفهوم الماركسي لإجمالي الإنتاج مع الفكر الماركسي، الذي يعتبر قيمة الإنتاج الاجتماعي مكونة من جزئين:

الجزء الأول: القيمة المعاد إنتاجها، وتمثل السلع الوسيطة، وخدمات الأصول الثابتة المستنفذة في النشاط الإنتاجي.

الجزء الثاني: القيمة المضافة، وتنقسم بدورها إلى قسمين:

أ. مجموع الأجور المدفوعة.
ب. فائض القيمة أو الأرباح المحققة.

وتمثل القيمة المحولة طبقاً للفكر الماركسي نتاج العمل الاجتماعي الماضي (رأس المال الثابت)، حيث تنتج أساساً طبقاً للمفهوم الماركس من الإنتاج المتراكم للعمل الاجتماعي في الماضي.

كما تمثل القيمة المضافة طبقاً للفكر الماركسي نتاج العمل في الحاضر، ويطلق عليها نتاج العمل الحي.

ومن ثم أصبح العمل في الماضي هو المسؤول عن موارد الإنتاج الطبيعية والرأسمالية، وأصبح العمل في الحاضر هو المسؤول عن تدفق الإنتاج الجاري.

وتمثل القيمة المضافة الدخل الاجتماعي الصافي، طبقاً للمفهوم الماركسي، وهو مطابق لما يطلق عليه في التفكير الرأسمالي بالدخل القومي الصافي بتكلفة عوامل الإنتاج، إلا أن الأخير يحتوي على الخدمات، بينما الأول يقتصر على ما ينتج من الإنتاج المادي.

ويتكون الدخل الاجتماعي الصافي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي من عنصرين:

1. الدخل الرئيسي لمجموع السكان، والذي تحصل عليه قوة العمل الاجتماعي مقابل القيام بالإنتاج، ويشمل ذلك أيضاً دخل أصحاب الحرف الصغيرة والمزارعين.
2. الدخل الرئيسي لوحدات الأعمال المنظمة في مجال الإنتاج الاجتماعي، والذي يعادل فائض القيمة أو الأرباح المحققة، وتحصل الدولة على جزء من هذا الدخل بصورة **ضرائب الدوران** (ثلث الإنتاج حسب نظام التوزيع الماركسي)، فالناتج الذي يحققه المشروع الإنتاجي يقسم إلى ثلاثة أجزاء متساوية:

الجزء الأول: لتمويل الاستثمارات (التمويل الذاتي).

الجزء الثاني: ويوجه إلى صندوق الخدمات الاجتماعية الخاص بالعاملين.

الجزء الثالث: ويكون من حصة الموازنة العامة للدولة، ويمكن إعتبار هذا الجزء الأخير كضريبة على الفائض الذي تحققه المنشآت الإنتاجية، وهو ما يماثل ضريبة الشركات أو الضرائب غير المباشرة الأخرى في النظام الرأسمالي (أو فائض قطاع الأعمال الحكومي).

المبحث الثاني

مصادر وطريقة حساب الدخل والإنتاج

يحتسب الدخل الاجتماعي الصافي في النظام الاشتراكي الماركسي على أساس طريقتين:

1. طريقة الوحدة الإنتاجية.
2. طريقة القطاع.

فطبقاً لطريقة الوحدة الإنتاجية، يتم تعريف الإنتاج الإجمالي بأنه إنتاج المشروع بسعر البيع، وبذلك فهو لا يحتوي على المعاملات الدخلية داخل المشروع، ومن ثم يتوقف المجموع على الهيكل التنظيمي في كل صناعة من الصناعات، فكلما زاد حجم المشروع عن طريق إدماج عدة مشروعات صغيرة في مشروع واحد مثلاً، يترتب على ذلك استبعاد المعاملات في الإنتاج بين هذه المشروعات، لأغراض احتساب إنتاج المشروع بسعر البيع، وذلك لأنها تصبح معاملات دخلية للمشروع الجديد.

وتستخدم طريقة الوحدة الإنتاجية في كل من الصناعة والزراعة، بينما تستخدم طريقة القطاع في كل من الإنشاءات والمواصلات والتجارة.

وينقسم الإنتاج المادي في النظام الماركسي إلى الفروع الآتية:

الصناعة – الزراعة – إنتاج الغابات – التشييد والبناء – نقل السلع – وسائل المواصلات السلكية واللاسلكية التي تخدم الإنتاج – الإمدادات المادية الفنية – التسويق الزراعي – التجارة الخارجية - الخدمات المادية الأخرى.

وتشتمل الصناعة على الصناعات الاستراتيجية والتحويلية معاً، وتشمل الزراعة إنتاج السلع الزراعية غير المصنعة فقط، بينما يعتبر تصنيع المنتجات الزراعية من مكونات الصناعة، كما تشمل الزراعة كل من المحاصيل وتربية الحيوانات، ويقوم إنتاجها على أساس أسعار البيع، ويشمل فرع التشييد والبناء كل العمليات الإنشائية، بما فيها الإنشاءات اللازمة لتركيب التجهيزات الآلية من الآلات والمعدات، وأعمال التصميم المتعلقة بالتشييد والبناء، ويشمل فرع النقل والمواصلات كل أنواع المواصلات، فيما عدا ما يخصص لنقل الركاب، ويتم تقويم إنتاج باقي الفروع طبقاً لأسعار البيع.

ويضاف فائض التجارة الخارجية، أو يخصم العجز الناشئ عنها، من الإنتاج المادي لفروع التجارة، ويتم الحصول على إجمالي قيمة الإنتاج الاجتماعي، عن طريق تجميع القيمة الإجمالية لإنتاج المشروعات المختلفة الفروع المتعددة للإنتاج المادي.

ويتم ذلك باستخدام موازين مفصلة لإنتاج المجتمع ككل، ويحتسب صافي القيمة المضافة عن طريق خصم كل من:

1. إهلاك الأصول الثابتة.
2. المعاملات الوسيطة بين الوحدات الاقتصادية المختلفة.

ويمكن التوصل إلى الدخل الناتج من الإنتاج المادي، عن طريق تجميع المدفوعات لعوامل الإنتاج، أي عن طريق إضافة أجور العاملين في فروع الإنتاج المادي المختلفة، أي فائض القيمة بعناصره المختلفة، من أرباح محتجزة، وضرائب، وتحويلات للدولة، ويستخدم الدخل الصافي إما في الاستهلاك أو الاستثمار.

وينقسم الاستهلاك إلى استهلاك فردي وجماعي، ويتكون الاستهلاك الفردي من السلع والخدمات التي يستهلكها الأفراد، بما فيها إهلاك المباني والخدمات التي يستهلكها الأفراد، بما فيها إهلاك المباني السكنية، ولكن دون أن يحتوي على الإيجارات الفعلية والمحتسبة، ويتكون الاستهلاك الجماعي من قيمة مستلزمات الإنتاج المادية المستخدمة في وحدات الإنتاج، التي تعمل في النشاط غير الإنتاجي، كما يشمل إهلاك الأصول الثابتة، فيما عدا المباني السكنية.

ويتكون الاستثمار من الاستثمار الصافي والاستهلاك بنوعيه، ويتم الحصول على قيمة الاستثمار الصافي، عن طريق إضافة إصلاحات الأصول الرأسمالية إلى الاستثمار الإجمالي وخصم أقساط إهلاك الأصول الثابتة طبقاً لقواعد ونسب الإهلاك.

والجدول التالي رقم (56) يوضح كيفية احتساب الدخل والناتج الاجتماعي طبقاً للمفهوم الاشتراكي الماركسي.

جدول رقم (56) الدخل والإنتاج/ حسب النموذج الاشتراكي لسنة 1975

(بالأسعار الجارية و بالمليون روبل)

	الإنتاج طبقاً للأصل الصناعي والقطاعي	المبلغ
1	الدخل الاجتماعي الإجمالي	2.200
	مستلزمات الإنتاج بما في فيها الإهلاك (-)	1.100
	الدخل الاجتماعي الصافي (الدخل القومي)	1.100
	ما تم إنتاجه في الصناعة	564
	الزراعة	253
	التشييد والبناء	118
2	النقل، والتوزيع.. الخ	165
	المجموع =	1.100
3	ما تم إنتاجه في القطاع العام الحكومي	825
	قطاع التعاون والمزارع الجماعية	165
	النشاط الفرعي للمزارعين والعمال والموظفين	110
	مجموع الدخل القومي	1.100

	عناصر الدخل الرئيسي الصافي	المبلغ
1	القطاع العام الحكومي:-	
	الأجور	370
	المكافآت	8
	التأمينات الاجتماعية	25
	المجموع =	403
2	الدخول الموزعة من المزارع الجماعية	84
3	الدخول الناتجة من المزارع المملوكة	110

4	الأجور التعاونية	12
5	الأرباح	135
6	الضرائب على الدوران	277
7	محول للاحتياطيات المشتركة للمزارع الجماعية	17
8	الضرائب الدخلية على التعاونيات	16
9	الدخل المحتجز لدى التعاونيات	36
10	عناصر أخرى، صافية من الإعانات	10
	مجموع الدخل القومي	1.100

	تكوين رأس المال والاستخدام	
1	التكوين الرأسمالي	
	الاستثمار في الاقتصاد القومي	211
	الإضافة إلى رأس المال العامل	15
	الاستثمار والإضافة إلى رأس المال العامل في المزارع	26
	الإضافة إلى احتياطيات الحكومة	61
	احتياطي التكوين بما فيه الإهلاك =	313
	مخصصات الإهلاك (-) -63	
	الإصلاحات الرأسمالية +38	-35
	الإهلاك الإضافي (-) -10	
2	الإستهلاك	
	استهلاك السكان من الإنتاج المادي	781
	الاستهلاك المادي في النشاط غير الإنتاجي	41
	الدخل القومي	1.100

المبحث الثالث

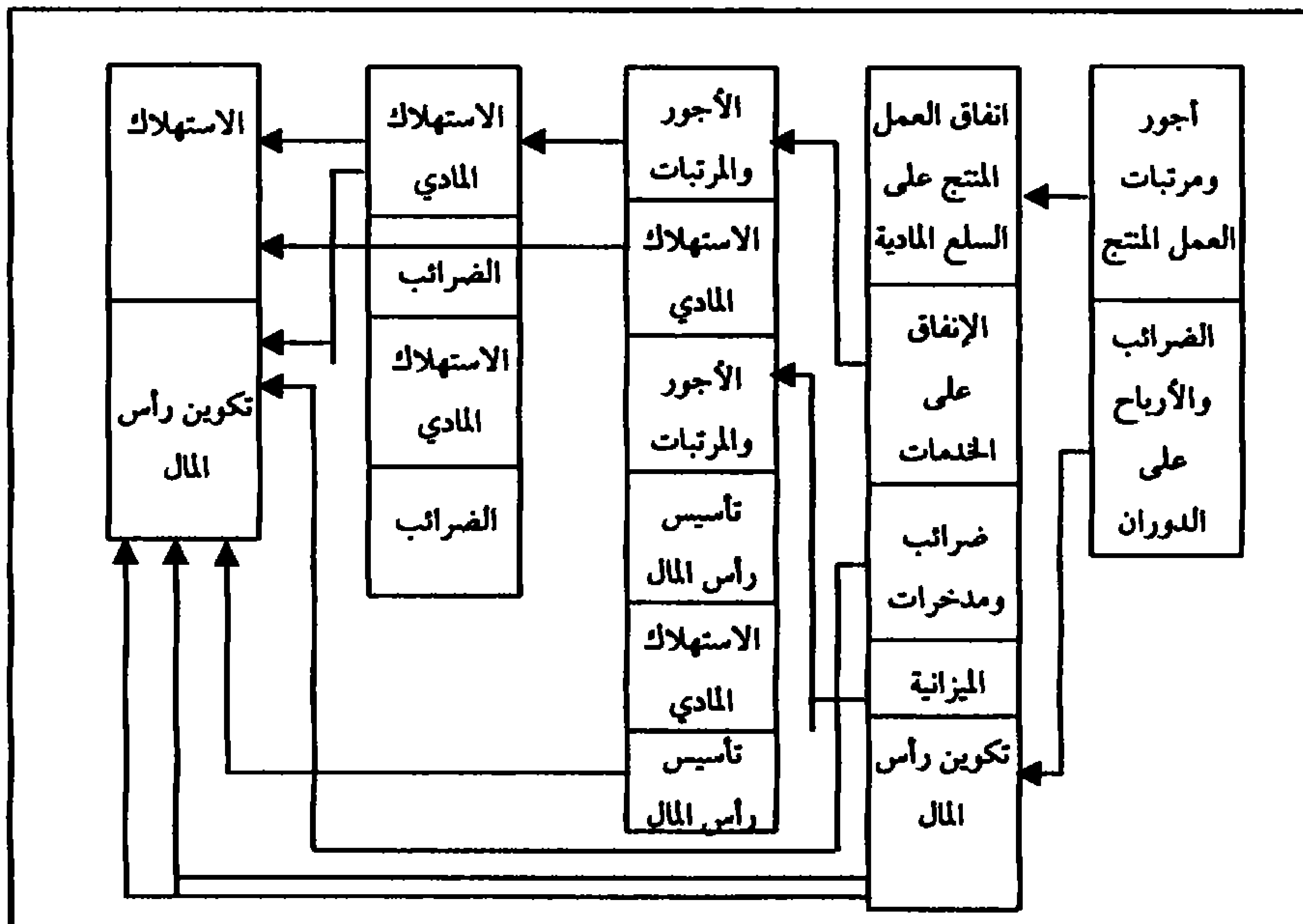
توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي الماركسي

إن طريقة توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الاشتراكي الماركسي يمكن شرحها على أساس الشكل التالي (رقم 5).

أ. إن مجموع الاستهلاك وتكوين رأس المال يساوي الدخل الناتج من الإنتاج المادي فقط، وذلك يأتي عن طريق إنفاق الوحدات التي تحصل على الدخل الناتج من الإنتاج المادي على الخدمات غير الإنتاجية، وهو يوازي إنفاق العاملين في هذه الخدمات غير الإنتاجية على الاستهلاك المادي وتكوين رأس المال (العمود الأول).

ب. فإذا ما أضيف إنفاق العمل على الخدمات (الظاهرة في العمود الثاني)، والأجور والمرتبات المدفوعة لموظفي الحكومة (الظاهرة في العمود الثالث)، إلى الأنفاق على الاستهلاك المادي (العمود الخامس)، يمكن التوصل إلى الأنفاق القومي على السلع والخدمات الاستهلاكية طبقاً للمفهوم الرأسمالي تقريباً.

كيفية توزيع وإعادة توزيع الدخل في النظام الماركسي (شكل رقم (5))



الفصل السابع (7)

إعداد الحسابات القومية في ليبيا

- المبحث الأول: تجربة الأمم المتحدة والجماهيرية في إعداد الحسابات
- المبحث الثاني: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الزراعة àààà والغابات وصيد الأسماك
- المبحث الثالث: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التعدين والاستخراج
- المبحث الرابع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الصناعات التحويلية
- المبحث الخامس: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الكهرباء والماء
- المبحث السادس: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التشييد
- المبحث السابع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النقل والمواصلات والتخزين
- المبحث الثامن: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق
- المبحث التاسع: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع المال والتأمين
- المبحث العاشر: تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الخدمات الاجتماعية والعقارات وخدمات الأعمال
- المبحث الحادي عشر: الإطار العام للحسابات القومية في ليبيا

إعداد الحسابات القومية في ليبيا*

كانت لمنظمة الأمم المتحدة في ليبيا تجارب قديمة وطويلة في مجال الحسابات القومية، بدأت من بعد الاستقلال عام 1952، وتواصلت وتزامنت مع وضع خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية، حيث صدر قرار السلطة عام 1968 بشأن تأخير بداية الخطة الخماسية الثانية ولمدة سنة واحدة لتكون اعتبارا من 1969 – 1973، وذلك بهدف تطوير التقديرات الموضوعة آنذاك للحسابات القومية، والتي تغطي السنوات 1962 – 1967، وكان أول إصدار (للحسابات القومية الأولية) للسنوات 1962 – 1967، ورغم أن تلك الحسابات كانت أولية مبدئية، إلا أنها كانت تعطي صورة عن تطور الاقتصاد الليبي، الذي إنتفض من الفقر المدقع في عقد الخمسينيات من القرن الماضي إلى إقتصاد التراكمات الرأسمالية والاستثمارات والمساعدات الخارجية للدول الشقيقة والصديقة وذلك بفضل هبة السماء إلى الأرض (النفط)، وقد ساعدت تلك الحسابات إعداد الخطط والتوقعات المطلوبة للتغيرات الإقتصادية الكلية.

ولقد صدرت أول نشرة للحسابات القومية على أساس النظام الجديد للأمم المتحدة في عام 1973، وكانت هذه بمثابة البيانات الارتكازية لوضع خطة التنمية الإقتصادية الثلاثية 1973 – 1975، ثم صدرت بعد ذلك أربع نشرات أخرى تغطي الفترة 1971 – 1975، والتي كانت هي الأخرى قد وفرت البيانات اللازمة لخطة التحول الأولى للتنمية والتي كانت تغطي الفترة 1976 – 1980.

وكانت نشرة أخرى للحسابات القومية قد أصدرتها أمانة التخطيط عام 1987، وتغطي الفترة 1980 – 1985، حيث كانت بيانات هذه الحسابات هي الأساس في وضع خطة التحول الثانية والتي تغطي الفترة 1981 – 1985، وكانت

* تم الاعتماد في هذا الفصل بشكل كبير على دراسة أعدت لأمانة التخطيط عام 1995 قام بها خبير الأمم المتحدة د. شاكر موسى عيسى، بعنوان نظام الحسابات القومية وتطبيقاته العملية في الجماهيرية، دراسة غير منشورة.

هذه الحسابات تتضمن ولأول مرة الحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 1980، وكذلك اشتملت على الحسابات الأربع الرئيسية التي أوصى بها نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

وقد توقف إصدار النشرات الخاصة بالحسابات القومية لفترة زمنية ثم بعدها صدرت نشرة موجزة للحسابات القومية تغطي الفترة 1980-1992، وقد صدرت هذه النشرة عام 1997، أي بعد مرور 10 سنوات كاملة على نهاية فترة خطة التحول الثانية 1981-1985، وفي عام 1999 صدرت نشرة أخرى تغطي الفترة 1986-1997، جاءت بعدها نشرة أخرى تغطي الفترة 1986-1999 وتقديرات عام 2000، صدرت عام 2001 وأخيراً نشرة عام 2004.

وفي هذا الفصل السابع جاءت المباحث التالية (من المبحث الأول إلى المبحث الحادي عشر) لعرض تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في القطاعات الإقتصادية المختلفة، وقد قسم المبحث الواحد إلى النشاطات المصنفة تحت كل قطاع أولاً، ثم عرض تجربة الجماهيرية في حسابات كل نشاط من الأنشطة المختلفة ثانياً، وأخيراً حساب الاستهلاك الوسيط لكل نشاط، والذي يجب خصمه من القيمة، بهدف الحصول على القيمة المضافة فقط بدون، تكرار لحساب الاستهلاكات الوسيطة.

المبحث الأول

تجربة الأمم المتحدة والجماهيرية في إعداد الحسابات

وضع المكتب الإحصائي للامم المتحدة عام 1968 نظاماً جديداً للحسابات القومية يرمز له (NewSNA)، ويعتبر تعديلا للنظام القديم، وكذلك للنظام الموحد لمنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (S SNA).

وبدأت أغلب الدول بما فيها الدول النامية بتطبيق هذا النظام بداية السبعينات من القرن الماضي، لما يوفره هذا النظام من إرشادات وتطوير للبرامج الإحصائية بصفة عامة والإقتصادية بصفة خاصة، وبما يوفره من بيانات لإجراء التركيبات الإقتصادية المختلفة المتعلقة بالحسابات الإقتصادية القومية، بما في ذلك جداول المدخلات والمخرجات، وجداول التدفقات المالية، والارقام القياسية، هذا بالإضافة الى ما يقدمه من تعاريف ومفاهيم موحدة لتسهيل عمليات المقارنات الدولية والاقليمية.

1) الإطار العام:

1-1- هيكل النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة:

يتكون هيكل النظام الجديد للحسابات القومية من المكونات التالية:

أ) تقسيم الاقتصاد الى المتعاملين، والى القطاعات الرئيسية والفرعية.
ب) تصنيف المتعاملين الى:

1. صناعات.
2. منتجو الخدمات العامة.
3. منتجو الخدمات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
4. العائلات (خدمات منزلية).

ج) تصنيف القطاعات التنظيمية إلى:

1. قطاع مؤسسات الأعمال غير المالية، المنظمة (وشبة المنظمة).
2. قطاع الهيئات المالية.
3. قطاع الإدارة العامة.

4. قطاع الهيئات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات.
5. قطاع العائلات (جميع مؤسسات الأعمال الخاصة غير المنظمة وغير المالية).

د) تقسيم حسابات النشاط الاقتصادي الى:

1. حساب الإنتاج.
2. حساب الإنفاق الاستهلاكى.
3. حساب الدخل والإنفاق.
4. حساب التكوين الرأسمالي.
5. حساب التمويل الرأسمالي.
6. حساب العمليات الخارجية.

ه) الربط بين المتعاملين والقطاعات التنظيمية (الرئيسية والفرعية)، وبين حسابات النشاط الإقتصادي على النحو المبين كالآتي:

1) إعداد حساب الإنتاج لكل المتعاملين:

أ. حساب الصناعات – منتجو الخدمات العامة – منتجو
ب. الخدمات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات –
ج. الخدمات المنزلية حساب الإنتاج (وغيره من الإنتاج الذاتي).

} حساب الإنتاج

2) إعداد حساب الإنفاق الاستهلاكي للقطاعات التنظيمية التالية:

أ. قطاع الإدارة العامة.
ب. قطاع الهيئات الخاصة التي لا تربح وتخدم العائلات
ج. قطاع العائلات.

} حساب الإنفاق.

3) إعداد حساب الدخل والإنفاق لكل القطاعات التنظيمية:

حساب الدخل والإنفاق:

أ. قطاع مؤسسات الأعمال غير المالية المنظمة وشبه المنظمة
ب. قطاع الهيئات المالية
ج. قطاع الإدارة العامة الحكومة
د. قطاع الهيئات الخاصة، التي لا تهدف إلى الربح وتخدم العائلات
ه. قطاع العائلات (وتشمل مؤسسات الأعمال الخاصة غير المنظمة، وغير المالية).

4) إعداد حساب التكوين الرأسمالي لكل المتعاملين (عدا الخدمات المنزلية):

حساب التكوين الرأسمالي العائلات:

1. الصناعات.
2. منتجو الخدمات العامة.
3. منتجو الخدمات الخاصة، التي لا تهدف الربح وتخدم

4. بالإضافة الى الاقتصاد القومي.

5) إعداد حساب التمويل الرأسمالي لكل القطاعات التنظيمية:

حساب التمويل:

1. قطاع مؤسسات الأعمال غير المالية المنظمة وشبه المنظمة.
2. قطاع الهيئات المالية.
3. قطاع الحكومة العامة.
4. قطاع الهيئات الخاصة التي لا تهدف الربح وتخدم العائلات
5. قطاع العائلات (ويشمل مؤسسات الأعمال الخاصة غير الرأسمالي المنظمة وغير المالية).

6. بالإضافة الى الاقتصاد القومي.

6) إعداد حساب العمليات الخارجية للاقتصاد القومي:

عن طريق الربط بين المتعاملين والقطاعات التنظيمية (الرئيسية والفرعية) وبين حسابات النشاط الاقتصاد، يتم إستنباط المجاميع الثلاثة المكونة للنظام الجديد للأمم المتحدة، بالإضافة الى الجداول المساعدة والمكملة والتي ندرجها كالتالي:

1 – 2 – الجداول الأساسية والجداول المساعدة والمكملة:

المجموعة الأولى: الحسابات الموحدة للدولة:

أ. حساب الناتج والإنفاق المحلي الاجمالي.
ب. حساب الدخل القومي الممكن التصرف به وتخصيصاته.
ج. حساب تمويل رأس المال (التكوين الراسمالي).
د. حساب العمليات الخارجية.

المجموعة الثانية: حسابات الإنتاج والإنفاق الاستهلاكى والتكوين الرأسمالي.

المجموعة الثالثة: حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي.

أ) الجداول المساعدة:

الجداول المساعدة لمجموعة حسابات الإنتاج والإنفاق الاستهلاكي والتكوين الرأسمالي بالأسعار الجارية والثابتة (16 جدولاً منها 8 جداول بالأسعار الجارية، و8 جداول بالأسعار الثابتة، بما في ذلك جدول التوظيف حسب الأنشطة الإقتصادية)، والجداول المساعدة والمكملة لمجموعة حسابات الدخل والإنفاق والتمويل الرأسمالي (وعددها 9 جداول) وهي تعتبر بديلة.

وتعتبر هـذه الجـداول بديلـة للمجمـوعتين الثانيـة والثالثـة في النظـام، هـذا بالإضافة الى جدول مساعد آخر بالنسبة الى جميع الحسابات، وهـو جـدول العمليـات الخارجية، وبذلك يصبح عدد الجداول المساعدة والمكملة 26 جـدولاً (16 + 9 + 1 = 26)

وبالنظر لصعوبة توفر البيانات في الدول النامية، فقد خصص هـذا النظـام في الفصل التاسع منه حسابات جديدة إضافية لملائمته مع ظروف الـدول الناميـة، حتـى تتمكن من تنفيذ النظام في المستقبل.

ولهذا السبب فقد أخرج/ أظهر النظام الجديد ثلاث مجموعات من الحسابات، مقتبسة أصلاً من حسابات المجموعات الأصـلية، بالإضـافة الى جـدولين، كمـا يلـي، ويمكن إعتبارها مجموعة رابعة:

المجموعة الرابعة: حسابات الاقاليم المختارة.

المجموعة الخامسة: حسابات الأنواع الرئيسية في النشاط الإقتصـادي (الـنفط والغاز).

المجموعة السادسة: حسابات القطاع العام.

ب) الجداول الاضافية:

جدول الإنتاج الإجمالي من السلع والخدمات، وجدول موارد واسـتخدامات السلع والخدمات.

وقد إستخدم النظام الجديد للحسابات القومية أسس التقييم التالية:

1. قيمة المشتري (بسعر السوق).

2. قيمة المنتج (بسعر المزرعة).
3. القيمة الأساسية التقريبية.
4. القيمة الأساسية الحقيقية (الصافية).
5. قيمة عوامل الدخل التقريبية.
6. قيمة عوامل الدخل الحقيقية (الصافية).

1-2- تجربة الجماهيرية في إعداد الحسابات القومية:

1-2-1- تجربة السنوات 1962 – 1971:

لقد إرتبطت عملية إعداد تقديرات للحسابات القومية و تطورها بالمراحل التي مرت على إعداد خطط التنمية الإقتصادية، حيث كانت بداية تكثيف العمل على تطوير التقديرات الموضوعة آنذاك للسنوات 1962 – 1967، مع قرار الحكومة الصادر في يناير 1968 بشأن تأخير بداية الخطة الخمسية الثانية لمدة سنة، لتكون إعتباراً من 1969 – 1973، وبهذا فقد بدأ العمل على إعداد سلسلة زمنية للسنوات 1962 – 1967 صدرت في شهر الماء (مايو)/ 1969، تحت عنوان 'الحسابات القومية الأولية للسنوات 1962 – 1967'، وقد لبت هذه التقديرات المتطلبات المطلوبة في حينها سواء لأغراض التخطيط، أو لتزويد هذه التقديرات الى المؤسسات الدولية أو غيرها في الخارج، وقد أشير في حينها الى أنه على الرغم ان هذه التقديرات أولية مبدئية، إلا أنها كانت تعطي صورة عن تطور الاقتصاد الليبي، وتساعد على إعداد التوقعات المطلوبة للتغيرات الإقتصادية الكلية لخطة التنمية.

وهكذا تواصل العمل على إعداد تقديرات للسنوات اللاحقة، وتنقيح التقديرات الأولية على ضوء توفر البيانات الإحصائية، إذ صدرت في شهر الربيع (مارس) 1970 نشرة 'الحسابات القومية في ليبيا للسنوات 1962 – 1986'، ثم صدرت في شهر الصيف (يونيو) 1971 مطبوعة الحسابات القومية في الجمهورية

العربية الليبية للسنوات 1962 – 1969، ثم تلتها في شهر الكانون (كانون أول) 1971 نشرة عن تقديرات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، للسنوات 1962 – 1969، باعتبارها مكملة لمطبوعة الحسابات القومية السابقة.

بعد هذا جاءت التقديرات المنشورة في شهر التمور (اكتوبر) 1972 لتغطي الحسابات القومية في السنوات 1962 – 1971، وقد تميزت هذه التقديرات عن سابقتها بالعديد من المزايا، سواء من حيث الشمول أو عرض البيانات التفصيلية في الحسابات المساندة لاول مرة.

لقد إعتمدت التقديرات المعدة خلال هذه الفترة على المبادئ التي اوصى بها نظام الحسابات القومية الموحد، المعتمد من قبل المنظمة الاوروبية للتعاون والتنمية في سنة 1958، والذي كان في حقيقة الأمر مشابها للنظام الذي أوصت به الدائرة الإحصائية بالامم المتحدة والمنشور في سنة 1964، تحت عنوان "نظام الحسابات القومية والجداول المساعدة".

وفي الوقت الذي بدأ العمل بهذا النظام كانت الدائرة الإحصائية بالامم المتحدة في دور المراجعة والتطوير لنظام معدل جديد للحسابات القومية صدر بعدها في نيويورك عام 1968، ويعتبر هذا النظام الأخير بمثابة تصحيح وتوسيع لنظام الحسابات القومية الأول، أو ما يسمى بالقديم، والذى تم إعتماده واصداره في عام 1953.

1-2 -2- تطبيق النظام الجديد في ليبيا:

أخذت ليبيا في إعداد الحسابات القومية طبقاً للنظام الجديد منذ بداية السبعينات، في حين أنها كانت تأخذ بالنظام القديم، أو بالاحرى بالنظام الموحد للحسابات القومية لمنظمة التعاون الإقتصادي للتنمية.

وقد صدرت أول نشرة على أساس النظام الجديد في يناير 1973، وذلك عن عام 1972، لتكون بمثابة البيانات الإرتكازية للخطة الثلاثية 73 – 1975، ثم صدرت بعد ذلك أربع نشرات أخرى، تغطي النصف الأول من السبعينات1971 – 1975، وتحتوي كل منها على أربعة أقسام رئيسية:

أ. الحسابات الموحدة للدولة.
ب. الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الجارية.
ج. الحسابات المجمعة للقطاع العام.
د. نصيب الفرد من المتغيرات الدخلية والإقتصادية والاجتماعية الأساسية، بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.
ه. جداول مساعدة ومكملة للقطاع العام.

وعلى هذا الأساس فإن الفترة الحالية تصدر في ستة أقسام:

أ. الحسابات الموحدة للدولة.
ب. الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الجارية.
ج. الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الثابتة.
د. حسابات مجمعة للقطاع العام.
ه. جداول تفصيلية للقطاع العام.
و. نصيب الفرد من المتغيرات الدخلية بالأسعار الجارية والثابتة.

وقد إتبع التصنيف الصناعي الموحد الدولي المعدل لجميع الأنشطة الإقتصادية، مع إجراء بعض التعديلات التي إقتضتها الظروف المحلية:

فقد خصص نشاط رئيسي مستقل لاستخراج النفط، كذلك أفرد نشاط رئيسي مستقل لكل من خدمات التعليم والصحة، كذلك خصص نشاط مستقل لكل

من الخدمات العامة، عدا التعليم وملكية المباني السكنية، لوضعها الخاص في الجماهيرية.

وكان التخطيط يسير بعدد من المراحل، وعند كل مرحلة تلعب الحسابات القومية دوراً مهماً، فهي تعتبر اليوم أداة رئيسية للتخطيط، ووضع الأهداف والبرامج القطاعية، وتقييم الاقتصاد الوطني، ومتابعة تنفيذ الخطة، بالإضافة إلى التجهيز الاقتصادي وإتخاذ القرارات، وستظل الحسابات القومية إحدى الأدوات الرئيسية الفعالة في التخطيط الإقتصادي الاجتماعي، ومن أجل ذلك فان تطوير وتوسيع استخدام النظام الجديد في المجالات التالية يعتبر أمراً ضرورياً:

1) **تحسين وتطوير الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص**، وذلك حسب الطرق التالية:

أ. حسب نوع النفقة: (سلع معمرة/ سلع نصف معمرة/ سلع غير معمرة/ خدمات).

ب. حسب الغرض: (طعام/ شراب ودخان/ ملابس وأحذية/ ايجارات/ وقود للقوة المحركة / أثاث/ معدات منزلية/ عناية طبية وصحية/ نقل ومواصلات/ ترفيه وتسلية/ خدمات تعليموثقافة/ سلع وخدمات أخرى).

إن لدى مكتب الحسابات القومية بيانات عن الإنتاج الإجمالي حسب المتعاملين ونوع النشاط (46 نشاطاً فرعياً)، وبالإستعانة بإحصاء التجارة الخارجية يمكن تقدير حجم الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص، حسب نوع النفقة وحسب الغرض، كذلك فإن ميزانية الاسرة سوف تساعد بصورة جيدة في الوصول الى تقديرات أدق، وكما أنها سوف تتخذ كأسلوب مراجع للتقديرات الأولى.

2) **إعداد حساب او جدول الدخل والإنفاق والعمليات الرأسمالية لقطاع العائلات**، حيث تجمع تعويضات العاملين (46 نشاطاً فرعياً)، والتحويلات الجارية، التي ليس لها مقابل على مختلف أنواعها، والتكوين الرأسمالي، والتي عن طريقها يمكن

إعداد هذا الحساب والجدول، كذلك فان تقديرات الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص تعتبر عملية مكملة لهذا الحساب أو الجدول.

وقد صنفت الأنشطة الإقتصادية إلى 14 نشاطاً رئيسياً و(46) نشاطاً فرعياً، كما صنف التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي حسب نوع النشاط الإقتصادي في جداول مستقلة، وبالإضافة إلى ذلك أجري هذا التصنيف للنشاط الإقتصادي على النفقة الرأسمالية في جداول مزدوجة، من أجل تسهيل عملية التخطيط وإتخاذ القرارات الصائبة.

كما هناك جداول مساعدة بالأسعار الثابتة وعددها (11) جدولاً مقسمة إلى سبع مجموعات تختص بالنقاط التالية:

1. الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (جدول واحد).
2. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (جدولين).
3. الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي الحقيقي (جدول واحد).
4. الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص الحقيقي (جدول واحد).
5. التكوين الرأسمالى الثابت الإجمالي الحقيقي (جدولين).
6. السكان والقوى العاملة (جدول واحد).
7. التوظيف (ثلاثة جداول).

ونظر لأهمية القطاع العام في الاقتصاد الليبي وتطبيق الاشتراكية، فقد وجه مكتب الحسابات القومية اهتماما خاصا لهذا القطاع العام، وخصص له حسابات لوحده، أطلق عليها اسم **حسابات القطاع العام**، أي حسابات المؤسسات وهيئات الأعمال والإدارة العامة، التي توضح دور السلطات العامة في تزويد الاقتصاد بمختلف السلع والخدمات، وكذلك بمتطلباتها من الموارد الإقتصادية من أجل الإنتاج، وإظهار مختلف الوسائل التي تستخدمها السلطات العامة، لتمويل الإنتاج والاستهلاك

والتكوين الرأسمالي، وتبرز الظواهر التضخمية والانكماشية التي تحدث، والدور الذي تحدثه هذه السلطات في إعادة توزيع الدخول، ولهذا خصص لها قسمين منفردين على المستوى التجميعي والتطبيقي.

وتشمل الحسابات المجمعة للقطاع العام ما يلي:

أ. حساب الإنتاج المجمع لمؤسسات الأعمال العامة.
ب. حساب الإنتاج المجمع لمنتجي خدمات الدولة.
ج. حساب الدخل والإنفاق للقطاع العام.
د. حساب تمويل رأس المال المجمع للدولة.

كما وضعت جداول تفصيلية للقطاع العام، وهو ما لم يكن في النظام الجديد للحسابات القومية للامم المتحدة، وتشتمل هذه الجداول التفصيلية على ما يلي:

أ. جداول الإنتاج لمنتجي خدمات الدولة (سبعة جداول).
ب. جداول الدخل والإنفاق (أربعة جداول).

ويمكن على هذا الأساس القول بأن بيانات القطاع العام في الجماهيرية تتصف بالدقة، بحيث يمكن اعتبارها حسابات دقيقة اكثر منها بيانات إحصائية، وذلك للاسباب التالية:

أ. تعتمد على البيانات النهائية للحسابات الختامية للموازنة العامة (للميزانية التسييرية الادارية) والمخصصات الاضافية بقوانين ميزانية التنمية، ميزانيات البلديات (46 بلدية)، وميزانيات الهيئات الادارية المستقلة (24 هيئة) وميزانيات صناديق التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وميزانيات مؤسسات قطاع الأعمال (9 مؤسسات)، وكذلك ميزانيات الشركات العامة.

ب. يقوم مكتب الحسابات القومية بإعداد تحليل شامل ومفصل يتناول التقسيم الإقتصادي والوظيفي لجميع الحسابات الختامية للميزانيات السالفة الذكر، بجميع مستوياتها وتفصيلاتها المختلفة، لخدمة أغراض التحليل المالي والتخطيط الإقتصادي.

وأخيراً أفرد قسم خاص عن نصيب الفرد الواحد من المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية الأساسية، أحدهما بالأسعار الجارية والثاني بالأسعار الثابتة، وقد اشتمل الجدول الأول على (34) متغيراً رئيسياً، يتناول فيها الإنتاج والدخل والإنفاق والايرادات والتحويلات والتمويل، بينما يشتمل الجدول الثاني على (ثمانية) متغيرات رئيسية تتناول الدخل والإنفاق، وفي شهر الحرث (نوفمبر) 1981 صدرت نشرة موسعة للحسابات القومية للفترة الزمنية (1971 – 1979)، وتقديرات لعام 1980، ثم تلتها في عام 1984 نشرة أخرى معدلة للحسابات القومية للسنوات 1971 – 1980، وتقديرات لعامي 1981 و1982، وبما أن هذه الاخيرة تكاد تكون مكملة للاولى، فإنه يمكن القول بان هاتين النشرتين تميزتا بالشمول من ناحية تغطية معظم الجداول الإحصائية الأساسية في الحسابات القومية، بالإضافة الى هذا تضمنت مقدمتها الموحدة مختصراً كاملاً لهيكل النظام الجديد للحسابات القومية للامم المتحدة، من وضعية الاقتصاد الوطني والحسابات والجداول التي يتطلبها إعداد النظام.

وكما أشير الى أن بداية السبعينات قد شهدت التطبيق الأولي للنظام الجديد، إلا أن هذه النشرات الحالية قد تضمنت تطورات وإضافات هامة على البيانات المنشورة سابقا مع تعديلات في بعض الأنشطة والمتغيرات في السنوات 1978 – 1980، ومن ابرز هذه التطورات ما يلي:

1. إضافة الجداول المساعدة في النظام بالأسعار الثابتة.
2. إضافة قسم خاص بنصيب الفرد من المتغيرات الإقتصادية والاجتماعية بالأسعار الجارية والأسعار الثابتة.

3. عرض بيانات تفصيلية لنشاط القطاع العام في الجماهيرية.
4. اعداد الحسابات الاربعة الموحدة للدولة، وفقا لما جاء في النظام الجديد.
5. شمول النشرة على 70 جدولاً من الجداول المساعدة والمكملة بالأسعار الجارية.
6. الإعتماد على التصنيف الصناعي الموحد الدولي المعدل (revised I.S.I.C) مع إجراء بعض التعديلات التي اقتضتها الظروف المحلية للاقتصاد، ومن أهمها:

أ. إبراز نشاط استخراج النفط والغاز الطبيعي بشكل مستقل، نظرا لأهمية هذا النشاط في هيكل الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والى كونه يمثل الجزء الاعظم من صادرات الجماهيرية الى العالم الخارجي.
ب. تخصيص نشاط مستقل لكل من الخدمات التعليمية والخدمات الصحية، لاهتمامات الجماهيرية في تنمية الموارد البشرية، ودورها في عملية التحولات الجارية.
ج. إبراز نشاط الحكومة العامة في نشاط منفصل باسم الخدمات العامة (أي باستثناء ما جاء في النقطة السابقة ب اعلاه)، في حين تم شمول نشاط الخدمات الخاصة الأخرى في قطاع مستقل.
د. تغطية ملكية المباني السكنية بنشاط مستقل، نظراً لوضعها الخاص في الجماهيرية في ظل مقولة البيت لساكنه.

1-2-3- تجربة السنوات 1980 – 1985:

وأصدر قسم الحسابات القومية بأمانة التخطيط في شهر الفاتح سبتمبر 1987 آخر نشرة للحسابات القومية تتضمن الفترة 1980 – 1985، وعلى الرغم من الاشارة الى أن هذه المطبوعة قد صدرت على انها نشرة موجزة، إلا أنها تضمنت ولاول مرة إعداد الحسابات القومية بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لسنة 1980، كذلك فقد اشتملت على إعداد الحسابات الأربع الرئيسية التي أوصى نظام الحسابات القومية للامم المتحدة بإعدادها وهي: حساب الناتج والإنفاق المحلي الاجمالي،

حساب الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته، حساب تمويل رأس المال وحساب العمليات الخارجية.

بالإضافة الى هذا فقد اشتملت هذه المطبوعة على الجداول المساعدة بالأسعار الجارية والثابتة (9 جداول): منها خمسة جداول بالأسعار الجارية هي: الإنفاق على الناتج المحلي الإجمالي، الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الإقتصادية، عوامل الدخل المحلي والدخل القومي والناتج القومي الإجمالي والعمليات الخارجية، أما الجداول التي جرى إعدادها بالأسعار الثابتة لسنة 1980 فهي ثلاثة:

أ. الإنفاق على الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي.
ب. الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الإقتصادية.
ج. التكوين الرأسمالي الثابت الإجمالي الحقيقي حسب الأنشطة الإقتصادية، كذلك تم إعداد جدول لإحصاءات الاستخدام حسب الأنشطة الإقتصادية، موزعا بين العاملين من الليبين وغير الليبين.

والملاحظ على هذه البيانات المنشورة أنها غطت فترة خطة التحول الإقتصادي والاجتماعي 1981 - 1985، بالإضافة إلى سنة الأساس 1980، كذلك فقد أشير في المقدمة إلى ما يؤكد تواصل الجهود لإعداد الحسابات المطلوبة وفق النظام الجديد للحسابات القومية للأمم المتحدة حسب الطريقة التالية:

2) طريقة القيمة المضافة في حساب الناتج / الدخل في ليبيا

القيمة المضافة:

هي قيمة الإنتاج والخدمات التي تضيفها الوحدة الإنتاجية إلى قيمة ما استخدمته من مواد ومستلزمات أثناء عملياتها الإنتاجية، أي بمعنى آخر إنها القيمة الإنتاجية التي خلقتها الوحدة الإنتاجية وأسهمت بها في تكوين الناتج/الإنتاج الوطني، وعليه **تحدد القيمة المضافة الإجمالية وفقاً للمعادلة التالية:**

القيمة المضافة الإجمالية = قيمة الإنتاج الإجمالي، مخصوماً منها قيمة الاستخدامات الوسيطة.

القيمة المضافة الصافية = صافي قيمة ما حققته الوحدة الإنتاجية خلال فترة زمنية معينة (سنة) والتي أسهمت به في الإنتاج / الناتج الوطني.

والقيمة المضافة الصافية تشمل عدة أنواع من عوائد عناصر الإنتاج وهي (الأجور والمرتبات، الريع، الفائدة، الأرباح، الضرائب والرسوم....إلخ).

كما وتحسب القيمة المضافة الصافية بإستبعاد الإهلاكات للأصول الثابتة من القيمة المضافة الإجمالية.

القيمة المضافة الإجمالية – الإهلاكات = القيمة المضافة الصافية.

وتتجسد أهمية إستخدام معيار القيمة المضافة الإجمالية لحساب الناتج/الدخل، أو لتقييم كفاءة أداء الوحدات الإنتاجية، فيما تحققه وتساهم به من إنتاج/منتجات في تكون الناتج المحلي من جهة، وفيما تساهم به في تلبية حاجات المجتمع المتنامية من جهة ثانية، كما يمكن اعتبار معيار القيمة المضافة الإجمالية مؤشراً للفاعلية الاقتصادية، بما يقدمه من معطيات حول ظروف مكافآت عناصر الإنتاج

وخاصة قوة العمل، وظروف تحديد المصروفات المالية والظروف المالية لتجديد رأس المال، وظروف تحصيل الفائض المتمثل في نتيجة الإستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ولا يخلو استخدام معيار القيمة المضافة من بعض السلبيات: فمقارنة عدة أرقام لمؤشر القيمة المضافة الإجمالية للوحدات الإنتاجية خلال عدة دورات مالية لا تمكن من الحكم على تطور كفاءة الأداء للوحدة الإنتاجية، إذ قد ترتفع قيمة المؤشر دون أن تكون دليلاً على حسن إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة.

فمثلاً في حالة إفتراض بقاء مستوى التشغيل على حاله، فقد ترتفع القيمة المضافة الإجمالية، إما بسبب إرتفاع رقم الأعمال، نتيجة لإرتفاع الأسعار، أو لانخفاض قيمة الإستخدامات الوسيطة، نتيجة لإنخفاض أسعار شراء مستلزمات الإنتاج، وفي الواقع فإن ارتفاع القيمة المضافة الإجمالية في الحالتين السابقتين، لا يعكس تحسن مستوى أداء الوحدات الإنتاجية أو الإقتصاد الوطني.

وتحسب **كفاية استخدام الوحدة الإنتاجية / الاقتصاد الوطني للموجودات** المتاحة من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة الإجمالية في الفترة } (t)}{\text{قيمة الأصول الثابتة الإنتاجية خلال الفترة } (t)}$$

أما كفاية المبيعات فتحسب من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة الإجمالية في الفترة } (t)}{\text{قيمة المبيعات خلال الفترة } (t)}$$

كما وتحسب كفاية رأس المال المستثمر من خلال العلاقة التالية:

$$\frac{\text{القيمة المضافة الإجمالية في الفترة (t)}}{\text{قيمة رأس المال المستثمر في المشروع}}$$

الخلاصـــة:

طريقة الإنتاج في حساب الناتج الإجمالي:

1) الإنتاج الإجمالي:

1–1– الإنتاج المسوق.

1–2– إنتاج العائلات المستهلك ذاتياً.

1–3– تكوين رأس المال الثابت للحساب الخاص (المخزون).

1–4– الإنتاج الذاتي (أنواع مختلفة من الإنتاج).

2) الإستهلاك الوسيط:

2–1– الإستهلاك الوسيط وتعويضات العاملين.

2–2– الإستهلاك الوسيط والإنفاق الاستهلاكي للعائلات.

2–3– الإستهلاك الوسيط وتكوين رأس المال.

3) القيمة المضافة الإجمالية.

4) القيمة المضافة الصافية.

وتساوي القيمة الإجمالية مخصوماً منها إهلاك الأصول الثابتة، وهي الفائض الذي يوزع على عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية، وهو ما يساوي الناتج/ الدخل الصافي بسعر التكلفة.

المبحث الثاني

تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الزراعة الصيد والغابات وصيد الاسماك

يندرج تحت هذا النشاط كافة المنشآت والأنشطة الداخلة في الإنتاج الزراعي والحيواني والخدمات الزراعية، الصيد البري والغابات وصيد الأسماك، ويثير التداخل فيما بين بعض الأنشطة الزراعية من جهة وأنشطة الصناعات التحويلية والنقل والتجارة من جهة أخرى مشاكل عدة في كيفية التمييز بينها وادخالها ضمن نشاطها المعتاد أو المحدد.

1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة:

إن الإنتاج الزراعي والحيواني يشمل المحاصيل الحقلية، الفواكه، الخضراوات، تربية المواشي وإنتاج الحليب، الصوف، العسل ...الخ، وقد تم ربط الإنتاج الزراعي والحيواني سوية نظرا لتداخل أنشطتها، وقيام المزارعين بكلا النشاطين في ذات الوقت من أجل تحقيق دخل اضافي.

إن الإنتاج الاجمالي للمحاصيل الزراعية كافة يشمل قيم المحاصيل المحصودة أوالمنتجة فعلاً والتي جرى:

أ. بيعها في السوق.

ب. المستخدمة كمدفوعات للأجور والرواتب العينية.

ج. المستهلكة ذاتيا من قبل المزارعين.

د. المضافة الى المخزون.

أما الإنتاج الإجمالي الحيواني فيشمل قيم الحيوانات المذبوحة، والمصدرة للخارج، وقيم المنتجات الحيوانية مثل: الحليب والبيض، الصوف والعسل...الخ، مضافا اليها قيم التغير في الموجودات من الحيوانات معدلة بالواردات منها، ولا يشمل نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية إنتاج اللحوم ضمن قطاع الزراعة، بل يدخل ضمن نشاط الصناعة الغذائية.

أما إنتاج اللحوم للاستهلاك الذاتي للمزارعين، فلا يحبذ فصله عن الإنتاج الحيواني ضمن قطاع الزراعة.

هذا ويطرح النظام معالجة بعض الأنشطة ذات الصلة بالإنتاج الزراعي والحيواني وفق الاعتبارات التالية:

1. إعتماد النظام للسنة التقويمية وليس السنة/الموسم الزراعي، لهذا يجب تعديل البيانات وفقا لذلك، على الرغم من الصعوبات في تقييم الإنتاج المحصود والمستلزمات/الاستهلاك الوسيط.
2. يعني بالحيازة الزراعية، كوحدة إنتاجية، تلك الأراضي المستخدمة كلياً أو جزئياً في الإنتاج الزراعي والحيواني، والتي تدار من قبل شخص واحد أو أكثر.
3. يوصي النظام بعدم شمول الإنتاج القائم غير المحصود في حساب قيم الإنتاج للسنة المعنية، وكذلك عدم حساب قيم المحاصيل المحصودة والمستخدمة كإستهلاك في قيمة الإنتاج الإجمالي.
4. شمول الأنشطة الإنشائية التي يقوم بها المزارعون لأنفسهم ضمن قيم الإنتاج الإجمالي الزراعي، مثل الانشاءات والأبنية، الطرق وحفر الآبار، وتوسيع مساحات البساتين وتشجيرها بالحمضيات والزيتون والنخيل والأعناب (حتى

تكون منتجة)، وفي حالة توفر بيانات تفصيلية عن هذه الأنشطة فإنه يفضل فصلها ودمجها في الإنتاج الإجمالي لقطاع التشييد مع مراعاة مستلزمات إنتاجها.

5. يندرج في الإنتاج الإجمالي للزراعة، بعض الأنشطة التحويلية البسيطة التي يقوم بها المزارعون في داخل المزارع، وتشتمل هذه الأنشطة على تحضير الأعلاف، تقشير اللوز والجوز، صنع الجبنة والزبدة من الحليب، صنع العصير من العنب، صنع السكر من قصب السكر وما شابه من أنشطة أخرى.

1-2- الخدمات الزراعية:

وتشتمل على الخدمات المقدمة للزراعة، على أساس أجر محدد، أو على أساس عقود تتضمن مكافحة الحشرات والأراضي، القيام بعملية الحصاد، تعبئة وتهيئة المحاصيل، وتقديم المعدات الزراعية مع سائقيها على أساس الايجار (Leasing).

ولا يدخل في الخدمات الزراعية تأجير المكائن والآلات الزراعية بدون سائق، الخدمات البيطرية، أو نقل السلع الزراعية، وعادة ما يعتمد على توفر مسوحات بالعيّنة لسنة معينة عن المؤسسات التي تقدم هذه الخدمات، سواء كانت حكومية أو شبه حكومية، لحساب إنتاج هذه الخدمات وإستهلاكها الوسيط.

1-3- الصيد البري:

ويشمل القنص والصيد بالأفخاخ، ويستثنى الصيد البري كرياضة أو تسلية، وتندرج هذه الأنشطة ضمن الزراعة لارتباطها بهذا النشاط من ناحية ولصعوبة فصل بياناتها الإحصائية، اذ تتم مزاولة النشاط في المناطق الزراعية من ناحية أخرى، ولابد من توفير بيانات لكل منها، بالإضافة الى تحويلها الى كميات من اللحوم المنتجة والجلود وما شابه.

1-4- الغابات:

ان الإنتاج الرئيسي للغابات يتضمن الأخشاب المقطوعة، وتحضيرها كألواح، ونقلها بواسطة نفس المؤسسة المنتجة الى المشترين، كما تعتبر العناية بأشجار الغابات والمحافظة عليها تعتبر جزءاً من الإنتاج المقدم كخدمات للغابات، تقطيع الأشجار للأستخدام الذاتي من أجل التدفئة أو للبناء تعتبر جزءاً من الإنتاج في هذا النشاط، بما في ذلك جمع الثمار البرية والجذور.

1-5- صيد الأسماك:

ويشمل الإنتاج كل أنواع الأسماك والحيتان، وصيد اللؤلؤ والاسفنج سواء من البحار والمحيطات والأنهار أو من مزارع الأسماك، ان العمليات التي تتم على المنتجات السمكية على ظهر قوارب الصيد والمصانع الخاصة على ظهر السفن مثل التمليح والتجميد تعتبر جزءاً من هذا النشاط، مع عمليات التخزين، التي تقوم بها مؤسسات الصيد، وما شابه من عمليات تتصل بعملية صيد الأسماك.

2) تجربة الجماهيرية:

2-1- نشاط الزراعة والغابات وصيد الأسماك:

يجرى تقدير القيمة المضافة الاجمالية في النشاطات الزراعية والغابات وصيد الأسماك وفقاً لطريقة الإنتاج، ويشتمل الإنتاج الإجمالي الزراعي على ثمانية مكونات رئيسية:

أ. الحبوب (القمح، الشعير والذرة).
ب. البقول والبذور الزيتية (الفول الجاف، الحمص، البازلاء، الفول السوداني).
ج. الخضراوت (بكافة أنواعها: 24 سلعة).

د. الفواكه (وتشمل حوالى 14 سلعة).

ه. الزيتون.

و. التبغ

ز. العلف الأخضر (البرسيم، التبن وبقوليات العلف).

ح. دعم/ اعانات أسعار المحاصيل الزراعية (دعم أسعار المنتجين).

ويعتمد أساساً على البيانات المقدمة من أمانة الزراعة واستصلاح الأراضي، سواء بتوفير بيانات مباشرة عن الإنتاج أو تقديرات للمساحات المزروعة، (الإنتاجية/ هكتار)، أوعدد الأشجار المثمرة، متوسط إنتاجية الشجرة.

أما الإنتاج الحيواني فإنه يشتمل على ستة بنود رئيسية، يغطي الإنتاج الإجمالي فيها ما يلي:

أ) اللحوم (الضأن، الماعز، البقر، الإبل، الدواجن ولحوم أخرى).

ب) الجلود والصوف والشعر والوبر (7 أصناف).

ج) الألبان (حليب الضأن، الماعز، البقر والإبل).

د) البيض.

ه) العسل.

و) التغير في المخزون الحيواني.

كذلك يتضمن النشاط، تقديرات للإنتاج الاجمالي والقيمة المضافة للغابات وصيد الأسماك.

إن المشكلة الأساسية التي تواجه إعداد تقديرات لقيمة الإنتاج الإجمالي تكاد تنحصر في غياب الإحصاءات الزراعية لكافة مكونات النشاط، بإستثناء بعض التقديرات التي تخص إنتاج القمح والشعير، وفيما عدا ذلك فإن كميات الإنتاج لكافة المحاصيل الزراعية وبيانات الثروة الحيوانية والغابات وصيد الأسماك فإنها تكاد تكون

تقديرات مبنية على السلسلة الزمنية للفترة 1975- 1981، بالإضافة الى ذلك فان أسعار المزرعة أو التكلفة هى الأخرى مجرد تقديرات تخمينية، بسبب غياب بيانات للأسعار من أمانة الزراعة، ولذا يلجأ إلى إعتماد أسعار بيع المحاصيل الزراعية وغيرها للمستهلك، ويتم تقدير هوامش النقل والتجارة وصولا لأسعار المزرعة أو التكلفة.

وتجدر الاشارة إلى أنه جرت في الجماهيرية عملية تعداد زراعي في عام 1974، حيث توفرت مجموعة جيدة من الإحصاءات الزراعية الشاملة، في حين أن تعداد حديث للزراعة جرى في عام 1987، وهكذا توفرت بيانات وإحصاءات زراعية عن بعض المحاصيل مثل القمح والشعير وأعداد الأشجار المثمرة، وأعداد الحيازات الزراعية ومساحاتها حسب بلديات الجماهيرية.

2-2- الإستهلاك الوسيط في الإنتاج الزراعي:

إن المشكلة الأساسية الثانية، تكمن في عملية إعداد تقديرات للإستهلاك الوسيط للنشاط الزراعي والحيواني، وأهم مكوناتها ومصادرها كالتالي:

أ) **الأسمدة:** إعتمدت معظم تقديرات الاستهلاك منها على البيانات التي كانت متاحة من أمانة الخزانة، ضمن بند الإعانات، وفي حالة غيابها يلجأ الى تقدير قيم الأسمدة (الخام والمصنوعة) من إحصاءات التجارة الخارجية، بعد إضافة الرسوم الجمركية والهوامش التجارية وتكاليف النقل والتخزين، وقد استخدمت نصف أرقام القيمة والكميات من الواردات من هذه الأسمدة بعد تعديلها بالرسوم الجمركية والهوامش التجارية.

ب) **المبيدات الحشرية:** إستخدمت نصف أرقام القيمة والكميات من الواردات من هذه المبيدات بعد تعديلها بالرسوم الجمركية والهوامش.

ج) **البذور:** هناك نوعان من البذور المستخدمة في العمليات الزراعية لمختلف المحاصيل.

1. **البذور المستوردة:** ويعتمد في تقديراتها على إحصاءات التجارية الخارجية، حيث يتم الحصول على بيانات نصف سنوية، وتجمع بيانات النصف الثاني من كل سنة مع بيانات النصف الأول، نظراً لبدء الموسم الزراعي في شهر الفاتح/ سبتمبر وإنتهائه في شهر المريخ/ مارس، وتشتمل البيانات على كل من البنود التالية: بذور الزراعة، نباتات وبصليات حية، زهور وبراعم وأغصان، بطاطس للزراعة، وتعدل بيانات القيمة بإضافة الرسوم الجمركية وهوامش النقل والتجارة.
2. **البذور المحلية:** حيث تعتمد نسب تقديرية لكميات البذور من الإنتاج الاجمالي للسنة، باعتبار أنها تخصص لعمليات الزراعة، ويجري تقييم هذه الكميات المقدرة بأسعار التكلفة على افتراض أنها استخدمت ضمن ((المزرعة الواحدة)) وبالتالي لا يضاف عليها هوامش للنقل والتجارة.

د) الكهربـــاء:

يجرى تقدير قيمة الكهرباء المستخدم في النشاط الزراعي بالإعتماد على بيانات من أمانة الزراعة، بالإضافة الى بيانات عن الطاقة الكهربائية المباعة لاستخدامات القطاع الزراعي بالأسعار التشجيعية المحددة من قبل أمانة الكهرباء.

هـ) الوقود والزيوت:

يقدم الوقود والزيوت الى المزارعين بأسعار خاصة معفاة من الرسوم، وقد كانت أمانة الخزانة توفر بعض هذه البيانات عن قيم الوقود والزيوت المباعة للنشاط الزراعي بالأسعار الخاصة المشار اليها، إلا أن عدم إنتظام توفر مثل هذه البيانات، إستلزم إجراء تقديرات مبدئية عن استهلاك الوقود والزيوت على ضوء تقديرات السنوات السابقة.

و) النفقات الأخرى:

تمثل هذه النفقات مواد التعبئة والتغليف، صيانة وتصليح المعدات والمكائن الزراعية.

المبحث الثالث

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التعدين والاستخراج (المعادن)

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

أ. يشمل هذا القطاع كافة المؤسسات المصنفة تحت المجموعة الثانية من التصنيف الدولي للانشطة الصناعية (ISIC)، حيث يتضمن نشاطها استخراج وتحضير المواد لعمليات أخرى، كالمواد الصلبة (الفحم والحديد)، والسوائل مثل (النفط الخام والغازات مثل الغاز الطبيعي)، وبالتالي فهو يشمل العمليات التعدينية تحت الأرض وعلى السطح، هذا ويندرج في الإنتاج الإجمالي كافة الأنشطة التعدينية والاستخراجية، التي تقوم بها الاسر لاستخدامها الخاص، سواء كان الناتج موجها كلياً لاستخدامها الخاص، أو توجه جزء منه للبيع في السوق.

ولابد من الإشارة الى أن توفر البيانات الإحصائية التفصيلية عن بعض الأنشطة الأخرى يكاد يكون عاملا هاماً في استبعاد مثل هذه الأنشطة التي تقوم بها المؤسسات التعدينية والحاقها بالنشاط التي تعود اليه، على سبيل المثال: عمليات تحضير موقع المنجم (لقطاع التشييد)، البحث والتنقيب عن المعادن (خدمات أعمال) الكهرباء المنتج والمباع للغير (قطاع الكهرباء)، تعبئة مياه الينابيع الطبيعية (صناعة تحويلية)، تهذيب وتكسير الاحجار لمؤسسات إنتاج الآجر بأنواعه المختلفة (صناعة تحويلية)، خدمات أنابيب النفط (قطاع النقل والمواصلات)، وتوزيع الغاز الطبيعي

(قطاع الكهرباء)، أما اذا لم تتوفر بيانات مستقلة عنها فإنها تلحق بقطاع التعـدين، إلا تلك الأنشطة المقدمة من قبل مؤسسات أخرى وفق عقود أو مقابل أجور محددة.

ب. تتوفر بيانات عن كميات وقيم إنتاج النفط الخام والغاز، سواء من قبل الشركات المنتجة أو الإدارة العامة المانحة لعقود الامتياز، حيث تستلم الضرائب والأتاوات، أومن خلال الحسابات الختامية السنوية للشركات أو الحكومة، كذلك فإن المسوحات السنوية الواجب القيام من قبل مؤسسات التعدين الكبرى، توفر هي الأخرى البيانات المطلوبة عن الإنتاج والاستهلاك الوسيط والعمالة والاجور وغيرها، أما الأنشطة التي تقوم بها مؤسسات تعدينية صغيرة خاصة، مثل الإنتاج الإجمالي للأحجار، الرمل، الحصى، فإنه يمكن الإعتماد بطريقة مباشرة على حجم المستخدم منها خلال العام في قطاع البناء والتشييد، هذا وتجدر الاشارة الى أن حسابات بعض الشركات تقوم بتسجيل عمليات الاستكشاف والتنقيب عن المعادن باعتباره نفقات رأسمالية، بينما يعتبرها نظام الامم المتحدة للحسابات القومية على أنها استهلاك وسيط، وبالتالي لابد من تحويلها إلى النفقات الجارية.

2) تجربة الجماهيرية في قطاع التعدين والاستخراج:

على ضوء الأهمية الخاصة والمتميزة لنشاط استخراج النفط الخام والغاز في الجماهيرية، فقد جرى تجزئة هذا القطاع الى نشاطين: يتعلق الأول باستخراج النفط والغاز الطبيعي، بينما يتحدد القطاع الثاني "التعدين والمحاجر الأخرى" وهذا بالطبع أمر له خصوصيته، على الرغم من انه يختلف عن توصيات نظام الحسابات القومية للامم المتحدة، أو التقسيم الدولى للانشطة الإقتصادية، حيث أن من المتوقع أن يؤدي هذا الإجراء الى توفير بيانات تفصيلية ومستقلة عن هذا النشاط بجزئيه، تساهم في اعداد الحسابات المطلوبة في النظام، وعليه فإنه سوف يتم القاء الضوء على هذين النشاطين كل على حدة كالتالي:

2-1- قطاع إستخراج النفط والغاز الطبيعي:

ينحصر نشاط هذا القطاع من عنوانه الواضح بالمؤسسات والشركات العاملة في مجال استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي ونقله وتصديره للخارج، أو توجيه جزء من إنتاجه نحو استخدامات الصناعات التكريرية والصناعات البتروكيماوية.

ومنذ السبعينات قامت مصلحة التعداد والإحصاء باعداد استمارات سنوية تجمع من خلالها بيانات تفصيلية شبه كاملة عن انشطة وعمليات الشركات المنتجة، أو الشركات التي تقدم الخدمات المتصلة بالنشاط، ويصدر سنويا كتيب **"نتائج البحث السنوي لقطاع إستخراج النفط"** مع ملحق خاص بنشاط الشركات العاملة في مجال تقديم الخدمات الفنية لصناعة استخراج النفط، وبهذا فإنه يمكن القول أن البيانات الأساسية المطلوبة لحساب القيمة المضافة الإجمالية وفق طريقتي الإنتاج والدخل يمكن تقديرها من نتائج هذا البحث السنوي.

وهذا الأمر ينطبق على حساب القيم المضافة الاجمالية بالأسعار الجارية، حيث أن الحساب بالأسعار الثابتة في قطاع النفط الخام، يتطلب تفصيلات اكثر بشأن الإنتاج شهرياً أو فصلياً، حسب الكثافة والأسعار الخاصة بكل نوع من الكثافات للنفط الخام.

ومن خلال إعتماد مصدر البيانات هذا، فإن تقديرات القيمة المضافة الإجمالية بطريقة الإنتاج يتم حسابها وفق أسلوبين:

الأول حساب قيمة الإنتاج من النفط الخام والغاز الطبيعي (شاملاً على قيم الإنتاج المحولة لمصافي التكرير المحلية في الزاوية والبريقة)، مضافاً إليها قيمة الخدمات المتصلة بإنتاج النفط (الخدمات الفنية الجيوفيزيائية والحفر وخدمات آبار النفط وصيانة وخدمات أنابيب النفط وغيرها)، ثم استبعاد قيم الاستهلاك الوسيط لكل من شركات الإنتاج والخدمات.

أما الاسلوب الثاني فهو حساب قيم الصادرات من النفط الخام (مقومة بالأسعار الرسمية المعتمدة من قبل الحكومة، وهي أسعار البيع لمختلف زبائن الحكومة)، وقيم صادرات الغاز، كذلك يضاف إلى ذلك قيم الخدمات المختلفة التي قدمت الى القطاعات والأنشطة الإقتصادية الأخرى.

وعلى الرغم من اختلاف نتائج تقديرات القيمة المضافة الاجمالية بين هذين الاسلوبين، كما هو وارد في تقديرات سنة 1980 – 1985 كما في الجدول رقم (57) الخاص بتقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النفط، إلا أن الفروقات تكاد تكون طفيفة، إذ كانت نتائج التقدير للقيمة المضافة الاجمالية وفقا للأسلوب الأول تتجاوز التقديرات في الأسلوب الثاني بنسبة تقل عن 2% في كلتا السنتين، وهذا الاحتمال للخطأ بين التقديرين مقبول إحصائياً.

جدول رقم (57) تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع النفط للسنوات **1980 و 1985**

مكونات طريقة الإنتاج:	1980	1985
1.1 قيمة الإنتاج الإجمالي:	6801.2	3466.1
– النفط الخام والغاز الطبيعي (1)	6652.8	3350.0
– الخدمات المتصلة بإنتاج النفط (2)	148.4	116.1
قيم الاستهلاك الوسيط:	229.3	271.7
– النفط الخام والغاز الطبيعي	162.8	213.7
الخدمات المتصلة بإنتاج النفط	66.5	58.0
القيمة المضافة الاجمالية:	6571.9	3194.4
– النفط الخام والغاز الطبيعي	6490.9	3136.3
– الخدملت المتصلة بإنتاج النفط	81.9	58.1
2-1 قيمة االإنتاج الاجمالي:	6652.8	3350.0
– الصادرات من النفط الخام (1)	6486.4	3184.3
الصادرات من الغاز الطبيعي	0.0	9.7
– قيمة الإنتاج المستخدم في	.	

- صناعة المنتجات النفطية (1)	184.0	162.7
- التغير في المخزون (-)	44.2	19.1
- الخدمات المقدمة للغير	26.6	11.4
الاستهلاك الوسيط:	162.8	213.7
- المواد المستهلكة	36.2	50.4
- الخدمات والنفقات الجارية الأخرى	126.6	163.3
القيمة المضافة الاجمالية:	6490.0	3136.3

1. يشمل قيمة الإنتاج المصدر (مقوماً بأسعار بيع النفط الخام من قبل الحكومة، وقيمة النفط الخام المحول لمصفاة الزاوية والبريقة (مقوماً بأسعار رمزية خاصة)، لا تتوفر بيانات عن كمية الغاز المنتج، ولا الأسعار المستخدمة في تقييم الإنتاج سنة 1985.
2. تشمل عمليات الوحدات العاملة في مجال تقديم الخدمات الفنية كالخدمات الجيوفيزيائية والحفر والخدمات الأخرى، مثل خدمات آبار النفط، وصيانة وخدمات أنابيب النفط.

المصدر: أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط الإقتصادي، قسم الحسابات القومية.

وتجدر الاشارة الى أن هناك **امكانية حساب القيمة المضافة الاجمالية في قطاع النفط وفقاً لطريقة الدخل**، حيث تتوفر معظم البيانات الإحصائية المطلوبة (تعويضات العاملين + حصة الحكومة من العائدات النفطية + حصة الشركات من العائدات + اهلاك رأس المال الثابت)، وذلك من ذات المصادر المشار اليها، الى جانب بيانات من تقديرات ميزان المدفوعات والمالية العامة.

2-2- نشاط التعدين والمحاجر الأخرى:

كما أشير في شمولية الأنشطة الداخلة في مجال التعدين، فإن هذا النشاط قد تم إبرازه مستقلا عن استخراج النفط والغاز، ليشمل عمليات تعدينية، أهمها استخراج الاحجار والجبس والطين ومواد البناء الأخرى، بالإضافة إلى استخراج الملح، ولا تتوفر بيانات إحصائية عن المؤسسات العاملة في النشاط أو الإنتاج المتاح، لذلك فان التقديرات المعدة عن هذا النشاط تعتمد على مجموعة من الافتراضات غير المباشرة، تتصل بحساب نسبة تقديرية(حوالي 4%) من مجموع الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد والبناء (باستبعاد عمليات استصلاح الأراضي وإستزراعها)، واعتبارها كقيمة لمجموع الإنتاج الإجمالي لنشاط التعدين والمحاجر الأخرى (عدا الملح)، بالإضافة إلى ذلك تجري عملية تقديرية أخرى بافتراض أن مجموع الاستهلاك الوسيط يمثل نسبة مقدرة حوالي 20% من مجموع الإنتاج الإجمالي المقدر لهذا النشاط.

وبذلك تحتسب القيمة المضافة الاجمالية بطريقة الإنتاج، كذلك تستخدم تقديرات معدة عن عدد العاملين في هذا النشاط خلال السنوات 1980- 1985، لتضرب في تقديرات متوسط الأجر للعاملين بهذا النشاط، لحساب تعويضات العاملين، بالإضافة الى تقدير نسبة للإهلاك (20%) من القيمة المضافة الاجمالية للوصول الى تقديرات وفق طريقة الدخل.

أما عن إنتاج الملح فإنه تتوفر بيانات (غير موثقة) عن كميات الإنتاج الإجمالي وتقيّم بأسعار المنتج، وتستخدم نسب افتراضية مماثلة لحساب القيمة المضافة الاجمالية وبقية توابعها ومكوناتها (الاستهلاك الوسيط، تعويضات العاملين، إهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل).

وفي الجدول التالي تظهر تقديرات نشاط التعدين والمحاجز الأخرى في سنة 1980 و1985.

جدول رقم (58) تقديرات نشاط التعدين والمحاجر سنتي 1980 و1985

البيان	استخراج الاحجار وغيرها		ملح الطعام		المجمـــــوع	
	1980	1985	1980	1985	198 0	1985
قيمة الإنتاج الإجمالي	60.5	61.7	0.5	1.6	61.5	63.3
الاستهلاك الوسيط	12.1	12.3	0.1	0.4	12.2	12.7
القيمة المضافة الاجمالية	48.4	49.4	0.4	1.2	48.8	50.6
- اهلاك راس المال	9.7	9.9	0.1	0.2	9.8	10.1
- تعويضات العاملين	19.4	16.8	0.3	0.4	19.7	17.2
- فائض التشغيل	19.3	22.7	0.0	0.6	19.3	23.3

المصدر: نشاط التعدين والمحاجر الأخرى، قسم الحسابات القومية.

المبحث الرابع

تقديرات القيمة المضافة الإجمالية في قطاع الصناعات التحويلية

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

تشمل الصناعات التحويلية كافة المنشآت والمؤسسات المبوبة وفقاً للتصنيف الصناعي (ISIC) في المجموعة الثالثة، وإن العمليات التحويلية تعني التحول الميكانيكي أو الكيماوي للمواد العضوية وغير العضوية الى مواد أخرى جديدة، سواء تمت هذه العمليات بواسطة المصانع (المعدات والآلات) أو يدويا في المصانع أو في المزارع أو في البيوت.

وتعتبر عمليات التجميع للأجزاء المصنوعة للحصول على منتج صناعي جديد صناعة تحويلية، باستثناء الحالات التي تدخل قطاع التشييد والبناء، مثل تجميع

الأجزاء المصنوعة وتحويلها الى جسور، أو خزانات مياه، أو تركيب أنابيب المجاري والتدفئة المركزية.

وتثار مشاكل في تمييز ما هو نشاط صناعي أو زراعي، عندما تجري عمليات على الإنتاج الزراعي في المزارع، فان كان بالامكان توفير بياناتها فإنه يفضل إدماجها في الصناعة، وإلا فتدرج ضمن الأنشطة الزراعية، كذلك فإن كافة العمليات التي تُجْرَى على النسيج، المواد الغذائية، الملابس والمعادن، يجب أن تدرج ضمن نشاط الصناعات التحويلية، على سبيل المثال، فان القيمة المضافة الناتجة عن ذبح الحيوانات يجب أن تدرج في الصناعة التحويلية.

ونفس المشاكل تثار في ترابط نشاط الصناعة والتجارة، مثل الحاصل في صناعة المخابز والحلويات، وقيامها ذاتها بالبيع المباشر الى الجمهور، إن أساس نشاطها يندرج تحت الصناعة، وإذا أمكن فصل نشاط البيع بكل تكاليفه، فيندرج تحت نشاط التجارة، وإلا فيدخل في نشاط الصناعة.

ويعتمد في حساب مكونات الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة على الإحصاءات والمسوحات الصناعية لكل المنشآت الصناعية الصغيرة منها والكبيرة، وعادة ما تكون هذه الإحصاءات دورية شهرية أو فصلية أو سنوية تقوم بها أجهزة الإحصاء المركزية.

وتوصي بعض الدول بإجراء بحوث بالعيّنة للمنشآت الصغيرة، كذلك فان الدليل أو السجل الصناعي يعتبر مصدراً هاماً للبيانات الصناعية، وفى أغلب الدول النامية يكاد القطاع العام الحكومي يكون مصدراً موثقاً للإحصاءات الصناعية.

2-2- تجربة الجماهيرية في حساب نشاط الصناعات التحويلية:

لقد كان الإعتماد الرئيسي، في حساب القيمة المضافة الاجمالية للنشاط، على ما تصدره مصلحة الإحصاء والتعداد من نُتائج البحث السنوي الخاص بالمنشآت الكبيرة العاملة في قطاع الصناعات التحويلية منذ عام 1964 وحتى سنة 1980، اذ جرت أول عملية تعداد أو مسح عام في سنة 1965، لتشمل أنشطة التعدين، الصناعات التحويلية، التشييد والكهرباء والغاز، وتغطي البيانات معلومات عن واقع سنة 1964، وفيما يخص الصناعات التحويلية فإنه تم شمول المنشآت الصناعية الكبيرة (التى يعمل فيها 5 خمسة عمال) كل على إنفراد، وقد كانت هناك تغطية كاملة لكل المنشآت الكبيرة، في حين تم إختيار عيّنة ممثلة للمنشآت الصناعية الصغيرة، وبعد سنة 1966 وحتى 1982، فإن درجة الشمول إنحصرت في الإحصاءات الصناعية المنشورة عن المؤسسات الصناعية الكبيرة التي عرفت بأنها الوحدات التي يعمل فيها أو مرخص للعمل فيها 20 عاملا فأكثر.

ولهذا فإن العمل على حساب تقديرات القيمة المضافة الإجمالية لنشاط الصناعات التحويلية تركز على البيانات الجزئية التي توفرها الأمانة العامة للصناعة – مكتب المتابعة والإحصاء والتعاون الدولي، أو تنشر تقارير دورية سنوية في متابعة الإنتاج الصناعي للشركات والمنشآت الصناعية لقطاع الصناعة.

وتتضمن البيانات المتاحة تفصيلات عن مختلف أنواع الصناعات، مع بيانات عن قيم الإنتاج حسب السلع المنتجة، دون نشر أية بيانات عن مستلزمات الإنتاج أو تكاليفه، أو أي بيانات عن تعويضات العاملين، أو اهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل، كذلك فإن إستخلاص تقديرات القيمة المضافة الاجمالية يجري على أساس إعتماد نسب تقديرية للاستهلاك الوسيط على مستوى الصناعة، مع تقديرات لمكونات القيمة المضافة الاجمالية حسب طريقة الدخل.

وعليه فإنه لابد من القول أن غياب البيانات الفعلية أو الإحصاءات الصناعية، التي تخدم الحسابات القومية في واحد من أهم القطاعات الإقتصادية، يعتبر ظاهرة غير صحية، تستلزم الحل السريع، ومع أنه تتوفر بيانات عن قيم السلع المنتجة في مختلف أنواع الصناعات للسنوات 1986 – 1989، إلا ان هذه البيانات تعد ناقصة، ولا يمكن الاستمرار في عملية استخدام تقديرات لنسب الاستهلاك الوسيط أو غيره للوصول الى القيمة المضافة الاجمالية.

إن البيانات المتاحة عن نشاط الصناعات التحويلية للسنوات 1975-1979، والتي تم إعتمادها لحساب القيمة المضافة، تكاد تكون ناقصة للعديد من الصناعات، باستثناء بعض الصناعات، مثل صناعة المنتجات النفطية – تتوفر بيانات فعلية عن قيمة الإنتاج الإجمالي بشكل مفصل فقط، أما في الفترة 1980-1985 فإن ملف الصناعة يشتمل على بيانات فعلية عن قيمة الإنتاج لكل السلع المنتجة في الصناعات المختلفة، مصدرها الامانة العامة للصناعة (الخفيفة والثقيلة)، ولكن كما أشير حول صعوبة الحصول على البيانات الفعلية المستمدة من الحسابات الختامية للمصانع، أو حساب التشغيل، أو حساب الأرباح والخسائر، وعن الاستهلاك الوسيط، وغيرها من البيانات الأساسية، مما إقتضى تقديرها وفقا لنسب افتراضية، أو مبنية على بعض المعلومات ذات الصلة، والواقع أن بيانات قيم الإنتاج الصناعي تتضمن تفصيلات عن كافة بنود الإنتاج وللصناعات المتخصصة القائمة وفقاً للتالي:

1. صناعة المواد الغذائية وتشمل 7 صناعات: الالبان، تعليب وحفظ الخضر والفواكهة والبقوليات، تعليب وحفظ الاسماك والقشريات، طحن الغلال، الأعلاف، الخبز والحلويات وما شابه، صناعة المخابز.
2. صناعة التبغ والكبريت.
3. صناعة المشروبات.

4. صناعة الغزل والنسيج والملبوسات الجاهزة والجلود والاحذية (وتشمل 18 صناعة متخصصة، بدءاً من صناعة الغزل والنسيج والصباغة، صناعة الملابس الجاهزة... الى صناعة الجوارب)......
5. صناعة الاثاث الخشبي والمعدني والورقي ومنتجاته (حيث تشمل صناعة الأثاث الخشبي والمعدني، مع خمسة أنشطة صناعية في صناعة الورق ومنتجاته والطباعة والنشر).
6. صناعة الاسمنت ومواد البناء (وتشمل على 16 صناعة متخصصة في إنتاج الاسمنت، الجير، الطوب الآجر، الجبس، البلاط، الانابيب البلاستيكية، الكمرات الخرسانية، الرخام، وبلاط الجدران).
7. صناعة المنتجات النفطية (تشمل بيانات لتقديرات قيمة الإنتاج الإجمالي من مجموع الصادرات من المنتجات النفطية والغاز والمبيعات المحلية والتغير في المخزون)، كذلك تتوفر بيانات تفصيلية عن مبيعات المنتجات النفطية محليا حسب نوع المنتج.
8. صناعة الكيماويات ومنتجاتها (وتشمل 17 صناعة،بداية بصناعة الغازات الصناعية، الطلاء، الصابون ومواد التنظيف، البوتاس، الماء المقطر ...... الخ، الى حامض هيدروكلوريك وعديد كلوريد الفينيل).
9. صناعة البتروكيماويات (وتشمل ثلاثة صناعات: الميثانول، الأمونيا، واليوريا).
10. صناعة المنتجات المعدنية والهندسية والكهربائية، وتشمل 33 صناعة متخصصة، منها صناعة الأسلاك الكهربائية، الأبواب والنوافذ، الأدوات الصحية والمنزلية، البيوت الجاهزة، المحاريث، المكيفات، منتجات الرصاص والقصدير، المسامير، الأنابيب، الجرارات، المقطورات، الدراجات، المجمدات).
11. صناعة المنتجات المعدنية الأساسية (وتشمل صناعتي قضبان الحديد الدرفلة – وصهر الخردة).

12. الصناعات التحويلية الأخرى (وتشمل 7 صناعات، منها الطباشير صناعات الادوات المنزلية والصحية – الخزف – الزجاج، اسلاك اللحام، اطقم القهوة وصناعة الذهب).

هذا وقد جرى فصل بيانات الإنتاج والقيمة المضافة الاجمالية المقدرة لصناعتي الجلود ومنتجاتها والاحذية من صناعة الغزل والنسيج الواردة تحت البند 4 اعلاه، كذلك فصلت صناعة الورق ومنتجاته من صناعة الأثاث الخشبي والمعدني الواردة تحت البند 5، وبهذا تكون الاجماليات العامة للنشاط قد ادرجت وفقاً لـ 14 صناعة.

المبحث الخامس

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الكهرباء والماء

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

ان نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية يشمل في أنشطة هذا القطاع إنتاج الكهرباء والمياه والغاز، وبالتالي يتضمن كافة المؤسسات المعنية بتوليد وتحويل وتوزيع الكهرباء، تصنيع الغاز، وتوزيع الغاز المصنع والطبيعي، وإنتاج وتوزيع المياه، أما عمليات الري/ السقي فتدرج تحت النشاط الزراعي، وفي الجماهيرية، فان الأنشطة الداخلة في هذا القطاع تنحصر في إنتاج وتوزيع كل من الكهرباء والمياه، والتي تقوم بها المؤسسات الحكومية، حيث تقدم هذه المنتجات بأسعار لا تغطي التكلفة، أما نشاط الغاز من ناحية الإنتاج والتوزيع فلا يندرج تحت هذا النشاط، وإنما في قطاع الصناعات التحويلية.

2) تجربة الجماهيرية في هذا النشاط:

إن المصدر الرئيسي الذي يعتمد في الجماهيرية لحساب القيمة المضافة الإجمالية ينحصر أساساً في الميزانيات العمومية والحسابات الختامية للشركة العامة للكهرباء، والتي يمكن من خلالها حساب القيمة المضافة بطريقة الدخل، الى جانب حساب الطاقة الكهربائية المباعة للاستخدامات المختلفة (إنارة المنازل والاستعمال المنزلي للافراد 20 درهما، الإنارة العامة للشوارع والفنادق والمكاتب والأسواق والاستراحات والمعسكرات 30 درهماً، القوة المحركة لأغراض الصناعات الخفيفة 15 درهماً، القوة المحركة للأغراض الزراعية 15 درهماً، القوة المحركة لأغراض الصناعات الثقيلة 10 دراهم).

ويتم تقييم الطاقة المباعة وفقاً لثلاثة استخدامات رئيسية، تبعا للبيانات الإحصائية عن المباع من الكيلوات/ ساعة، مما يقتضي حساب متوسطات لأسعار إستهلاك التيار الكهربائي من قبل كل من المنازل والمرافق العامة، استخدام الصناعة واستخدام الزراعة، كذلك تتوفر بيانات كميات المياه المنتجة من محطات التحلية، الى جانب توفر بيان مستقل عن قيمة المياه المباعة في الحساب الختامي لشركة الكهرباء.

والى جانب بيانات عن الايرادات الأخرى، (رسوم الكشف والربط، إيجار العدادات، إيراد أعمال وتزويدات، ايجارات متنوعة، وايرادات بيع مواد متنوعة)، يتم حساب بيانات عن تعويضات العاملين المتمثلة بالأجور والرواتب وما في حكمها، ثم بيانات الاستهلاك الوسيط (مواد التشغيل، المواد المساعدة ومصروفات الصيانة والخدمات) بالإضافة الى بيانات عن اهلاك رأس المال الثابت، ومن محصلة مجموع ايرادات المبيعات مطروحاً منه مجموع التكاليف يتم تقدير العجز السنوي في نشاط الكهرباء والمياه.

ومن هذا تصبح عملية حساب القيمة المضافة الاجمالية، وفق طريقة الإنتاج، متضمنة قيمة المبيعات من الطاقة الكهربائية والمياه مضافا اليها إعانات الإنتاج (العجز السنوي) مساوية لقيمة الإنتاج الإجمالي، وباستبعاد الاستهلاك الوسيط، يتم تقدير القيمة المضافة الصافية.

ويتم بعد ذلك توزيعها وفقا لطريقة الدخل أي بتوزيعها بين تعويضات العاملين وإهلاك رأس المال الثابت، باعتبار أنه لا يوجد فائض تشغيل، حيث أن هذا النشاط يسجل عجزاً متواصلاً، تضطر الدولة ان تتحمله في شكل إعانة سنوية من الدولة.

والملاحظ على حسابات هذا القطاع، عدم إنتظام توفر البيانات الإحصائية عن تفصيلات استخدامات الطاقة الكهربائية المباعة أولا، ثم عدم توفر بيانات عن ايرادات بيع المياه من قبل البلديات المختلفة ثانيا، وثالثا عدم توفر بيانات الحساب الختامي للشركة العامة للكهرباء، مما يستدعي الإعتماد على تقديرات مبنية على السلاسل الزمنية لمكونات الحساب، سواء من وحدات الكهرباء المباعة أو تعويضات العاملين، والاستهلاك الوسيط واهلاك رأس المال الثابت.

وفي الجدول التالي تتضح طريقة الحساب لنشاط الكهرباء والمياه من خلال عرض بيانات عن سنتي 1980 و1985، وقد استخدم متوسط سعر لاستهلاك الطاقة الكهربائية لكل من المنازل والمرافق العامة قدره 15 درهما و25 درهما للسنتين 1980 و1985 على التوالي، وكذلك استخدام متوسط سعر لاستخدام الصناعات الثقيلة والخفيفة قدره 11.5 درهما و12.5 درهماً لتقييم استهلاك الطاقة المباعة لهاتين السنتين على التوالي، هذا ولم تتوفر بيانات دقيقة عن الطاقة المباعة من الكهرباء في سنة 1985، مما اقتضى الحال بالإعتماد على البيانات المتوفرة في الحساب الختامي للشركة العامة للكهرباء في هذه السنة، علماً بأنه لا تتوفر حتى الآن أية بيانات إحصائية عن السنوات 1986 –1990.

جدول رقم (59) حساب القيمة المضافة الاجمالية لنشاط الكهرباء والمياه بالجماهيرية عامي 1980 و 1985

	البيـــــان	وحدة القياس	1980	1985
طاقة الصناعة	استخدام المنازل والمرافق العامة	جيجاواط/ ساعة	1 690	–
	استخدام الصناعة	جيجاواط/ ساعة	790	–
	استخدام الزراعة	جيجاواط/ ساعة	580	–
	مجموع الطاقة الكهربائية المباعة	جيجاواط/ ساعة	3 060	–
	كمية المياه المنتجة	مليون م3/ ساعة	19	25.2
ايرادات المبيعات	قيمة الطاقة المباعة	ألف دينار	37 335	88 838
	قيمة مياه التحلية المباعة	''''	4 800	9 248
	الايرادات الأخرى	''''	2 300	3 435
	مجموع ايرادات الإنتاج	''''	44 435	101 521
التكاليف	تعويضات العاملين	ألف دينار	29 700	48 137
	الاستهلاك الوسيط	''''	57 300	69 574
	اهلاك رأس المال الثابت	''''	19 000	63 554
	مجموع التكاليف	ألف دينار	106 000	181 265
العجز	العجز السنوي	ألف دينار	61 565	79 744
الإنتاج الاجمالي القيمة المضافة	مبيعات الإنتاج	ألف دينار	44 435	101 521
	اعانات الإنتاج	''''	61 565	79 744
	الإنتاج الإجمالي	''''	106 000	181 265
	الاستهلاك الوسيط	''''	57 300	69 574
	القيمة المضافة الاجمالية:	''''	48 700	111 691
	تعويضات العاملين	''''	29 700	48 137
	اهلاك رأس المال الثابت	''''	19 000	63 554

المصدر: المرجع السابق.

المبحث السادس

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التشييد

1) المؤسسات المصنفة تحت هذا النشاط:

يشمل هذا النشاط كافة المؤسسات المتخصصة بالمقاولات الإنشائية العامة التي تقوم بانجاز مشروعات كاملة، والمقاولات الخاصة التي تقوم بأجزاء من الأعمال الإنشائية للمشروعات، مثل الصبغ، نصب وتركيب أنابيب المياه والمجاري، نصب معدات التدفئة أو التبريد، أعمال الأساس أو اصلاح هياكل البناء، وعادة ما يتم التعاقد على إنجاز المقاولات الخاصة وفق عقود جزئية من المقاول العام للمشروع.

كذلك تندرج في هذا النشاط الأعمال الإنشائية التي يقوم بها الافراد والمؤسسات لحسابهم الخاص، أما الحكومة العامة، فإن لديها جهازها الخاص للقيام بالأعمال الإنشائية المختلفة.

إن شمولية الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد تتضمن كذلك إنشاء وإصلاح وتعديل وهدم المباني السكنية وغير السكنية بكافة أنواعها، بناء وتغيير وإصلاح الطرق والشوارع والجسور وأرصفة المرافئ والمراسي والموانئ، مد قضبان السكك الحديدية، إنشاء الملاعب والساحات والمسابح الرياضية، أعمال المجاري، ومد شبكات خطوط الماء والكهرباء والغاز، وخطوط الإتصالات السلكية واللاسلكية، بناء الأنفاق والممرات المائية والقنوات، بناء المطارات، إستصلاح الأراضي وخدمات الصيانة والتصليح بما فيها صيانة وإصلاح المباني والطرق، ولا يشمل نشاط التشييد إنتاج المباني المصنعة، حيث يدرج إنتاجها في نشاط الصناعات التحويلية، لأن إنجاز هذه المشروعات الإنشائية لا يستغرق وقتا طويلاً نسبياً.

وفي نظام الأمم المتحدة للحسابات القومية، فإن قيمة الأعمال غير المنجزة في مواقع العمل تعامل كإنتاج نهائي لصناعة التشييد، وتبوب ايضاً كتكوين رأسمالي ثابت، على الرغم من عدم إنجاز المشروع كاملاً، ولا تعتمد نفس الصيغة في نظام الموازين المادية الذي تعتمده الدول التي تتبع التخطيط المركزي، حيث تعامل قيمة الأعمال في الإنشاءات غير الكاملة كمخزون حتى يتم إنجازها وإستخدامها.

وتكون المصادر المثالية لبيانات الإنتاج الإجمالي لنشاط التشييد متمثلة في التعدادات الشاملة أو المسوحات بالعيّنة، الممثلة لكل او أجزاء من الأعمال الإنشائية، بما في ذلك المباني السكنية التي يقوم بها الأفراد لأنفسهم، أو تلك التي تقوم بها المؤسسات أو الحكومة، كذلك يعتمد على الإحصاء الإنشائي ورخص البناء والترميم، والحسابات الحكومية وعقود الإنشاءات وإحصاءات التجارة الخارجية وإحصاءات القوى العاملة.

2) تجربة الجماهيرية في نشاط التشييد:

تجدر الاشارة بداية الى أنه لم يجر في الجماهيرية أي تعداد أو مسوحات تغطي نشاط التشييد، ولم تتوفر أية بيانات عن هذا النشاط، إلا في سنة 1964، وعلى ضوء التوسع في عمليات البناء والتشييد خاصة بعد سنة 1965، فقد بدأت مصلحة الإحصاء والتعداد بالتحضير لإجراء بحث شامل عن أنشطة هذا القطاع، وقد تم هذا في النصف الثاني من سنة 1969 لحصر النشاط في سنة 1968، وقد تم شمول الوحدات الإنشائية المرخصة الوطنية والاجنبية، والتي بلغ عددها آنذاك حوالي 100 وحدة، تمثل عملياتها الجزء الأعظم من نشاط التشييد في الدولة.

وقد واصلت مصلحة الإحصاء جمع الإحصاءات الإنشائية ضمن هذا الاطار خلال السنوات 1969 – 1982، والذي تبين من أنه يكاد يكون قاصراً عن شمول كافة أنشطة التشييد والبناء، وفي آخر نشرة عن نتائج البحث السنوي أشير في المقدمة

الى أن درجة الشمول بقيت كما هي في السنوات السابقة، متمثلة بوحدات البناء الكبيرة المرخص لها بالعمل من قبل أمانة الإسكان والمرافق، كوحدات بناء تحت فئتي التصنيف (أ) و (ب).

وكنتيجة لدمج عدد كبير من الوحدات الوطنية فإنه تم اعتبار جميع وحدات البناء الوطنية وحدات كبيرة، وقد بلغ عدد الوحدات المشمولة 127 وحدة بناء، منها 45 وحدة وطنية و 82 وحدة أجنبية عالمية.

وتغطي البيانات المنشورة كافة البيانات والإحصاءات المطلوبة لحساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية بطريقتي الإنتاج والدخل، بالإضافة الى حساب تكوين رأس المال الثابت الإجمالي.

ومن خلال مقارنة نتائج الحسابات عن نشاط التشييد من قبل الحكومة – خطة التحول – وإنفاق المؤسسات الأخرى على التشييد والبناء، فقد تبين قصور نتائج البحث السنوي عن شمولية كافة أنشطة القطاع، أذ أن بيانات الحكومة المركزية ضمن برنامج خطط التحول السنوية وإنفاق البلديات وشركات النفط وبيانات الصيانة والتصليح في القطاع العام والخاص، كانت تعادل تقريبا خمسة أضعاف قيمة الإنتاج الإجمالي المقدرة في بيانات الإحصاء السنوي في سنة 1980، وما يزيد عن الضعفين في سنة 1982 (أنظر الجدول رقم 60).

لذلك فقد بوشر منذ بداية السبعينات في إعادة حسابات نشاط التشييد على أساس الإعتماد على البيانات الحكومية، من خلال الإنفاق الفعلي في خطط التحول على المشروعات الإنشائية المختلفة، والمنفذة من قبل الامانات المختلفة، باستصلاح وتعمير الأراضي وبناء السدود والقنوات المائية واستخراج النفط والأعمال الإنشائية لاقامة المنشآت الصناعية الخفيفة والثقيلة، وبناء المباني السكنية وغير السكنية،

والمرافق العامة الأخرى، وإنشاء الطرق والجسور، والمحطات الكهربائية، أو في قطاع المواصلات والنقل البحري، بالإضافة الى أعمال الصيانة في خطط التحول.

كذلك فإنه بالإعتماد على بيانات الإنفاق الفعلية في (الموازنة الإدارية التسييرية) وميزانيات الهيئات الادارية المستقلة والبلديات والمؤسسات والشركات العامة، يمكن الحصول على ارقام قيم الصيانة في هذه الميزانيات وتكاليف مستلزماتها، وقد توفرت مثل هذه البيانات التفصيلية بشكل مقبول في بداية الثمانينات من القرن الماضي لتقييم الحسابات القومية، مما أمكن من إعداد حسابات القيمة المضافة الاجمالية بشكل مقبول، إلا أن عدم إستمرار توفرها إقتضى اللجوء إلى إعتماد نسب تقديرية لإستخلاص البيانات المطلوبة لعملية التقدير.

إن الخوف من ازدواجية الحسابات من نتائج البحث السنوي للإحصاء والبيانات المتاحة عن الإنفاق الحكومي على مشروعات التشييد، يثير مشكلة عدم معرفة شمولية ما تقوم به شركات البناء والتشييد وتنشره مصلحة الإحصاء، وبين ذات البيانات – ربما – عن نفس المشروعات الحكومية التي تعاقدت مع هذه الشركات لإنجاز مشروعات البناء والتشييد المختلفة، كذلك فليس هناك من وضوح في شمولية نشاط التشييد للقطاع الخاص، سواء الأفراد أو المؤسسات الخاصة، ومشروعات البناء السكني وغير السكني، ناهيك عن البناء الذاتي الذي تقوم به الأسر في الريف والمدن.

إن بيانات قطاع البناء والتشييد في وضعها الحالي تستلزم توفر البيانات والإحصاءات المطلوبة في صور متكاملة، خاصة عن البيانات المالية الحكومية، إلى جانب أن من الضروري إجراء مسوحات شاملة، ولو لسنة واحدة، تؤخذ كأساس لإعداد التقديرات اللاحقة من أجزاء تكميلية للبيانات، التي يمكن إعدادها بصورة أولية من المصادر المختلفة المشار إليها وغيرها، إذ أن المتاح حتى الوقت الحاضر هو

مجرد تفصيلات تقديرية حتى سنة 1982، في حين لا تتوفر أية بيانات تفصيلية مقبولة للسنوات اللاحقة.

جدول رقم (60) قيمة الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية لنشاط التشييد بالجماهيرية في السنوات 1980- 1982

البيـــــان	1980		1982	
	الإحصاء الإنشائي	الحسابات القومية	الإحصاء الإنشائي	الحسابات القومية
قيمة الإنتاج الإجمالي				
المباني السكنية	49.3	250.6	127.1	
المباني غير السكنية	138.2	419.9	200.9	1784.7
التشييدات الأخرى	155.4	1031.0	499.9	
مجموع قيمة الإنتاج الإجمالي	342.9	1701.5	827.9	1784.7
(-)مستلزمات الإنتاج	194.0	765.8	464.5	730.8
القيمة المضافة الصافية بسعر تكلفة عناصر الإنتاج	148.9	935.7	363.4	1053.9

المصدر: مصلحة الإحصاء والتعداد، نتائج البحث السنوي للوحدات الكبيرة العاملة في قطاع البناء والتشييد.

المبحث السابع

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع النقل والمواصلات والتخزين

1) النشاطات المصنفة تحت هذه الجموعة

يشمل هذا النشاط عمليات النقل البري، النقل البحري، النقل الجوي، والخدمات المرتبطة في ذلك بما فيها التخزين والإتصالات، وعليه تندرج فيه كافة المؤسسات العاملة في هذه الأنشطة، والتي تبيع خدماتها بأسعار تقارب مجموع

تكاليفها، ويتضمن النقل البري نقل المسافرين والبضائع بالطرق البرية والسكك الحديدية، سيارات الأجرة، النقل بالأنابيب، الخدمات المساعدة، مثل تشغيل محطات النقل والشحن، تأجير السيارات والشاحنات، أما الأعمال الإنشائية التي تقوم بها هذه المؤسسات من تعديلات وتغييرات وإصلاحات كبرى على خطوط السكك الحديدية والطرق والأنفاق والجسور والطرق ومواقف السيارات، فإنها تدخل في نشاط التشييد، اذا توفرت بيانات منفصلة عنها.

وبالنسبة للمؤسسات الصناعية والتجارية التي تمتلك أسطولها في النقل البري، فإنه يشمل نقل المسافرين والبضائع في البحار والأنهار والخدمات المتصلة بها، مثل تشغيل وصيانة المحطات والمرافىء والأرصفة.

ويتضمن هذا النشاط عمليات تشغيل العبارات في المحيطات والأنهار لنقل السيارات أو القطارات أو الركاب، كذلك فإن النقل الجوي يتضمن نقل المسافرين والبضائع جواً، تشغيل المطارات، تسهيلات ومرافق الملاحة الجوية، إيجار الطائرات، التصليحات الكبيرة في الطائرات والمطارات، بالإضافة الى ذلك تندرج في هذا النشاط الخدمات المتصلة بالنقل، مثل وكالات الشحن، وكالات السفر، تشغيل المخازن، وكالات تأجير وسائط النقل المختلفة وما شابه.

أما المواصلات فإنها تشمل تشغيل وإدارة وسائل الإتصالات المقدمة للجمهور بواسطة البريد والبرق والهاتف والراديو، في حين تندرج محطات الاذاعة المسموعة والمرئية ضمن نشاط الخدمات الترفيهية والثقافية.

هذا واذا ما قامت مؤسسات معينة بعمليات النقل البري والجوي والنهري أو النقل بالأنابيب ضمن الحدود الاقليمية المحلية لبلدين أو أكثر وتكون مملوكة لهذه الحكومات، فإن حساب حصة مساهمة البلد في العائدات الاجمالية من المشروعات المشتركة يستند على نسبة مجموع المسافرين/ الكيلومترات والطن/ كيلو مترات المتولدة

ضمن الحدود الاقليمية لكل منها، وقد يحسب متوسط لهذه النسب مع متوسط الأسعار المقابلة لها، أما الاستهلاك الوسيط فإنه يحسب التكاليف المتحققة في كل بلد، مع إضافة كلفة لحصة كل منها في الإدارة المركزية ومصاريف التصليح والصيانة، حسب حصة كل منها في العائدات الاجمالية.

هذا ولابد من توفر البيانات الإحصائية من خلال مسح المنشآت، مصنفة حسب نوع النشاط مثل النقل البري والجوي ...الخ، وحيث أن المؤسسات العامة عادة ما تقدم معظم هذه الخدمات فإنه يعتمد على الحسابات الحكومية المركزية لحساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية، كذلك يمكن الإعتماد على إحصاءات وسائط النقل المختلفة وأسعار خدماتها، وحجم البضائع المنقولة، والمسافات المرافقة لحساب أرقام قياسية للأسعار والكميات لتقدير الإنتاج والاستهلاك الوسيط والقيمة المضافة.

6-2- تجربة الجماهيرية في حساب نشاط النقل و المواصلات:

لقد اعتمد في حساب هذا النشاط على تصنيفه الى ستة مجموعات رئيسية هي: النقل البري، النقل البحري، الخدمات المتصلة بالنقل البحري، التخزين، وخدمات النقل الأخرى والمواصلات، حيث يتم تقدير الإنتاج الإجمالي والاستهلاك الوسيط لحساب القيمة المضافة الاجمالية، ثم يجري توزيعها على بنود الدخل: تعويضات العاملين، إهلاك رأس المال وفائض التشغيل.

وخلال فترة السنوات 1960- 1970، تم إستخدام مجموعة من المؤشرات من المسوحات والإحصاءات المتاحة في حينها لسنة معينة كأساس لتقدير مكونات القيمة المضافة، بالإضافة الى حسابات المؤسسات العامة العاملة في هذا النشاط، والتي غطت أنشطة النقل البري والجوي والمواصلات فقط.

ففي مجال النقل البري، تم تقدير القيمة المضافة الاجمالية بناءاً على عدد وسائط النقل المختلفة، وتقديرات للقيمة المضافة لكل واسطة نقل سنوياً.

وقد استخدمت بيانات عن أعداد الشاحنات والحافلات وسيارات الأجرة العاملة في نهاية العام والمرخصة من قبل أمانة المواصلات.

أما تقدير القيمة المضافة لكل منها فقد تم بناءاً على تقديرات سنة 1965 التي اعتمدت كأساس لتقدير بقية السنوات.

أما بالنسبة للنقل الجوي، فقد استخدمت تقارير وحسابات الخطوط الجوية التي بدأت نشاطها اعتبارا من نهاية اكتوبر 1965، وقد استخدمت أرقام الايرادات والمصروفات كأرقام للإنتاج الإجمالي والتكاليف الاجمالية، بما فيها الإعانات التي كانت تقدم للخطوط الجوية لتغطية خساراتها في السنوات الأولى، وفيما يخص المواصلات، فقد استخدمت حسابات دائرة المواصلات من واقع ارقام الايرادات والمصروفات من الخدمات البريدية والهاتفية، والاجور والمرتبات وما شابه.

اما في فترة السنوات التالية وحتى الوقت الحاضر، فقد اعتمد على تصنيف النشاط الى المجموعات الست المشار اليها أعلاه، وكان نشاط النقل مصنفا الى عدة بنود منها: الشاحنات، حيث أعتمد على تقدير هامش النقل على بيانات لقيم الواردات والإنتاج الصناعي والزراعي وإنتاج التعدين والمحاجر.

في حين قدرت هوامش النقل لسيارات الاجرة على عدد السيارات المرخصة والمسجلة – تحت التشغيل باعتبارها قيم الإنتاج الإجمالي، مع تقديرات للاستهلاك الوسيط لهذه السيارات وللاجور والإهلاك، كذلك فقد أستخدمت حسابات المؤسسة العامة لنقل الركاب في تقدير القيمة المضافة لهذه الخدمة.

أما النقل البحري، فقد أعتمد على حسابات الشركة الوطنية للنقل البحري، وعلى حسابات المؤسسة العامة للموانىء والمنائر لحساب نشاط الخدمات المتصلة بالنقل البحري.

وبالنسبة لنشاط النقل الجوي فكانت حسابات شركة الخطوط الجوية هي الأساس لحساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة.

هذا ولم تكن هناك اشارة لكيفية حساب تقديرات نشاط التخزين وخدمات النقل الأخرى، علماً بأنها لا تمثل الا نسبة ضئيلة من تقديرات القيمة المضافة الاجمالية لجمل هذا القطاع (اذ تراوحت بين 0.2% - 0.3% بالمائة من مجموع القيمة المضافة الاجمالية لكل من السنوات 1976 – 1979 و1981 – 1982 على التوالي).

أما انشطة المواصلات فقد تم الإستناد على البيانات المالية للمؤسسة العامة للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية، بالإضافة الى بعض الإحصاءات الأخرى ذات الصلة.

المبحث الثامن

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع التجارة والمطاعم والفنادق

1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة:

يتضمن هذا النشاط، حساب الهامش التجارى، الذى يضاف الى قيمة السلع بعد تركها للمصانع من أجل الوصول الى تكلفة السلع عند بلوغها المشتري (المستهلك) الاخير.. وان حساب مثل هذا الهامش له دوره في تقدير طريقة التدفق السلعي.

ويشمل مصطلح (تجار الجملة) كافة الوحدات التي تشتري السلع الجديدة والمستعملة لإعادة بيعها دون تغيير الى تجارة التجزئة من الصناعيين والمؤسسات وغيرهم من تجار الجملة، كذلك الوكلاء الذين يشتروا أو يبيعوا البضائع، وفروع البيع والمكاتب المستقلة المرتبطة بالمؤسسات الصناعية والتعدينية، شريطة أن يتملكوا البضائع، لا أن يقوموا بدور الوسيط.

أما عن مصطلح (تجارة القطاعي/التجزئة) فإنه يشمل الوحدات التي تشتري وتعيد البيع بدون تحويلات للسلع الجديدة والقديمة لاستهلاك الافراد والاسر، ويشار هنا الى شمولية وحدات تأجير السلع للافراد والاسر، عدا وحدات تأجير السلع الترفيهية، مثل القوارب والدراجات (حيث تدخل في بند الخدمات الشخصية، وكذلك لا تدخل وحدات تأجير السيارات (أذ تدخل ضمن نشاط المواصلات)، هذا وقد تشترك وحدات تجارة القطاعي/التجزئة في عمليات مثل تقديم الوجبات الغذائية والتي لايمكن فصلها عن نشاط المطاعم.

إن قيمة الإنتاج الإجمالي لمؤسسات تجارة الجملة والتجزئة تمثل الهوامش التجارية الاجمالية، وهي الفرق بين تكلفة السلع المشتراة والمستلم من بيعها، ناقصاً تكلفة السلع التالفة للعديد من الأسباب خلال الفترة بين الشراء والبيع، أما الاستهلاك الوسيط فإنه يشتمل على السلع والخدمات المطلوبة لأداء وعمل الوحدات التجارية، مثل مواد التعبئة، الكهرباء، الإيجار، المعدات المكتبية ومواد التنظيف وغيرها من بنود التكلفة.

هذا وتعتبر المسوحات الدورية لمؤسسات التوزيع المصدر الأساسي للبيانات المطلوبة، التي يمكن الإستناد اليها لتقدير الإنتاج الإجمالي، وفي حالة عدم القيام بها لابد من توفر بيانات سنوية عن مبيعات كافة أنواع المؤسسات التجارية، كحد أدنى لحساب الهامش التجاري، وفي بعض الاحيان تتوفر مسوحات عن المؤسسات التجارية، تتضمن بيانات تفصيلية عن أنشطتها، الى جانب ذلك توفر إحصاءات

العاملين السنوية وأجورهم، وفي هذا النشاط بالذات، يمكن أن تساعد في تقدير الإنتاج الإجمالي للمؤسسات التجارية الصغيرة والكبيرة، من خلال متوسط المبيعات للعامل الواحد، أما في حالة غياب أية معلومات مباشرة فإنه يمكن اللجوء الى تقديرات المعروض من السلع (المنتجة محليا والمستوردة) ومتوسطات للهوامش التجارية والمبيعات السنوية.

أما عن نشاط المطاعم والفنادق، فإنه يشتمل على المؤسسات التي تبيع الوجبات الغذائية والمشروبات والمقاهي والفنادق وأماكن الاقامة الأخرى، ويتضمن الإنتاج فيها على المدخولات من بيع الغذاء والمشروبات ورسوم المبيت، ولابد من توفر البيانات الإحصائية عن أنشطة المطاعم والفنادق ضمن مسوحات التوزيع، أو مصالح السياحة: مثل أسعار الوجبات الغذائية، عدد الليالي المشغولة، العاملين و أجورهم، وغيرها من الإحصاءات ذات الصلة.

أما عن الاستهلاك الوسيط، فإنه يتمثل في الايجار، شراء المعدات والمكاتب، مشتريات الأغذية والمشروبات، مواد التنظيف وما شابه.

2) تجربة الجماهيرية في نشاط تجارة الجملة والقطاعي/ التجزئة والمطاعم والفنادق:

على الرغم من أهمية هذا النشاط في الاقتصاد الليبي، فإنه لا تتوفر بيانات او مسوحات إحصائية تساعد على حساب أو تقدير القيمة المضافة بصورة مباشرة، لهذا فقد أعتمد في التقدير على إستخدام متوسط لنسب الهوامش على قيم السلع المتداولة خلال السنة، وذلك منذ الستينات وحتى الوقت الحاضر، وفيما يخص النشاط التجاري بالذات فقد أتبع التالي:

تم تصنيف السلع موضوع التداول الى أربعة مجموعات:

الأولى: تشمل قيم الواردات من السلع (القيمة سيف) وباستثناء واردات شركات النفط، وخلال الفترة 1975 –1979، تم استخدام مكونات التقسيم الدولي للسلع (وفق البنود من 0-9) واعتمدت نسب متفاوتة للهوامش على مفردات كل بند وصولا لتقدير الهوامش التجارية.

ثانياً: قيم السلع المصدرة (باستثناء قيم صادرات النفط الخام والغاز المسال)، حيث تم تقدير نسبة للهوامش تراوحت بين (18- 22 بالمائة)، ولكن على الرغم من ضآلة الصادرات غير النفطية فإنه لم يجر تقدير لمثل هذه النسبة في السنوات الاخيرة.

ثالثاً: الإنتاج الزراعي: حيث تستخدم قيم تقديرات الإنتاج من نشاط الزراعة والإنتاج الحيواني والغابات وصيد الاسماك، التي تتداول في السوق، ثم تطبق عليها نسب متفاوتة للهوامش التجارية لتقدير ذلك، وتطبق هذه النسب على 15 مجموعة من السلع الرئيسية (الحبوب، البقوليات، الخضروات.... اللحوم..... الاسماك ....الخ).

رابعاً: الإنتاج الصناعي: وتطبق على قيم الإنتاج الصناعي بذات الأسلوب غير المباشر لتقدير الهوامش، بعد تقدير حساب لقيم السلع الصناعية التي لاتدخل للتداول في السوق (والتي قد تستخدم او تستهلك ذاتيا من قبل المنشآت، كالمنتجات الخشبية –عدا الاثاث – وغيرها من مواد البناء وجزء من صناعة الطباعة والنشر)، بالإضافة الى ذلك يجري تقدير منفصل لتقدير الهوامش التجارية على مبيعات المنتجات النفطية المحلية (كالبنزين والكيروسين والزيوت وغاز الاسطوانات المسال).

خامساً: تقديرات للهامش التجاري على بعض السلع الأخرى (كالحيوانات والسيارات المستعملة وغيرها): اذ تحتسب نسب تقديرية للهوامش على مبيعات مثل هذه السلع، ويشار الى أرقام تقديرية اجمالية، دون الاشارة الى قيم المبيعات التقديرية.

أما عن تقديرات الإنتاج الإجمالي لنشاط الفنادق والمطاعم والمقاهي، فحتى سنة 1980، كانت هناك أرقام وإحصاءات عن عدد الفنادق ودرجاتها، ونسبة التشغيل، ومتوسطات للأسعار، بالإضافة الى بعض الإحصاءات والتقديرات عن نشاط المطاعم على مستوى الجماهيرية، مما يساعد في الوصول الى تقديرات منقولة للإنتاج في هذا النشاط، أما المقاهي فقد تم تقدير أرقام عامة للإنتاج، وبالنسبة لبقية المكونات في هذه الأنشطة، فقد تم حسابها تقديريا كنسبة لكل من الاستهلاك الوسيط، وتعويضات العاملين، واهلاك رأس المال من مجموع الإنتاج الإجمالي، وهذا الامر ينطبق على تقديرات مثل هذه المكونات في نشاط التجارة، للوصول الى حسابات تقديرية للقيمة المضافة الاجمالية، وفق طريقة الإنتاج والدخل، أما في السنوات 1980- 1985 فقد بذلت محاولات لاتباع ذات الاسلوب في التقدير بالنسبة للهوامش في النشاط التجاري فقط دون نشاط الفنادق والمطاعم والمقاهي.

المبحث التاسع

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال

1) النشاطات المصنفة تحت هذه المجموعة:

يقسم نظام الامم المتحدة نشاط المؤسسات المالية الى ثلاثة مجموعات فرعية، المؤسسات النقدية، المؤسسات المالية الأخرى، والخدمات المالية، وتشمل **المؤسسات النقدية** (المصرف المركزي، والمصارف التجارية، ومصارف الادخار والمصارف الأخرى المصرح لها بقبول الودائع والتي تصرفها بشيكات)، أما **المؤسسات المالية**

الأخرى فإنها تشمل (المصارف العقارية، ومصارف الادخار (التي لا تصرف الودائع بشيكات) والاقراض، المصارف الزراعية والصناعية ومؤسسات التمويل واعادة الخصم، ومؤسسات الإقراض الشخصية، شركات الاستثمار والضمان والمتعاملين والسمسارة في السوق المالية، **أما الخدمات المالية**، فيندرج فيها، (مؤسسات التعامل بالعملات الاجنبية، الصرافة، خدمات الاستثمار والاستشارات، خدمات البورصات بالاسهم وغيرها).

وتثار مسألة شمولية بعض العمليات المالية الحكومية، وفيما اذا كانت ستندرج في هذا النشاط أو في نشاط الخدمات الحكومية كذلك الحال بالنسبة لمعالجة المؤسسات الخاصة، التي تقوم بأعمال الصرافة أو إقراض الاموال، ولكنها بنفس الوقت تزاول نشاط التجارة أو السياحة.

ويثير حساب قيمة الإنتاج الإجمالي في نشاط المصارف بعض المشاكل في طريقة أو اسلوب معالجة الدخل المتحقق من معاملاتها، اذ أن جزءً ضئيلاً من الدخل الناتج للمصارف والمؤسسات المالية المشابهة يتحقق من الرسوم المفروضة على الخدمات التي تقدم للعملاء، في حين ان معظم دخلها يتحقق من الفرق بين عوائد أسعار الفوائد العالية المفروضة على القروض المقدمة منها، عن تلك الممنوحة على الودائع، وإذا ما عوملت هذه المؤسسات مثل بقية المؤسسات في الأنشطة الأخرى، فإن محصلة حساب الإنتاج الإجمالي، إذا ما قيس بعائد الخدمات المقدمة فعليا ينجم عنه رقما سالبا لفائض التشغيل، وفي حالات عدة كذلك يتوصل الى قيمة مضافة سالبة، وان نظام الحسابات القومية يأخذ ذلك بنظر الاعتبار، فبالإضافة الى المعاملات الفعلية التي تقوم بها المصارف، فإنها تؤدي خدمات ضمنية الى المودعين والمقترضين، مقابل إستخدام أموال المودعين، ولهذا فان الإنتاج الإجمالي يتضمن قيماً للخدمات المصرفية المحتسبة، بالإضافة الى الدخول المتحققة عن الخدمات المقدمة فعلياً، وتقاس قيم الخدمات المصرفية المحتسبة بالفرق بين دخول الفوائد المستلمة من القروض،

وتلك المدفوعة على الودائع باستثناء الفوائد المستلمة من عائد إستثمار أموال المصارف ذاتها.

إن العوائد المحتسبة للخدمات المصرفية تعتبر مدخولات محتسبة للمصارف، وتمثل أيضا بنداً محتسباً من الاستهلاك الوسيط للمؤسسات الإقتصادية الأخرى والحكومة، وجزءً من الإنفاق الاستهلاكي للأسر، التي تستخدم الخدمات المصرفية، وبما أنه من الصعب تخصيصها الى مستخدميها، فإن نظام الحسابات القومية يقتضي بطرحها في قيد واحد من مجموع القيم المضافة الاجمالية أوالناتج المحلي الإجمالي، وهذه المعالجة لازالت قيد المراجعة في التطبيقات الجديدة للنظام القادم للحسابات القومية.

ويشمل الاستهلاك الوسيط للمؤسسات المالية، الايجارات، مصاريف تكلفة الإدارة العامة مثل (القرطاسية، والتجهيزات المكتبية، الاتصالات والصيانة)، وبالنسبة للمصرف المركزي فإنه يشتمل أيضاً على سعر تكلفة شراء العملة الاجنبية والمعدنية الجديدة.

أما بالنسبة لشركات التأمين فإنها تشمل عمليات التأمين على الحياة وضد مخاطر الحرائق، التأمين البحري، الحوادث وما شابه، وكذلك نشاط وكالات التأمين والمنظمات التي تخدم التأمين والاستشارات والوكالات المتخصصة.

وإن نظام الحسابات القومية لا يعامل كل مبالغ اقساط التأمين على أنها الإنتاج الإجمالي، بل يفترض ان الاقساط المدفوعة عن التأمين على الحياة والحوادث ومساهمات صناديق التقاعد تتكون من ثلاثة عناصر (أ) رسوم لخدمات التأمين و(ب) مدفوعات عن المخاطر و(ج) في حالة بعض التأمين على الحياة، فإن جزءً من الاقساط يعد بمثابة إدخار، وبالتالي فإنه يعني بالرسوم لخدمة التأمين على انها هي الإنتاج الإجمالي، وعلى مستوى البلد الواحد فإن الاقساط المدفوعة يتم تسويتها باستبعاد التعويضات المدفوعة من مجموع الاقساط المدفوعة، ومع هذا فإنه لابد من

معالجة الاقساط المدفوعة عن التأمين البحري للواردات والتأمين على الطائرات والذي يدفع لشركات التأمين الاجنبية غير المقيمة، حيث أنه يعامل على إعتباره إستيراداً للخدمات، وهذه المعالجة تتماشى مع توصيات ميزان المدفوعات، هذا ولابد من التأكيد على ان النظام يعتبر أن مجموع اقساط التأمين على الحياة تساوي الزيادة في مجموع الاقساط المستلمة عن التعويضات المدفوعة وصافي الإضافات للاحتياطيات مع الفوائد المتحققة على هذه الاحتياطيات.

أما قطاع العقارات فيتضمن تأجير وإدارة المباني السكنية وغير السكنية، وتقسيم الأراضي للبناء، وأنشطة سماسرة العقارات، ومكاتب الايجار، وشراء وبيع العقارات بعقود، وفي نظام الحسابات القومية فإن عملية إشغال الدور السكنية من قبل مالكيها تدخل في العقارات، باعتبار أن مالك الدار السكني يقدم خدمات للسكن لاستهلاكه الخاص، ويشمل هنا المساكن أجزاء من المباني والشقق المملوكة من قبل أحد ساكنيها، والساكن لايدفع ايجاراً ثابتاً من جراء إستخدام السكن، ولكن في المقابل، فإنه مسوؤل عن الإدامة والصيانة والتكاليف الأخرى، مثل الفوائد والضرائب وغيرها، ويتضمن الإنتاج الإجمالي لشاغلي العقارات الايجار الإجمالي الذى يستلم من جراء إيجار العقار الذي يملكونه، بما في ذلك الايجار التقديري المحتسب لمالكي الدور السكنية، ولا يدخل أو يحتسب إيجار المباني غير السكنية.

أما خدمات الأعمال فإنها تشمل الخدمات القانونية، ومكاتب التسجيل وخدمات المحاسبة والتدقيق وخدمات الحاسب الآلي، والخدمات الفنية، الهندسية والمعمارية وما شابه، بالإضافة الى الخدمات الأمنية وخدمات الأعمال الأخرى، ولكي تشمل أي من هذه الأنشطة لابد أن يكون تقديمها على أساس عقود مبرمة برسوم معينة.

ويدخل في هذا النشاط أيضا تأجير المكائن والآلات بدون سائقيها، في حين يندرج تأجير كل من المكائن والآلات الزراعية والإنشائية في قطاعي الزراعة والتشييد.

ويشمل الاستهلاك الوسيط لخدمات الأعمال التجهيزات المكتبية الايجار وتكلفة النقل والمواصلات.

2) تجربة الجماهيرية في نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

على ضوء إختلاف التصنيف المتبع في الجماهيرية بالنسبة لشمولية هذا النشاط، فإنه سوف تستعرض التطبيقات المعمول بها وفق التالي:

2-1- نشاط المال والتأمين والعقارات وخدمات الأعمال:

لابد من الاشارة بداية، الى أن شمولية هذا النشاط قد تطورت بين فترة السنوات 1964-1974، حيث كان يشمل نشاطي المصارف والمؤسسات المالية الأخرى والتأمين فقط، في حين شملت فترة السنوات 1975-1985 بالإضافة الى هذين النشاطين نشاط العقارات غير السكنية، وتأجير المعدات والآلات، ونشاط خدمات الأعمال.

وفي الفترة الأولى كانت عملية حساب الإنتاج الإجمالي لنشاط المصارف تتضمن الأجور والرواتب المدفوعة، المساهمات في صندوق الضمان الاجتماعي، التبرعات الخيرية، تعويضات أعضاء مجلس الإدارة، الضرائب المباشرة، إهلاك رأس المال وأخيراً الارباح غير الموزعة، وقد شملت عملية الحساب خمسة مصارف تجارية رئيسية، وجرى تقدير حسابات للمصرف الزراعي والصناعي والعقاري بسبب عدم توفر البيانات المطلوبة، ومع أن هذه الطريقة للحساب تأخذ بنظر الاعتبار دخول عناصر الإنتاج، فإنها لا تشير الى عملية حساب وتقدير المدخولات الفعلية المتحققة

للمصارف من الفرق بين الفوائد المستلمة (من الاستثمار والقروض) وبين المدفوعات كفوائد للمودعين.

كذلك فإنه قد أجري عرض مفصل لأهمية وضرورة إعداد تقديرات للخدمات المصرفية المحتسبة، ولكن دون الوصول الى إعتماد أي رقم تقديري لادخال هذه التقديرات في عملية حساب القيمة المضافة الاجمالية، أما في السنوات 1975-1985، فإنه تم إعتماد طريقة أخرى في عملية التقدير بالنسبة للمصارف والمؤسسات المالية الأخرى، إذ تم ما يلي:

أولاً: توسيع عملية الشمول، بحيث تم ادخال المصرف المركزي مع خمسة مصارف تجارية رئيسية الى جانب شمول المصارف المتخصصة (الزراعي والصناعي — العقاري) بالإضافة الى شركة الاستثمارات الوطنية.

وثانياً: جرى حساب قيمة الإنتاج الإجمالي، وذلك بمعالجة مجموع الفوائد المستلمة والفوائد المستلمة من الخدمات المصرفية الأخرى وطرح خصم الفوائد المدفوعة، وفي هذا الصدد، تم الاستبعاد الصحيح للفوائد الخارجية، والذي يفترض أن يكون صافي الفوائد الخارجية (أي تسوية الفوائد المستلمة من الفوائد المدفوعة)، ومن واقع البيانات المتاحة تم إستبعاد مجموع الاستهلاك الوسيط للوصول إلى القيمة المضافة الصافية، وقد جرى تبويب هذه الاخيرة وفقاً لطريقة الدخل (تعويضات العاملين، اهلاك رأس المال الثابت وفائض التشغيل)، ومع هذا فالملاحظ هو غياب تقديرات لحساب الخدمات المصرفية المحتسبة، أو الاشارة الى أخذها في الاعتبار على مستوى بقية القطاعات الإقتصادية الأخرى، مما يجعل هذه التقديرات لحساب القيمة المضافة الاجمالية على مستوى نشاط المصارف والمؤسسات المالية الأخرى غير كاملة.

وبالنسبة لنشاط التأمين، فإنه قد تم حساب القيمة المضافة الإجمالية من خلال الطريقة المعتمدة في النظام، والتي تضمنت حساب الاقساط المحصلة مطروحا منها

التعويضات المدفوعة (الإنتاج الإجمالي)، واستبعاد الاستهلاك الوسيط،وقد غطت عملية الحساب هذه فترة السبعينات وحتى سنة 1985، ويلاحظ بأنه تم الاستناد على البيانات المزودة من المصرف المركزي وبعض المقالات المنشورة عن نشاط التأمين، في حين لابد من الحصول على بيانات مباشرة من شركات التأمين العاملة في الجماهيرية خلال السنوات 1962-1979، اما في السنوات التي بعدها فقد تم الحصول على بيانات تفصيلية للسنوات 1980 –1981 عن نشاط التأمين وفقاً لأنواع بوالص التأمين المختلفة (السيارات، الحوادث، النقل البحري، الحريق والتأمين على الحياة).

أما بالنسبة لأنشطة العقارات غير السكنية وخدمات الأعمال، فإنه على الرغم من اعداد تقديرات لقيمة الإنتاج الإجمالي خلال السنوات 1980 –1985، فإنه لا توجد أية ايضاحات عن مصدر هذه التقديرات، وشموليتها، وكيفية إعتماد تقديرات القيمة المضافة الاجمالية حسب طريقة الدخل أو تقديرات الاستهلاك الوسيط، وبالطبع فإن هذا الواقع لا يمكن مناقشته لغياب مثل هذه المعلومات او مصادر البيانات.

2-2- نشاط ملكية المساكن:

تعتمد الجماهيرية نشاطاً مستقلاً لملكية المساكن عن النشاط الرئيسي في أعلاه والذي يتضمن المال والعقارات أيضا، ربما لخصوصية هذا النشاط أو وفق ما يتلائم والظروف المحلية السائدة.

والجدير بالذكر فإن هناك العديد من الدول الأخرى تتبع نفس المنهج في تخصيص نشاط مستقل للمساكن ضمن الأنشطة الإقتصادية المكونة للناتج المحلي الإجمالي.

وكما سبقت الاشارة إليه عن إشغال الدور السكنية من قبل مالكيها، فإن تقديرات القيمة الايجارية للمساكن تعتمد على المسوحات المتاحة، وبيانات ميزانية الاسرة، ضمن إنفاقها الفعلي أو التقديري على بند الايجار... حيث يتم إعداد تقديرات لمتوسط الايجار في المناطق الجغرافية المختلفة للبلاد، وتستخدم معها بيانات المساكن القائمة القديمة والجديدة لحساب الإنتاج الإجمالي وهو الايجار الإجمالي.

وفي تطبيقات الجماهيرية لحساب تقديرات الإنتاج الإجمالي، يجري أولاً الحصول على بيانات عن الوحدات السكنية الجديدة في كل سنة، ويستخدم متوسط بتكلفة الوحدة الواحدة، للوصول الى الاستثمارات المولدة للايجار، وتقدر نسبة افتراضية للقيمة الايجارية منها، وتضاف هذه القيمة الى التقديرات عن القيمة الايجارية المحتسبة للمباني والمساكن القديمة، من خلال الارقام التراكمية لعدد المساكن والمباني وحساباتها التقديرية لمتوسط الايجار السنوي على مستوى الجماهيرية.

المبحث العاشر

تقديرات القيمة المضافة الاجمالية في قطاع الخدمات الاجتماعية

(خدمات الإدارة العامة/ التعليم/ الصحة)

1) المؤسسات المصنفة تحت هذه المجموعة:

يعد هذا النشاط هو الأخير في التصنيف الذى يعتمده نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة، إذ يشمل المؤسسات الخاصة والعامة التي ترد في التصنيف الصناعي للأنشطة الإقتصادية تحت البند التاسع، وكذلك منتجي كل من الخدمات الحكومية والخدمات الخاصة غير المستهدفة للربح.

ويتضمن **القسم الأول** على نشاط الخدمات الاجتماعية والشخصية التي تشمل الخدمات التعليمية والصحية والترفيهية والثقافية، خدمات التصليح وخدمات

التنظيف وما شابه من الخدمات الشخصية المختلفة والمتعددة، وتندرج في نشاط الخدمات التعليمية المؤسسات التعليمية الخاصة في كافة أنواعها، كذلك مدارس الموسيقى والفنون ومدارس تعليم القيادة، بالإضافة الى المؤسسات التعليمية الحكومية العامة، الابتدائية والثانوية، الجامعات والمعاهد، وكذلك الأمر ينطبق أيضاً على شمولية الخدمات الصحية الخاصة والحكومية، أما الخدمات الترفيهية والثقافية فتتضمن المنشآت الخاصة والعامة المستهدفة للربح في مجال إنتاج الأفلام السينمائية، الإذاعة المسموعة والمرئية، الإنتاج المسرحي للمؤلفين والفنانين، والنوادي الرياضية، وتشمل خدمات التصليح: تصليح السيارات والمعدات والأجهزة بكل أنواعها والمعدات المنزلية، وتصليح الأحذية والمنتجات الجلدية، ويندرج في هذا البند خدمات التصليح التي تقدمها مؤسسات البيع وتجار المفرد.

هذا ويحبذ تصنيف الإنتاج الإجمالي في ثلاثة مجموعات نظرا لعدم تجانس الأنشطة في هذه الخدمات، حيث تخصص **المجموعات الأولى** للمؤسسات التي تستخدم عاملين بأجر في هذه الأنشطة **والثانية** للعاملين لحسابهم الخاص **والثالثة** للخدمات المنزلية، ويوصى في حالة عدم توفر البينات، بحساب متوسط المدخولات الاجمالية للعامل الواحد سنوياً ويضرب بعدد العاملين في المؤسسات ذات الصلة للوصول الى الإنتاج الإجمالي.

ولابد من القيام بمسوحات سنوية عن أنشطة الخدمات المختلفة وإعتمادها لتكون قاعدة للتقدير في السنوات التي لاتتوفر فيها البيانات، أما المؤسسات الحكومية في مجال الخدمات التعليمية والصحية وغيرها فإنه يعتمد على الحسابات الحكومية المتاحة، وفيما يخص الإنتاج الإجمالي للخدمات المنزلية فإنه يساوي الأجور المدفوعة فقط.

أما القسم الثاني، فإنه يتضمن منتجي الخدمات الحكومية والمؤسسات غير المستهدفة للربح، ويشمل نشاطها الإدارة العامة والدفاع، مراكز الابحاث وما شابه،

والإدارات المسؤولة عن أنشطة الرفاهية العامة، ويمثل الإنتاج الإجمالي لهذه الأنشطة وفقا لنظام تكاليف إنتاجها، وهو ما يساوي الاستهلاك الوسيط من السلع والخدمات، تعويضات العاملين، اهلاك رأس المال والضرائب غير المباشرة، إن وجدت، وبهذا فإن القيمة المضافة الصافية في هذا النشاط تساوي الإنتاج الإجمالي مطروحا منه الاستهلاك الوسيط، أو بعبارة أخرى فإنها تمثل تعويضات العاملين واهلاك رأس المال.

2) تجربة الجماهيرية في حساب نشاط خدمات المجتمع والخدمات الاجتماعية الشخصية:

على الرغم من أن مفاهيم وطرق حساب الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الجاري تطبيقها في الجماهيرية تتماشى مع توصيات النظام، إلا أن هناك إختلافات وفروقات في التصنيف والتبويب المتبع من جهة، بالإضافة الى تفاوت درجة الشمول في المؤسسات الواجب إدخالها في هذا النشاط، وعلى ضوء ذلك، فإن التطبيق المعمول به بالنسبة للتصنيف يتضمن أربعة أنشطة منفردة تدرج ضمن مكونات الناتج المحلي الإجمالي وفق ما يلي:

2-1- الخدمات العامة (عدا التعليم والصحة):

يشمل هذا النشاط، **الإدارات العامة الحكومية** مثل اللجنة الشعبية العامة واللجان الشعبية العامة للمالية، العدل الإتصال الخارجي، التخطيط الإقتصادي، النفط، الصناعات الخفيفة، الرياضة الجماهيرية، الخدمات العامة، الضمان الاجتماعي، القوات المسلحة، ديوان الرقابة المركزية، الجهاز الشعبي للمتابعة وما شابه، حيث تقوم هذه الادارات بتقديم الخدمات العامة للمجتمع ككل، بالإضافة الى الخدمات العامة والاجتماعية التي تقوم بدون مقابل أو برسوم رمزية لا تغطي التكلفة، ويعتمد في عملية إعداد تقديرات الناتج الإجمالي على الحسابات الحكومية

المتاحة من الحسابات الختامية للموازنة العامة للدولة (التسييرية) وميزانيات الهيئات الادارية المستقلة، وميزانيات اللجان الشعبية بالبلديات والضمان الاجتماعي.

وتتضمن طريقة حساب الإنتاج الإجمالي: بيانات الاجور والرواتب، والمصروفات على السلع والخدمات المختلفة، واهلاك رأس المال الثابت، ثم يجرى استبعاد مصروفات السلع والخدمات باعتبارها تمثل الاستهلاك الوسيط للوصول الى القيمة المضافة الصافية.

بالإضافة الى حساب الخدمات العامة المقدمة من هذه الادارات الحكومية، فإن حساب هذا النشاط يتضمن حساب القيمة المضافة الاجمالية وفق طريقة الإنفاق والدخل اعلاه لكل من منتجي الخدمات العامة، والتي تتضمن حسابات الشركة العامة للخيالة وشركة التنظيفات العامة.

وتجدر الاشارة الى أنه بالإضافة الى ذلك تم إعداد مجموعة الحسابات الجمعة للقطاع العام، وفق الجداول المقترحة في نظام الحسابات القومية وبشكل مفصل.

1-2- الخدمات التعليمية:

تتضمن شمولية الخدمات التعليمية، كافة المؤسسات التعليمية بمختلف مستوياتها في الجماهيرية، العامة منها والخاصة (في فترة السنوات 1961- 1976)، ويعتمد في حساب الإنتاج الإجمالي وفق طريقة الدخل، على الموازنة العامة (الادارية) والمخصصات الملحقة بها، والصادرة بقوانين، إضافة الى الميزانيات الادارية المستقلة (والتي تتضمن ميزانيات الجامعات في الجماهيرية والمعاهد والكليات)، بالإضافة الى بعض النفقات غير الاستثمارية الواردة في ميزانية التحول.

ويعتمد في حساب القيمة المضافة الاجمالية على مجموع الاجور والرواتب المدفوعة في نشاط الخدمات التعليمية، بالإضافة الى تقديرات عن القيمة الايجارية لمباني المدارس والمعاهد والجامعات.

وقد جرى تقدير واحتساب الاخيرة في السنوات 1961-1969 بالإضافة الى تقديرات للأرباح في نشاط الخدمات التعليمية الخاصة.

2-3- الخدمات الصحية:

يجري حساب الدخل الإجمالي المتحقق في نشاط الخدمات الصحية من مجموع الاجور والرواتب المدفوعة من قبل الحكومة، بالإضافة الى الدخل المتولد من قبل الخدمات الصحية المقدمة من قبل القطاع الخاص في السنوات الأولى وحتى سنة 1977، أما بالنسبة للخدمات الحكومية، فإنها بإعتمادها على الإنفاق الوارد في الموازنة العامة الادارية والمخصصات الاضافية بقوانين ضمن نشاط أمانة الصحة فإنها تشمل مجموع الاجور والرواتب المدفوعة كافة العاملين في المجال الصحي في المستشفيات والعيادات.

كذلك يجري حساب الإنفاق على الخدمات الصحية كما هو وارد في الميزانيات الادارية المستقلة والبلديات والضمان الاجتماعي وميزانية التحول، وقد أشير في السنوات الأولى لإعداد التقديرات عن صعوبة حساب تقدير للقيم الايجارية للمباني التي تشغلها المرافق الصحية لصعوبة الحصول على البيانات اللازمة، في حين لم ترد في السنوات الاخيرة اشارة الى اخذ هذه القيم المحتسبة في الإعتبار عند اعداد التقديرات.

2-4- الخدمات الأخرى:

تقدم الخدمات المشمولة في هذا النشاط عموماً من قبل القطاع الخاص، وتكاد تكون بيانات الدخل المطلوبة شبه ضعيفة ونادرة، وقد اعتمدت طريقة تقدير أعداد العاملين في هذا النشاط سنوياً مع تقديرات لمتوسط الدخل سنوياً.

وقد استخدمت في فترة السنوات 1962-1970 بيانات بشأن تقديرات قوة العمل معدة من قبل منظمة العمل الدولية في سنة 1968، وقد شملت التقديرات للسنوات 1964 و1967 و1968 وجرى إعداد إسقاطات للفترة كاملة وفق تصنيف للعاملين في هذا النشاط على ثلاثة مجموعات:

أ. **خدمات الأعمال:** وتشمل، الخدمات الهندسية والمعمارية والكيماوية، المساحين، وما شابه من العاملين لحسابهم الخاص، بالإضافة الى الاختصاصيين الآخرين والفنين والأعمال التصميمية.

ب. **الخدمات الشخصية:** وتشمل خدمات الحلاقة، غسل وكوي الملابس، العاملين في المطاعم والمقاهي، والعمال غير المساهمين في أعمال الخدم والحراس.

ج. الخدمات الأخرى والتي تشمل الخدمات القانونية وما شابه، والخدمات الترفيهية وغيرها، وقد أشير الى احتمال وجود حسابات مزدوجة في تقديرات أعداد العاملين هؤلاء.

أما بالنسبة لتقدير الدخل السنوي، فقد أعتمد على بيانات ذات درجة غير عالية من الثقة، بالإضافة الى الإعتماد على دراسة أعدتها مصلحة الإحصاء بشأن مسح لخمسة خدمات رئيسية في مدينة طرابلس (شهر الماء 1967)، والتي شملت الخدمات الترفيهية، محلات بيع المأكولات والمشروبات، خدمات غسل وكوي الملابس، محلات الحلاقة، الفنادق والاستراحات.

أما في الفترة التي غطت السنوات 1975- 1980، فقد أتيحت بيانات وإحصاءات متفاوتة عن هذا النشاط، واستخدمت طرق تقديرية مختلفة للوصول الى الدخل الإجمالي والقيمة المضافة الاجمالية، وقد جرى تبويب أنشطة الخدمات الأخرى الى ستة مجموعات وفق التالي:

أ. **خدمات الترفيه والتسلية:** والتي شملت ثلاثة بنود:المؤسسة العامة للخيالة، دور العرض الخاصة (اذ توفرت بيانات عن عدد دور العرض، وعدد المقاعد ومتوسط سعر التذكرة، وذلك لحساب تقديرات الإنتاج الإجمالي)، وأخيراً خدمات الترفيه والتسلية الأخرى، ولم يبين في هذه الخدمات أنواعها أو بيانات التقديرات الموضوعة.

ب. **خدمات الصيانة:** حيث شملت خدمات إصلاح السيارات، والإصلاحات الأخرى، وقد أعتمدت في تقديرها على متوسط الأجر السنوي مع أعداد العاملين.

ج. **خدمات النظافة:** الغسيل والتنظيف والصباغة، ويندرج تحتها شركة التنظيفات العامة، مرافق النظافة، ومرافق تفريغ الآبار السوداء.

كذلك تخصيص بند منفرد بخدمات الغسيل والتنظيف والصباغة، وقد قدرت القيمة المضافة الاجمالية بطريقة الإنتاج، والدخل ولكن دون ذكر تفصيلات عن أسلوب التقدير أو مصدر البينات.

د. **الخدمات المنزلية:** اعتمدت في هذه الخدمات بيانات تقديرية لعدد المشتغلين فيها، مع متوسط سنوي للأجر الشهري، وصولاً لتقدير الإنتاج الإجمالي والقيمة المضافة الإجمالية.

ه. **الخدمات الشخصية الأخرى:** لقد صنفت هذه الخدمات الى ثلاثة مجموعات:

1. **الحلاقة والتجميل:** حيث قدر الإنتاج الإجمالي وفق اسلوب تقدير عدد السكان، وعدد مرات الحلاقة للذكور والاناث، مع متوسطات لسعر خدمة الحلاقة.
2. **التصوير.**
3. **الخدمات الشخصية الأخرى:** وقدر الإنتاج الإجمالي، دون الإشارة الى طريقة التقدير أو مصدر البيانات المعتمدة.

و. **خدمات الهيئات الخاصة:** التي لا تستهدف الربح وتخدم العائلات وينطبق على هذه الخدمات نفس ما أشير في الفقرة السابقة بالنسبة لتقديرات الإنتاج الإجمالي.

المبحث الحادي عشر

الإطار العام للحسابات القومية في ليبيا*

بعد الإنتهاء من دراسة تجربة الأمم المتحدة وتجربة الجماهيرية في إعداد الحسابات القومية والقطاعات والحسابات والجداول المتعلقة بها، وبعد الشرح المفصل لطرق حساب الناتج والدخل والإنفاق، حسب طريقة التكوين وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة، وكذلك التعرف على الحسابات الإجمالية المحلية منها والقومية، يمكن وضع جدول كإطار عام للحسابات القومية في ليبيا (حساب رقم 1) تتبعه بعد ذلك جداول ثانوية خاصة بالحسابات الأربعة (حساب الدخل القومي الممكن التصرف به (حساب رقم 2) وحساب التراكم الرأسمالي (حساب رقم 3) وحساب العالم الخارجي (حساب رقم 4)، وحساب العمليات الخارجية (حساب رقم 5)، يضاف إليها جدول آخر يتضمن حساب/ بيان الموازنة للحسابات الأربعة الموحدة

* من المستحسن وقبل مطالعة هذا المبحث الرجوع إلى طرق حساب الناتج والدخل والإنفاق حسب طريقة التكوين وطريقة الإنفاق وطريقة القيمة المضافة كما تم شرحها جميعاً في المبحث الثالث من الفصل الثاني من هذا الكتاب وكذلك في المبحث الرابع من الفصل الثالث وفي المبحث الأول من الفصل السابع والمبحث الثالث من الفصل السادس من هذا الكتاب.

للدولة كما هو في عام 1985 (حساب رقم 6)، وفي نهاية المطاف جاءت مصفوفة الحسابات الأربعة الموحدة للدولة (الإنتاج/ والاستهلاك، التراكم والعالم الخارجي)، وفي الصفحات التالية ستتم مناقشة هذا الإطار العام للحسابات القومية، وذلك بالإستعانة بالجداول المعدة من قبل أمانة التخطيط للسنوات 1980 و.1985

1) الإطار العام المتكامل لحسابات الناتج المحلي الإجمالي (حساب رقم 1) جدول رقم (61)

يتكون هذا الجدول من تسعة قطاعات منتجة للسلع والخدمات وليس من عشرة قطاعات كما جاء في الشرح المفصل في المباحث السابقة، والسبب في هذا الاختلاف يرجع إلى دمج قطاعي المال والتأمين والعقارات في قطاع واحد.

وجاء ذكر القطاعات الاقتصادية المكونة للناتج المحلي الاجمالي في العمود الأول من الجدول (بند 1 – بند 9)، ويقابل كل قطاع أنواع السلع والخدمات المنتجة في كل قطاع، بينما جاء مجموع قيمة الإنتاج من سلع وخدمات في البند رقم (10).

وتظهر تكاليف الإنتاج المحلي في البنود (11-14)، وهذه تعتبر الاستهلاك الوسيط، وفي النهاية نحصل على حجم القيمة المضافة (بند رقم 15)، في حين تظهر المدخلات الإجمالية في البنود (5 15).

وجاء في التقسيمات الأفقية بيان الاستهلاك الوسيط في كل نشاط من الأنشطة الاقتصادية التسعة المذكورة أعلاه (بند 1 – 9).

وهكذا يمكن الحصول على مجموع قيم أنواع السلع والخدمات المنتجة في جميع القطاعات، كما هي في المربع الأول المحاذي للطقاعات، وفي المستطيل الملاصق يمكن تحديد الإستهلاك الوسيط لكل قطاع.

وبعد هذا العرض يمكن حساب الناتج المحلي الإجمالي حسب طريقة الإنتاج/ الدخل، **وهي الطريقة الأولى**، وكذلك حسب طريقة القيمة المضافة الإجمالية والصافية، **وهي الطريقة الثانية**، والمبينة في المستطيل الثاني.

كما وتظهر من التقسيمات الأفقية أيضاً البنود المكونة للطلب النهائي والتي تتكون من الإنفاق الاستهلاكي الحكومي والأهلي (قطاع خاص)، تكوين رأس المالي (الاستثمارات)، مضافاً إليها الصادرات ومخصوماً منها الواردات، وهذه تشكل في مجموعها الإنفاق النهائي، وهكذا يمكن حساب الناتج حسب الطريقة الثالثة (طريقة الإنفاق) والتي تظهر في المربع الثالث.

جدول رقم (61) الإطار المتكامل لحسابات الناتج المحلي الإجمالي (GDP): حساب (1)

	القطاعات	الاستهلاك الوسيط حسب أنواع النشاط								الطلب النهائي						
		1 زراعة	2 تعدين	3 صناعة	4 كهرباء	5 تشييد	6 تجارة	7 نقل	8 تمويل	9 خدمات	10 مجموع كافة الأنشطة	11 إنفاق الاستهلاك الحكومي	12 إنفاق إستهلاك خاص	13 تكوين رأس المال الاجمالي	14 صادرات سلع وخدمات	15 واردات سلع وخدمات
1	الزراعة وصيد الاسماك													الإنفاق النهائي		
2	التعدين والنفط	أنواع السلع والخدمات					الإستهلاك الوسيط									
3	الصناعات التحويلية															
4	كهرباء وغاز وماء															
5	التشييد															
6	التجارة والمطاعم والفنادق															
7	النقل والتخزين والمواصلات															
8	التمويل والتأمين والعقارات															
9	خدمات عامة وخاصة															
10	مجموع السلع والخدمات المنتجة															
11	ضرائب غير مباشرة (ناقص إعانات)	تكاليف														
12	إهلاك رأس المال الثابت			تكاليف			القيمة المضافة				الطريقة ثانية			الطريقة الثالثة		
13	تعويضات العاملين															
14	فائض التشغيل						الطريقة الأولى				الناتج المحلي الإجمالي					
15	مجموع القيمة المضافة															
16	مدخلات إجمالية (السطر 5 +15)															

2) الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته (حساب 2) (جدول رقم 62):

يظهر من هذا الجدول في الجانب الأيسر (الدائن) أنواع الدخول التي تحصل عليها عناصر الإنتاج المشاركة في العملية الإنتاجية (والتي تشكل في مجموعها القيمة المضافة الصافية)، والتي تتكون من تعويضات العاملين مضافاً إليها صافي تعويضات العاملين من الخارج وفائض التشغيل مضافاً إليه صافي دخل الملكية من الخارج، **وهذا كله يشكل (الدخل القومي بسعر التكلفة)**، وفي حالة إضافة الضرائب غير المباشرة مخصوماً منها الإعانات والدعم وكذلك صافي التحويلات الجارية الأخرى من الخارج، **نتحصل على (الدخل القومي الإجمالي بسعر السوق).**

ويمكن توزيع هذا الدخل القابل للتصرف به على الاستهلاك النهائي الحكومي والأهلي (القطاع الخاص)، والفائض يسجل كإدخار في الجانب الدائن من الحساب رقم (3) والخاص بحساب الصفقات الرأسمالية.

3) حساب التراكم الرأسمالي (حساب 3 جدول رقم (63):

يسجل الإدخار في الجانب الدائن من هذا الحساب، أما الجانب المدين فتسجل فيه أوجه إستخدام هذه المدخرات في شراء سلع رأسمالية/ استثمارية وفي الإقراض للعالم الخارجي، بعد خصم إهلاكات الأصول الثابتة.

4) حساب العالم الخارجي (حساب ميزان المدفوعات للعالم الخارجي، (حساب 4) (جدول رقم 64):

لا بد من التأكيد أولاً أن هذا الحساب لا يخص الاقتصاد الوطني بصورة مباشرة، وإنما يخص العلاقات الاقتصادية المحلية بالعالم الخارجي وكأن هذا الحساب يتم إعداده من قبل العالم الخارجي فيما يخص علاقاته بالاقتصاد الوطني، ولهذا تظهر القيود في ميزان المدفوعات للاقتصاد المحلي.

فالصادرات الليبية إلى الخارج تعتبر مشتريات من قبل العالم الخارجي (أي واردات بالنسبة للعالم الخارجي) (مشتريات الصادرات) وتسجل ضمن المدفوعات، أما الواردات الليبية من الخارج فتعتبر صادرات بالنسبة للعالم الخارجي (مبيعات الصادرات) وتسجل في الجانب الدائن كمقبوضات، ويضاف إلى الجانب المدين للعالم الخارجي صافي مدفوعات عوامل الإنتاج الموزعة (أرباح وفوائد المساهمات والاستثمارات الليبية في الخارج، بينما تسجل في الجانب الدائن صافي التحويلات الجارية، يضاف إليها صافي إقتراض العالم الخارجي من الاقتصاد الوطني.

جدول رقم (62) الدخل القومي الممكن التصرف فيه وتخصيصاته (حساب 2)

	1980	1985		1980	1985
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الحكومي	2350.5	2622.4	تعويضات العاملين	2184.7	2996.2
الإنفاق الاستهلاكي النهائي الخاص	2868.9	3108.9	تعويضات العاملين من الخارج(صافي)	322.3 -	238.3 -
الإدخار	4697.0	1775.3	فائض التشغيل	7746.8	4572.4
			دخل الملكية والتنظيم من الخارج(صافي)	22.8	37.1 -
			الضرائب غير المباشرة	509.4	389.0
			ناقصا: الاعانات	211.5	162.2
			التحويلات الجارية الأخرى من الخارج (صافي)	13.5 -	13.4 -
تخصيص الدخل القومي القابل للتصرف	9916.4	7506.6	الدخل القومي القابل للتصرف	9916.4	7506.6

جدول رقم (63) التراكم (حساب الصفقات الرأسمالية) حساب (3)

المدفوعـــــــات		المقبوضـــــــات	
12.مشتريات السلع الرأسمالية(4)	1663.1	15.الادخار (7)	1775.3
13.ناقصا:اهلاك رأس المال الثابت(10)	481.6 (-)		
14.صافي الاقراض للخارج(20)	593.8		
المجمـــــوع	1775.3	المجمـــــوع	1775.3

جدول رقم (64) العالم الخارجي (حساب ميزان المدفوعات) حساب (4)

المدفوعـــــات		المقبوضـــــات	
16.مشتريات الصادرات (5) 17.صافي مدفوعات عوامل الإنتاج الموزعة (11) (-)	3093.9 302.2	18.مبيعات الواردات (2) 19.صافي التحويلات الجارية(8) (-) 20.صافي الاقتراض (14)	2211.3 13.4 593.8
المجمـــــوع	**2791.7**	المجمـــــوع	**2791.7**

5) حساب العمليات الخارجية ميزان المدفوعات الليبي (حساب 5) جدول رقم (65):

يحتوي هذا الجدول على حساب العمليات الجارية المذكورة في ميزان المدفوعات الليبي، إضافة إلى حساب العمليات الرأسمالية، ويتكون هذا الحساب (الجدول) من جانبين، جانب الإيرادات (المقبوضات) والذي يتضمن قيم الصادرات من سلع وخدمات، مضافاً إليها تعويضات العاملين (أجور ومرتبات) من الخارج ودخل الملكية والإدارة (الأرباح/ الفوائد/ الريع)، مضافاً إليها أيضاً التحويلات الجارية من الخارج إلى الاقتصاد الوطني.

أما جانب المدفوعات فإنه يحتوي على قيم الواردات الليبية من سلع وخدمات، مضافاً إليها تعويضات العاملين، العاملين في ليبيا (أجور ومرتبات) إلى

الخارج، مضافاً إليها عوائد الملكية والتحويلات الجارية الأخرى إلى الخارج، والرصيد المتبقي بين المدفوعات والمقبوضات يظهر كفائض الدولة مـن المعـاملات الجاريـة مـع الخارج، وهو نفس قيمة الاقتراض/الاستثمارات الليبية في الخارج، وهذا الفائض من المعاملات الجارية يسجل في جانب الإيرادات (المقبوضـات)، وأوجـه اسـتخدام هـذا الفائض ستكون في شراء الأصول من الخارج أو في حيازة الأصول المالية الأجنبية.

جدول رقم (65) العمليات الخارجية حساب (5)

	1980	1985		1980	1985
العمـــليـــات الــــــجاريـــــــــة					
الصادرات من السلع والخدمات	6537.9	3093.9	الواردات من السلع والخدمات	3752.1	2211.3
تعويضات العاملين من الخارج	–	–	تعويضات العاملين الى الخارج	322.3	238.3
دخل الملكية والتنظيم من الخارج	379.5	122.5	دخل الملكية والتنظيم الى الخارج	356.7	159.6
التحويلات الجارية الأخرى من الخارج	5.8	2.6	التحويلات الجارية الأخرى الى الخارج	19.3	16.0
			فائض الدولة من المعاملات الجارية مع الخارج (الإقراض من الخارج)	2472.8	593.8
الايرادات الجارية	6923.2	3219.0	التصرف في الايرادات الجارية	6923.2	3219.0
العمــــليات الرأســـــمالـــــــــية					
فائض الدولة من المعاملات الجارية	2472.8	593.8	شراء الاصول غير الملموسة من الخارج(صافي)	–	–
التحويلات الرأسمالية من الخارج (صافي)	–	–	صافى حيازة الاصول المالية الاجنبية	2831.5	1036.5
الايرادات	2831.5	1036.5	المدفوعــــــات	2831.5	1036.5

جدول رقم (66) بيان الميزانية للحسابات الاربعة الموحدة للدولة 1985 حساب (6)

المدفوعات					المقبوضات			
الإنتاج	الاستهلاك	التراكم	العالم الخارجي		الإنتاج	الاستهلاك	التراكم	العالم الخارجي
	5731.3			-السلع الاستهلاكية	5731.3			
		1663.1		- السلع الرأسمالية	1663.1			
			3093.9	- الصادرات	3093.9			
2211.3				- الواردات				2211.3
8277.0				- الدخل الإجمالي من الإنتاج المحلي		8277.0		
		- 481.6		- تخصيصات اهلاك رأس المال الثابت		- 481.6		
			- 302.2	- صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج		- 302.2		
	- 13.4			صافي التحويلات الجارية من الخارج				- 13.4
	1775.3			- الادخار			1775.3	
		593.8		- صافي الاقراض للخارج				593.8
10488.3	7493.2	1775.3	2791.7	المجموع	10488.3	7493.2	1775.3	2791.7

6) بيان الميزانية للحسابات الأربعة الموحدة للدولة (حساب 6) جدول رقم (67)

يتكون هذا الحساب من جانبين: جانب المدفوعات وجانب المقبوضات، وكل جانب يحتوي على الحسابات الأربعة الأساسية (الإنتاج، الاستهلاك، التراكم والعالم الخارجي.

وجاء ذكر أنواع السلع الاستهلاكية والرأسمالية التي يتم إنتاجها محلياً وكذلك السلع المصدرة إلى الخارج ضمن المقبوضات، بينما الواردات حسبت ضمن الإنتاج (المدفوعات)، وفي حالة جمع السلع المنتجة محلياً مع إضافة الصادرات إلى الخارج وخصم الواردات من المجموع يتحصل على الدخل الإجمالي من الإنتاج المحلي.

وبعد خصم تخصيصات إهلاك رأس المال وكذلك خصم صافي دخول عوامل الإنتاج من الخارج، وخصم صافي التحويلات الجارية من الخارج، وهذه جميعها بالسالب، يمكن الحصول على التوازن/ التطابق في الحسابات الأربعة الموحدة للدولة، وهذا ما يظهر جلياً في الجدول الأخير رقم (67) والخاص بمصفوفات الحسابات الأربعة الموحدة للدولة.

جدول رقم (67) مصفوفة الحسابات الاربعة الموحدة للدولة 1985

	(1)	(2)	(3)	(4)	(5)	
1. الإنتاج			1663.1	3093.9	5731.3	10488.3
2. الاستهلاك	8277.0		481.6 (-)	302.2 (-)		7493.2
3. التراكم		1775.3				1775.3
4. العالم الخارجي	2211.3	(-) 13.4	593.8			2791.7
5. السلع والخدمات الاستهلاكية		5731.3				5731.3
المجموع	10488.3	7493.2	1775.3	2791.7	5731.3	

الموازنة الاقتصادية القومية

- المبحث الأول: مفهوم وأهداف ومكونات الموازنة الاقتصادية القومية.
- المبحث الثاني: الخطوات العملية لبناء موازنة اقتصادية قومية.
- المبحث الثالث: الموازنة القومية كأداة للإدارة الاقتصادية والمتابعة

الموازنة الاقتصادية القومية

يعود تاريخ أول محاولة لاستخدام "الموازنة الاقتصادية القومية" (National Economic's Budget / National Balance Sheet)، كأسلوب متطور من أساليب المحاسبة القومية، إلى عام 1941 في بريطانيا، فقد دعت ضرورات اقتصاد الحرب وعمليات تعبئة وإعادة تخصيص الموارد فيما بين الإنفاق المدني والجهود الحربي إلى محاولة تركيب صورة أولية عن حركة المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال فترة قصيرة قادمة، وذلك بغرض الكشف عن "الإختلالات" "وإنعدام التوازن" المتوقع، تمهيدا لترشيد السياسات الاقتصادية، وإتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كي لا تستفحل تلك الإختلالات وتتفاقم نقاط "عدم التوازن" في الاقتصاد القومي، في ظل ظروف التقشف وشحة الموارد المتاحة والسلع المعروضة، ومنذ ذلك التاريخ غدت "الموازنات الاقتصادية القومية" أداة هامة من أدوات المحاسبة القومية المتطورة.

وقد جرى العرف على أن تغطي الموازنة القومية فترة قصيرة، عادة ما تكون السنة (وأحياناً تصل إلى ثمانية عشر شهراً)، وذلك بهدف مساعدة السلطات العامة على ترشيد سياستها الاقتصادية والمالية والنقدية خلال الفترة التي تغطيها الموازنة القومية.

المبحث الأول

مفهوم وأهداف ومكونات الموازنة الاقتصادية

1) مفهوم الموازنة الاقتصادية:

الموازنة الاقتصادية القومية هي مجموعة من الجداول الخاصة بالعلاقات بين المؤشرات والمتغيرات الكلية، والتي تغطي كافة النشاطات الاقتصادية خلال فترة زمنية مقبلة، أي أنها توضع من أجل التنبؤ بالمستقبل القريب (Futuristic)، وذلك عن طريق رصد حالة الاقتصاد الوطني، على أساس لما حدث في الماضي مروراً بالحاضر وصولاً إلى المستقبل، وهكذا يمكن القول أنها أداة يستعان بها لأغراض التحليل والتفسير وعمل الإسقاطات اللازمة للماضي على المستقبل، لمعرفة إتجاهات حركة المتغيرات الاقتصادية مما يخدم أغراض التخطيط ورسم السياسات.

وتستخدم الموازنة الاقتصادية في الدول النامية كأداة من أجل التخطيط للتنمية وكسر حلقات التخلف، بعكس الدول المتقدمة، حيث يكون استخدام الموازنة والتخطيط من أجل التغلب على (الدورات الاقتصادية الخاصة بالرواج أو الركود/ الكساد) ومن أجل تحقيق التوازن الاقتصادي في ظل الإطار الاقتصادي والاجتماعي السائد في تلك الدول، وخلاصة القول أن الموازنة الاقتصادية توضع من أجل التنبؤ بالمستقبل القريب فقط.

والموازنة الاقتصادية القومية تختلف عن مثيلاتها من الموازنات التي يضعها راسموا السياسات الاقتصادية وأوجه هذا الاختلاف تناقش في الصفحات التالية:

1-1- أوجه الاختلاف بين الموازنة القومية والموازنة العامة للدولة:

لابد هنا من التفرقة بوضوح بين ما **يقصد بالموازنة الاقتصادية القومية وإختلافها عن الموازنة العامة للدولة (الميزانية التسييرية / التقديرية / الإدارية)**، حيث

أن كل من الميزانيتين تقديرية/ تخمينية، وتعد كل منهما لسنة مقبلة ومتوقعة، وكل منهما مهم لرسم السياسات الاقتصادية، إلا أنهما يختلفان في النقاط التالية:

أ. **الموازنة العامة للدولة** تكون في صورة أرقام للسياسات المالية المقبلة، حيث الإيرادات العامة (الضرائب المباشرة وغير المباشرة/ الرسوم/ إيرادات الخدمات/ مخصصات الميزانية من عوائد النفط) الخ.... هذا من جهة، وبالمخصصات والاعتمادات والمصروفات المالية العامة (الإنفاق الجاري)، من جهة ثانية، وهذه الأخيرة تتكون من ثلاثة أبواب، باب الأجور والمرتبات، وباب المصروفات العمومية وباب الأعمال الجديدة، بينما الموازنة القومية تعد أساساً لرسم تلك السياسات المالية، أي أنها أداة لتوضيح جوانب الخلل وضرورة التصحيح، ولتحليل الآثار لأحد المتغيرات الاقتصادية.

ب. **الموازنة العامة للدولة** تعد للقطاع العام فقط، بينما الموازنة الاقتصادية القومية تعد لكل القطاعات والأنشطة، وعلى هذا الأساس فالاختلاف كبير في طرق التقدير والمتطلبات، فالتنبؤ بالمتغيرات في قطاع الأعمال وقطاع العائلات وسلوكها الاستهلاكي والاستثماري، وقطاع العالم الخارجي يتطلب أساليب معقدة وتوفر قاعدة واسعة من البيانات والمعلومات (Parameters) والمعاملات (Coefficients) أكثر بكثير مما تتطلبه الموازنة العامة للدولة.

ج. **الموازنة العامة للدولة** مدتها سنة واحدة، بينما الموازنة القومية تتجاوز فترة السنة، وربما إلى 18 شهراً.

د. **الموازنة العامة للدولة** تعد قانوناً ملزماً للجميع، في حين أن الموازنة القومية هي مجرد أداة للاسترشاد والتوجيه في رسم السياسات المستقبلية وهي بالطبع غير ملزمة.

1-2- الموازنة القومية ومصفوفات حساب رأس المال القومي:

(الموازنة القومية وحساب رأس المال القومي):

في المحاسبة القومية يسود مفهوم حساب رأس المال القومي، وهو حساب كلي للاقتصاد القومي، يجمع بين مكونات كثيرة في الحسابات القومية السابقة، وإهتمام حساب رأس المال ينصب على أرصدة المجتمع الواحد، ولكن هذه الأرصدة تعتمد أساساً على حسابات أخرى مثل حسابات الناتج والدخل والإنفاق، والتدفقات المالية والمدخلات والمخرجات.

وهكذا فإن الواحدة تعتمد على الأخرى، كما هو الحال عند المفاضلة بين الحساب الجاري والحساب الختامي في المحاسبة التجارية للمشاريع، إذ لا يمكن الوصول إلى الحساب الختامي بدون الحساب الجاري.

الموازنة القومية تعد أساساً لإعداد التنبؤات، كما أنها تبقى إطاراً محاسبياً للمستقبل، وليس لفترة زمنية ماضية، ويت إعدادها على أساس نموذج اقتصادي كلي (Model) بإستخدام أسلوب الإسقاطات والتنبؤات، في حين أن حساب رأس المال القومي يتم إعداده بإستخدام الأدوات المحاسبية العادية في إعداد حساب العمليات الرأسمالية مع حساب إهلاك رأس المال.

ويشكل عام فإن إعداد **حسابات رأس المال القومي** ضروري لتوفير المعلومات الخاصة بإعداد الموازنات القومية (تقدير معاملات رأس المال*/ الناتج) ولإعداد جداول المدخلات والمخرجات الثابتة والمتحركة، ولدراسة اقتصاديات الحجم الأمثل بالنسبة للمشروعات، ولبناء مؤشرات عن العلاقة بين الدين العام

---

* معامل رأس المال Capital Cafficient = التغير في حجم الأصول الثابتة / التغير في كمية المنتجات = Δ رأس المال / Δ كمية المنتجات

(وهو يساوي مقلوب إنتاجية رأس المال).

والثروة القومية والتحليل المالي وفرز الجهة أو الشخص (الممول) الذي تفرض عليها الضرائب... وهكذا)، وهذه كلها مؤشرات ضرورية لإعداد الموازنة القومية، وأخيراً فإن حساب رأس المال القومي هو الآخر يخدم كأداة مباشرة لإعداد الموازنة القومية.

1-3- الموازنة القومية ومصفوفات الحسابات الاجتماعية

:(Social Accounting Matrices "SAM")

الهدف من وضع المصفوفات الخاصة بالحسابات القومية هو أن تكون إطاراً مجمعاً لكافة عناصر نظام الحسابات القومية وهي:

أ. الحسابات المختلفة للنظام (الإنتاج/ التخصيص/ التراكم/ العالم الخارجي).
ب. القطاعات المختلفة للنظام (قطاع الأعمال/ قطاع الحكومة/ قطاع العائلات).
ج. الأنشطة المختلفة (تقسيم قطاع الصناعة أو الزراعة إلى فروع ومجالات وأنشطة).

كما أنها تجمع الحسابات المجتمعة للاقتصاد القومي لحسابات الدخل والناتج والإنفاق وتكوين رأس المال والمدخلات والمخرجات.

وهكذا فإن مصفوفات الحسابات الاجتماعية (SAM) تعتبر هيكلاً للنظام المحاسبي، وتم إعدادها كي تكون أحد اتجاهات تطوير نظام الحسابات القومية للأمم المتحدة.

وهكذا فإن الاختلاف واضح بينها وبين الموازنة القومية، فمصفوفة الحسابات الاجتماعية هي ليست إلا إطاراً تجميعياً لإبراز حالة النظام في دورة محاسبية واحدة، في حين أن الموازنة القومية هي أحد مكونات هذا النظام ولكن عن فترة مقبلة.

إن مصفوفة الحسابات الاجتماعية تستند إلى الحسابات القومية التاريخية، في حين أن الموازنة القومية تستند إلى نتائج هذه الحسابات التاريخية، من أجل بناء قاعدة من المعلومات تستخدم لتقدير المستقبل.

2) أهداف ومكونات الموازنة الاقتصادية القومية:

2-1 أهداف الموازنة الاقتصادية

قبل الشروع في وضع الموازنة الاقتصادية القومية لابد من معرفة توجهات وأهداف السياسة الاقتصادية المستقبلية، فقد توضع بعض الأهداف لتصحيح خلل مرحلي في بعض المؤشرات الاقتصادية (عجز في ميزان المدفوعات أو إزدياد في معدلات البطالة)، بحيث أن نتائج الإسقاطات تعطي البديل الأقصى/الأمثل (Reference)، بينما توضع أهداف أخرى من أجل تنمية وتطوير أحد القطاعات الاقتصادية، علماً أن **تحديد أهداف السياسة الاقتصادية يتوقف على النقاط التالية:**

أ. الاختلالات الهيكلية والمشكلات الاقتصادية المختلفة التي يكشف عنها التحليل الهيكلي.

ب. الأهداف الاجتماعية والسياسية العامة، التي تتحدد وفقاً للنظام السياسي الاقتصادي القائم والعلاقات بين مراكز القوى العاملة في هذا النظام.

ج. العوامل الخارجية المحفزة/الدافعة للنمو والتطور والعوامل المعوقة/السلبية في شكل قيود هيكلية مفروضة على النظام الاقتصادي القائم.

د. طموحات وأهداف متخذي القرارات وراسمي السياسة الاقتصادية، وهذه تتحدد في ضوء الأهداف الإستراتيجية البعيدة المدى.

ه. بعض الأهداف تتحدد خارجياً، أي من قبل متخذي القرارات الأجانب، وتعطى هذه للمخططين المحليين في شكل توجيهات عامة (نصائح) أو ضغوطات أو أوامر أو في شكل قيم محددة كمياً أو نوعياً مثل:

(منظمـة الأمـم المتحـدة/ مجلـس الأمـن/ حكومـات أجنبيـة/ منظمـة الأوبك/ صندوق النقد الدولي/ المنظمات التابعة لجامعة الـدول العربيـة/ أو الاتحاد الأفريقي أو المغاربي.....إلخ)، وكل ذلك يتوقف على أسلوب إتخاذ القـرارات في الاقتصاد الوطني محل الدراسة، وكذلك على أسلوب وطريقة إعـداد الـبرامج ورسـم السياسات ووضع الخطط.

وفي حالة إعطاء التوجيهات العامة لابد من وضع حدود عليـا وحـدود دنيـا لكل هدف من الأهداف، حيث أن ذلك يساعد في عملية المفاضلة بين الأهداف، وفي حالة غياب الحدود هذه يسترشد بالماضي ووضـع حـدود إفتراضـية، مـع أخـذ جميـع إحتمالات التغيير والتأثير بنظر الاعتبار، مما يستوجب وضع العديد من البدائل، علماً أن الأهداف قد تتعارض فيما بينها، ممـا يسـتوجب وضـع أوزان ترجيحيـة لهـا تحـدد أولوياتها، كما سيتم مناقشته في الصفحات التالية:

إن الحد الأدنى من الأهداف الاقتصـادية العامـة الـتي يصـبوا إليهـا واضـعو السياسة الاقتصادية في بلد نام أو متقدم تتلخص في ثلاثة أهداف سياسية وهي:

أ) **التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية**، وخاصة الموارد البشرية (القـوى العاملـة عن طريق الحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق الاستثماري (مكاثر الاسـتثمار ومعجل الاستثمار).

ب) **توازن ميزان المدفوعات** والحد من العجز فيه.

ج) **استقرار الأسعار** (مستوى الأسعار العام).

وهذه الأهداف الثلاثة هي ما يطلق عليه في علم الاقتصاد مصـطلح (مثلـث برمودا)، الذي يحتوي على ثلاثة زوايا/ أضلاع تشكل في مضـمونها أهـدافاً متناقضـة فيما بينها، ولا يمكن تحقيقها سوية مرة واحدة، وقد تم أخيراً إضافة هدفين أو زاويتين لهذا المثلث ليأخذ شكلاً خماسياً (النجمة الخماسية)، وهذان الهدفان هما:

أ. الحفاظ على البيئة.

ب. التنمية المستدامة.

وفي الصفحات التالية ستتم محاولة مناقشة هذه الأهداف الثلاثة، وتوضيح نقاط التباين والتناقض فيما بينها:

إن القضاء على البطالة يعتبر من أهم الأهداف الاقتصادية التي تسعى كل الأنظمة السياسية إلى تحقيقها، ويتم ذلك عن طريق إستخدام أدوات السياسات المالية والسياسات النقدية والسياسات التجارية الخارجية، ويقصد بالبطالة عدد الأفراد العاطلين عن العمل، ونستبهم المئوية إلى مجموع القوى المنتجة في الاقتصاد الوطني.

وعن طريق السياسة المالية يمكن تقليص البطالة، فعن طريق **زيادة الإنفاق العام** إلى المستوى الذي يحدث فيه القضاء على البطالة، أو عن طريق **سياسة تخفيض الضرائب وإلغائها**، يمكن تنشيط الاقتصاد إلى الحد الذي يحدث فيه التوظيف الكامل، وينجم عن هاتين الخطوتين زيادة في الطلب النقدي الكلي على العرض السلعي الكلي، أي معنى ذلك حدوث التضخم أو ما يعرف بتضخم الطلب الذي يتبعه زيادة في الأجور والأسعار.

أي أن التوسع في الإنفاق والتخفيض الضريبي ينتج عنهما زيادة في الطلب، وبالتالي تزداد الواردات وتقل الصادرات، الأمر الذي سيؤدي إلى **تدهور سعر الصرف أو ما يعرف بعجز ميزان العمليات الجارية**، فالدولة التي تطبق سياسة مالية وسياسة نقدية توسعية تزداد وإرادتها، وبالتالي يتحقق عجز في ميزان المدفوعات، وتكون الزيادة في السلع المعروضة، نتيجة السياسة النقدية وزيادة عرض النقود، وذلك من أجل التوظيف الكامل، الأمر الذي سيؤدي إلى زيادة الواردات وتدهور سعر الصرف، الأمر الذي سيؤدي إلى حدوث التضخم أو عدم إستقرار الأسعار، وبالتالي حدوث خلل في ميزان المدفوعات.

ويتم القضاء على البطالة كما ذكر باستخدام أدوات السياسة المالية عن طريق زيادة الإنفاق العام أو تخفيض الضرائب، ولكن زيادة الإنفاق العام سيؤدي إلى حدوث عجز في الموازنة التسييرية للدولة، وتمويل هذا العجز له أثر في الاقتصاد الخاص بالدولة التي تطبق هذه السياسة، ويتم تمويل هذا العجز عن طريق طلب القرض العام من المصرف المركزي أو عن طريق اللجوء إلى طرح سندات الخزانة العامة، وطلب القروض من الجمهور عن طريق الاكتتاب العام.

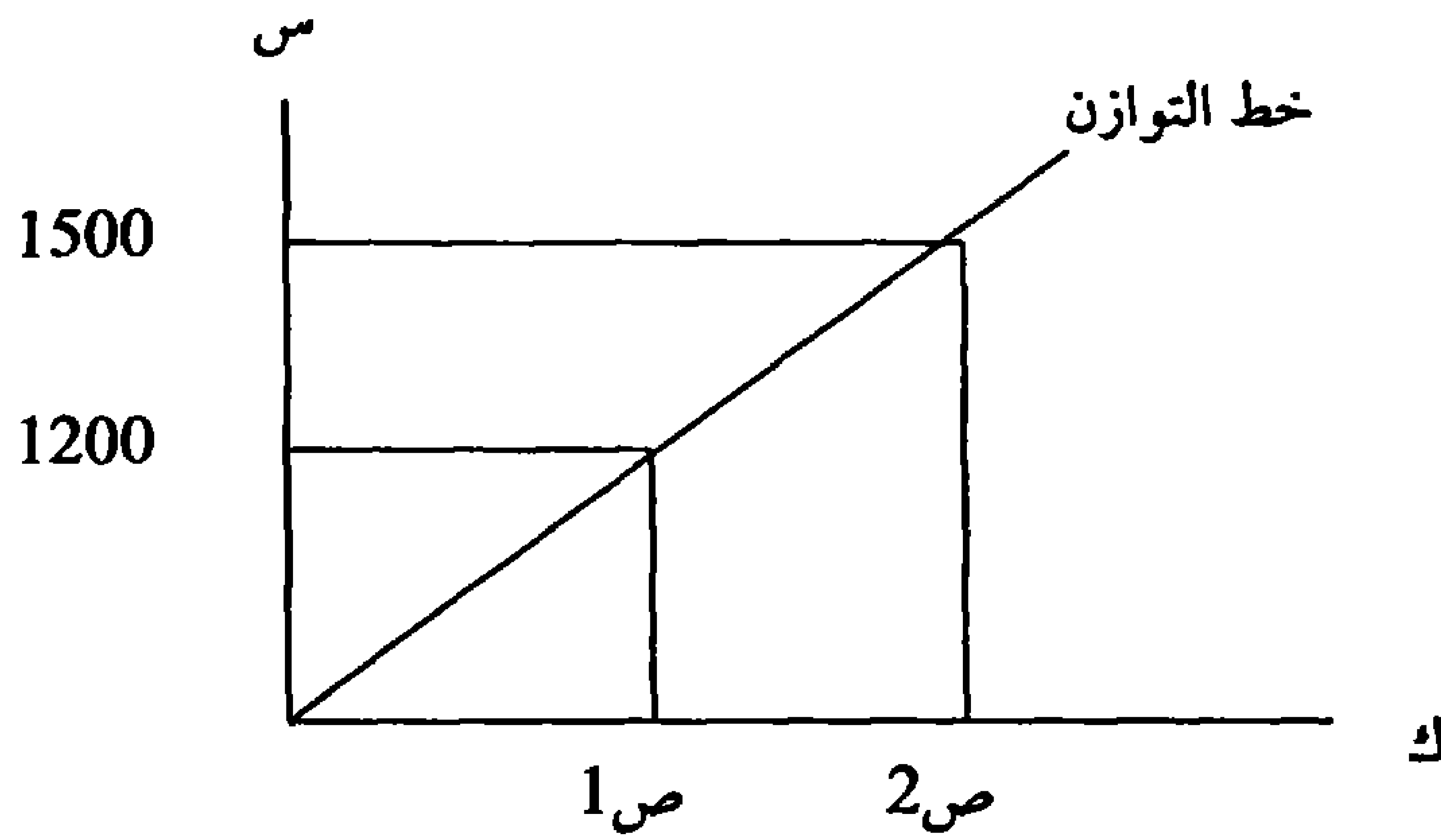
فإذا ما قامت الخزانة العامة بطرح هذه السندات للإكتتاب العام، فلا بد من فرض ضرائب جديدة أو رفع أسعارها من أجل تمويل هذا القرض العام مع الفوائد (خدمة الدين العام).

وطلب القروض من الجمهور عن طريق الإكتتاب العام له آثار اقتصادية، إذ أن نتيجة التنافس بين القطاع العام والقطاع الخاص على طلب القروض ستكون إرتفاع أسعار الفائدة، وبالتالي انخفاض طلب القروض المصرفية، وانخفاض الاستثمارات في الاقتصاد الوطني، وخاصة تلك الاستثمارات التي تعتمد على الاقتراض بأحجام كبيرة (صناعة السفن والطائرات وبناء المساكن... إلخ).

أما إذا قامت الخزانة العامة ببيع هذه السندات والأذونات إلى المصرف المركزي/ الجهاز المصرفي، فسوف تزداد القاعدة النقدية، الأمر الذي سيؤدي إلى تضخم وارتفاع مستويات الأسعار.

وهكذا يظهر التناقض والتعارض بين السياستين المالية والنقدية، فالسياسة المالية التوسعية عن طريق زيادة الإنفاق العام إلى الحد الذي يحدث عنده التوظيف الكامل، لابد أن تكون السياسة نقدية معاكسة للحد من عرض النقود وتقييد عرض النقد، وذلك للحد من آثار السياسة المالية التوسعية.

ولمعرفة حجم الإنفاق الأمثل الذي يحقق التوظيف الكامل يفترض أن مستوى الدخل التوازني هو 1200 مليون دينار، ويفترض أن مستوى السعر الذي يحقق الدخل الذي يحدث عنده التوظيف الكامل هو 1500 مليون دينار، هذا يعني أن هناك فجوة إنكماشية قدرها 300مليون دينار، يجب إضافة هذا المبلغ للوصول إلى حالة التوظف الكامل، والسياسة المالية هنا هي سياسة مالية توسعية أو ما يعرف باسم التمويل التعويضي/ التمويل بالعجز.



وهكذا يصل الاقتصاد الوطني إلى تحقيق هدف التوظيف الكامل للموارد الاقتصادية، ولكن تحقيق هذا الهدف سيأتي بمشكلتين أو ظاهرتين هما: التضخم في الأسعار واختلال ميزان المدفوعات، ولابد من القضاء على هاتين المشكلتين قبل استفحالهما.

والجدير بالإشارة أنه لا يمكن علاج الخلل في ميزان المدفوعات، إلا بعد علاج التضخم، والسياسات الواجب إتباعها لمعالجة التضخم، وبالتالي علاج الخلل في ميزان المدفوعات هي:

أ) سياسة نقدية انكماشية أي تقليص كمية عرض النقود.

ب) السياسة المالية الانكماشية والمتمثلة في:

1. خفض الإنفاق العام
2. زيادة أسعار الضرائب أو فرض ضرائب جديدة.

والعجيب أن بتطبيق هذه السياسات يمكن القضاء فعلاً على التضخم، وبالتالي إصلاح الخلل في ميزان المدفوعات، ولكن المشكلة التي عانى منها الاقتصاد الوطني الأمرين، ألا وهي البطالة سوف تعود مع تطبيق هذه السياسات وبشكل أكثر حدة.

فبواسطة هذه السياسات يمكن تقليص القاعدة النقدية عن طريق المصرف المركزي وكذلك عن طريق تقليص الإنفاق العام ورفع مستوى الضرائب، وهكذا يمكن القضاء على التضخم الذي أدى إلى إنهيار أسعار الصرف وبالتالي خلل ميزان المدفوعات.

وفي حالة ما أراد واضعوا السياسات الاقتصادية تحقيق الهدفين الجديدين (التنمية والحفاظ على البيئة) إضافة إلى الأهداف الثلاثة السابقة فإن الصورة ستكون كالتالي:

التنمية تعني إجراء تغيرات هيكلية في الاقتصاد بقصد رفع المستوى المعاشي للمواطنين عن طريق زيادة الدخل/ الناتج المحلي، والتنمية هذه لا يمكن تحقيقها إلا بواسطة زيادة الإنفاق العام، أو عن طريق زيادة القاعدة النقدية التي تم الإشارة إليها، وبالتالي فإن الاقتصاد الوطني سيتعرض لنفس المشاكل من حيث ظاهرتي التضخم والعجز في ميزان المدفوعات.

فما دامت التنمية تعني توفير الأمن والصحة والسكن اللائق وكذلك التعليم والحياة الكريمة لكل أبناء المجتمع (الرفاهية)، وهذا لا يتحقق إلا عن طريق زيادة الإنفاق العام على البنية التحتية والمشروعات الإنمائية والصحية والتعليمية، وقبل كل شيء إيجاد فرص عمل، ولكي يتم تحقيق التنمية لابد من إقامة المباني والإنشاءات

وفي جميع القطاعات والنشاطات وهذا كله بحاجة إلى موارد مالية هائلة، قد لا تكون متوفرة في الاقتصاد الوطني، مما يتطلب اللجوء إلى القروض الخارجية، وهذا يدخل الاقتصاد في دوامة فخ المديونية الخارجية وحلقة الفقر المفرغة.

ومع توسع المباني والإنشاءات والطرق والمواصلات يتم القضاء على الغابات والأشجار، مما يقود إلى إنجراف التربة وإستنزاف المياه الجوفية ودخول مياه البحر إلى المياه الجوفية، وتلوث مياه البحر، بسبب مخلفات المصانع كذلك تلوث الهواء.

وهكذا فإن التنمية تضر بالبيئة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، فزيادة الطلب على الموارد الطبيعية سوف يؤدي إلى ارتفاع الأسعار، وهكذا يلجأ الأفراد وكذلك المنشآت الصناعية إلى البدائل الأخرى، مما يتنافى مع الحفاظ على البيئة وحق الأجيال القادمة في الموارد الطبيعية.

وخلاصة القول أن الأهداف متناقضة فيما بينها، ولا يمكن تحقيق هدف دون الإضرار بالأهداف الأخرى، لذا فإن على راسمي السياسات الاقتصادية ترشيد عمليات الإدارة الاقتصادية (ECONOMIC MANGEMENT)، بما يسمح بتحقيق هذه الأهداف الأولية بدرجات من النجاح تختلف من عام لآخر.

2-2- مكونات (متغيرات) الموازنة الاقتصادية:

نقطة البداية في تكوين تصور مبدئي عن الصورة الكلية للاقتصاد الوطني، هي محاولة تركيب معادلة الناتج/ الدخل القومي للفترة القادمة، التي تعد عنها الموازنة القومية، وهذا يستدعي بدوره التفرقة بين المكونات (أو المتغيرات)، كما يلي:

أ. المكونات التي تمثل قيم معطاة للمتغيرات بناءاً على تقديرات مستقلة، وتسمى هذه المكونات معطاة (Autonom).

ب. المكونات التي تتغير قيمها بتغير قيم المتغيرات الأخرى، وهي التي تسمى متغيرات "تابعة" (Dependent)، حيث أن القيم التي تأخذها تلك المكونات أو المتغيرات تشتق من حركة قيم المتغيرات الأخرى.

ويمكن على سبيل التبسيط الشديد إعتبار **متغيرات كلية** مثل "مستوى الإنفاق العام الحكومي" (Cg) و"مستوى الصادرات الكلية" (X)، و"مستوى الاستثمار الكلي" (I) على أنها معطاة، وهذه تنتمي إلى المجموعة الأولى، أي تمثل قيم معطاة بناءاً على توقعات وتقديرات مستقلة للخبراء والمسؤولين.

بينما توجد متغيرات أخرى مثل "مستوى استهلاك القطاع العائلي الخاص" (Ch)، ومستوى "الواردات الكلية" (M)، وهذه تنتمي إلى المجموعة الثانية، أي تتوقف على القيم التي تأخذها المتغيرات الأخرى الأولى (المعطاة).

ووفقا لهذا التصور، يمكن كتابة معادلة المستوى المتوقع للناتج القومي خلال الفترة القادمة على النحو التالي:

$$Y = Ch + Cg + I + (X - M) \quad (1)$$

حيث أن:

Y= الناتج القومي.	Ch= الاستهلاك العائلي
Cg= الاستهلاك الحكومي	I= استثمار
X= صادرات	M= واردات

وعلى سبيل التبسيط يفترض – أن الإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي يمثل نسبة ثابتة من الدخل الشخصي القابل للتصرف (أي بعد إستبعاد خصم الضرائب

المباشرة)، كذلك يمكن إفتراض أن مستوى الواردات هو الآخر نسبة ثابتة أيضاً من استهلاك القطاع العائلي(*)، فإذا ما أعطي الدخل الشخصي القابل للتصرف قبل الضرائب الرمز (Yf)، وهو ليس سوى مجموع دخول عوامل الإنتاج (المتولدة محلياً أو خارجياً) الدخل القومي، وكذلك إذا ما افترض غياب أي إدخار لقطاع الأعمال المنظم في صورة (أرباح محتجزة)، وعدم وجود ضرائب مباشرة على دخول الأعمال وضرائب غير مباشرة على السلع والخدمات، وإذا ما أعطيت نسبة الاستهلاك العائلي إلى الدخل الشخصي القابل للتصرف (الميل المتوسط للاستهلاك) الرمز (C)، وأعطي إلى معدل الضريبة على الدخول الشخصية الرمز (t)، والتي يفترض أنها نسبة ثابتة لا تختلف باختلاف مستويات الدخل - فيمكن التعبير عن العلاقة بين مستوى الإستهلاك العائلي ومستوى الدخل القومي القابل للتصرف (بتكلفة عوامل الإنتاج) على النحو التالي:

$$\text{الاستهلاك العائلي } Ch = c\,(Yf - t\,Yf) = c\,Yf\,(1-t) \qquad (2)$$

وكذلك يمكن تصوير العلاقة بين سلوك الواردات وبين سلوك استهلاك القطاع العائلي على النحو التالي:

$$M = m\,Ch = m\,c\,Yf\,(1-t) \qquad (3)$$

وذلك باعتبار أن (m) ترمز إلى الميل المتوسط للاستيراد بالنسبة لحجم الاستهلاك العائلي، فإذا ما تم تعويض المعادلة الأصلية للناتج القومي الإجمالي بدلالة العلاقتين السلوكيتين (2) و(3) يمكن الوصول إلى المعادلة التالية:

$$Y = c\,Yf\,(1-t) + Cg + I + X - m\,c\,Yf\,(1-t) \qquad (4)$$

---

* الغرض التبسيطي هنا هو أن الواردات في معظمها هي واردات تخدم أغراض استهلاكية، حيث أن هذه العلاقة المفترضة لا تأخذ سلوك الواردات من السلع الاستثمارية، والسلع الوسيطة.

وفي ظل هذا التصور المبسط تكون (t) معدل الضريبة المباشرة على الدخول، هي الأداة الرئيسية للتدخل، والتي تخضع لتحكم راسمي السياسة الاقتصادية، أداة من أدوات السياسة الاقتصادية المالية (Variable Instruments)، نظرا لأن كلاً من m و c هي معاملات سلوكية ثابتة في الأجل القصير على الأقل.

فإذا إفترض على سبيل التوضيح أن هناك ضرورة طرأت استدعت زيادة الإنفاق الحكومي (ولا سيما نفقات الدفاع) عن مستواه المحدد (Cg) لأسباب غير متوقعة، فإن مثل هذه الزيادة سوف تخل التوازنات الأساسية، فإذا كانت الزيادة المطلوبة في حدود (50) مليون دينار مثلاً، فإنها ستؤثر أولاً على المستوى العام للأسعار، من خلال تغذية الفجوة التضخمية، لأن هذه الزيادة في الإنفاق العام لا تقابلها زيادة في حجم المعروض من السلع والخدمات.

كذلك فإن هذه الزيادة في الإنفاق العام سيتولد عنها زيادة في حجم الواردات، نظراً لارتفاع الدخول النقدية القابلة للتصرف، وبالتالي ارتفاع مستتر للاستهلاك العائلي، وما يترتب عليه من زيادة في الواردات وفقاً للعلاقة الخطية رقم (3).

فإذا ما أريد تحقيق الأهداف الأساسية للسياسة الاقتصادية، ولا سيما في مجال المحافظة على استقرار الأسعار ومكافحة الضغوط التضخمية، من ناحية، والتقليص من حدة العجز في ميزان المدفوعات من ناحية أخرى، فليس أمام راسم السياسة الاقتصادية من أمل في إعادة التوازن للاقتصاد الوطني، في ظل الأوضاع الجديدة، سوى من خلال:

أ. تحقيق زيادة في مستوى إنتاجية العمل في الاقتصاد لزيادة المعروض من السلع والخدمات.

ب. حدوث تحسن في شروط التبادل الدولية لصالح الصادرات الوطنية.

وكلاهما يمثل "هامش للمناورة" متاح لراسمي السياسة الاقتصادية:

الأول يقع تحت سيطرته، **والثاني** يخرج تماما عن دائرة سيطرته.

كذلك يمكن لراسمي السياسة الاقتصادية اللجوء لرفع "معدلات الضرائب المباشرة" على الدخول (t)، إذا لم تكن قد وصلت بعد إلى الحد الأعلى الذي يجعلها تفقد حدود فعاليتها "الاقتصادية"... إذ أن هناك دائماً حدود قصوى للقيم التي يمكن أن تأخذها تلك الأدوات، دون أن يترتب على ذلك آثار اجتماعية أو سياسية غير مرغوبة ولا يحمد عقباها.

إن هذا النموذج التوضيحي السابق يظل شديد التبسيط لدرجة أن العديد من عناصر الحركة الاقتصادية تبدو وكأنها مقيدة أكثر مما يجب، فإذا كان حجم الطلب الخارجي على الصادرات محكوم بعوامل خارجية يصعب التحكم فيها، وبالتالي لا يمكن أخذها كقيمة معطاة، فإنه يصعب أن ينطبق نفس الشيء على مستوى الاستثمارات، فالاستثمارات العامة والخاصة تتأثر بالعديد من المتغيرات السياسة الاقتصادية الأخرى، مما يجعلها متغيراً "غير مستقل" وعنصر من عناصر الحركة والتعديل في مجرى العملية الاقتصادية.

كذلك فإن الواردات بمكوناتها المختلفة قابلة للزيادة والنقصان باستخدام أدوات وتدابير معينة، وبالتالي يصعب اعتبارها دالة فقط للإنفاق الاستهلاكي للقطاع العائلي، وهكذا فإن هذا النموذج التوضيحي كان هدفه مجرد تكوين فكرة مبدئية مبسطة عن المنهج الأساسي لأسلوب إعداد "الموازنات الاقتصادية القومية" دون أن يكون الهدف هو تركيب صورة حقيقية لعناصر الحركة في الاقتصاد القومي، وهذا ما سوف يتضح بدرجة أكبر من التفصيل في المبحث التالي.

المبحث الثاني

الخطوات العملية لبناء موازنة اقتصادية قومية

إن نقطة الانطلاق في عملية بناء موازنة اقتصادية هي تحديد تقدير القيمة المتوقعة **لحجم الناتج المحلي الإجمالي**، من حيث جانب العرض (طريقة التكوين)، أي من حيث الناتج في كل قطاع من القطاعات الاقتصادية، والذي يشكل بدوره جزءاً من الناتج الإجمالي الكلي، والمقصود هنا هو القيم المضافة المتوقعة فى القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية والتشييد والبناء، وكذلك القطاعات الخدمية الكهرباء والماء والمرافق والتعليم والصحة والإدارة العامة..الخ[2].

وعملية حصر وتقدير الناتج المحلي القطاعي تعطي بدورها ولو فكرة عن مستوى التوظيف/ التشغيل المتاح في كل قطاع من القطاعات، وكذلك مستوى الإنتاجية المتوقع في كل قطاع، ويتم حساب هذه القيم **بالأسعار الثابتة بإستخدام سنة الأساس**، بحيث يكون معدل النمو للقيمة المضافة في كل قطاع مساوٍ لمعدل نمو قوة العمل زائداً/ ناقصاً معدل التحسن/ أو التدهور في إنتاجية العمل.

(+ معدل النمو للقيمة المضافة = + معدل النمو في إنتاجية العمل).

وفي المقابل، يتم حساب وتقدير المستويات المتوقعة لمكونات **الإنفاق الإجمالي** (طريقة الإنفاق)، وفقاً للتبويب القطاعي لنظام المحاسبة القطاعي لنظام المحاسبة القومية[3]:

1. حجم الإستهلاك الخاص للقطاع العائلي.
2. حجم الإستثمارات الخاصة للقطاع العائلي.

2 انظر حسابات الناتج الدخل القومي على أساس القيم المضافة في الفصل السابع من هذا الكتاب وكذلك الفصلين الثاني والثالث.

3 أنظر الفصلين الثاني والثالث من هذا الكتاب.

3. حجم الإستهلاك العام (الخاص بقطاع الإدارة الحكومية).
4. حجم الإستثمارات العامة (الخاصة بالحكومة وقطاع الأعمال العام).
5. حجم الإستثمارات الخاصة بقطاع الأعمال الخاص.
6. رصيد عمليات قطاع العالم الخارجي.

وبما أن الموازنة القومية هي صورة للمتغيرات الاقتصادية الكلية عن فترة مقبلة، فهذا يعني ضرورة الحصول على إحصاءات عن الحسابات القومية لفترات سابقة، بهدف إمكانية تحليل إتجاهاتها وسلوكيات متغيراتها، وهذا يستند إلى معرفة المعاملات الفنية التي تعبر عن تلك العلاقات السلوكية.

خلاصة القول أنه لا بد من توفر البيانات والمعلومات عن الفترات السابقة مباشرة فيما يخص إعداد ما يلي:

أ. الإنتاج والناتج بأسعار السوق، وبأسعار تكلفة عوامل الإنتاج، ومعدلات نمو كل منهما، وكذلك حجم الناتج الإجمالي (الصافي).
ب. الدخل والإنفاق المحلي والقومي بأسعار السوق وبأسعار التكلفة.

فبالنسبة للإنفاق لا بد من توفير بيانات عن الاستهلاك (موزعاً على العائلات والحكومة) والإستثمار (عائلي وحكومي) والإستثمار الإجمالي (موزعاً بين الصافي وإهلاك رأس المال والتغير في المخزون)، كذلك الأمر بالنسبة للدخل، ومعدلات النمو لكل منهما.

وهكذا يمكن بناء قاعدة لمعرفة السلوك الاستهلاكي والاستثماري، والميل الحدي والمتوسط للإستهلاك، وكذلك التغير في المخزون، ويتطلب الأمر كذلك بيانات عن الإدخار:

1. الرقم الكلي للإدخار الإجمالي ومعدلات نموه.
2. تفصيلات عن الإدخار الإجمالي حسب مكوناته (أفراد، قطاع الأعمال العام، والخاص، والحكومة).

ج. الصادرات والواردات المنظورة وغير المنظورة، والمكونات الرئيسية لكل منهما المنظورة (سلع زراعية، صناعية) وغير المنظورة (سياحة، شحن، تأمين، ترانسيت) وكذلك بالنسبة للواردات.

وهذا يستلزم حساب بعض المؤشرات مثل:

1. عجز الميزان التجاري وتفصيل أسباب العجز.
2. نسبة تغطية الصادرات للواردات.
3. معدلات التبادل الدولي بين الصادرات والواردات.
4. معدل نمو كل من بنود الصادرات والواردات.
5. تطور الإتجاهات المختلفة للسوق العالمي، خاصة بالنسبة لأسعار الصادرات والواردات (سلع رئيسية نفط، نقل، شحن.... إلخ).

د. المدفوعات التحويلية (مدفوعات تحويلية داخلية)، ولا تقتصر هذه على المدفوعات التحويلية بالموازنة العامة للدولة (أي الدعم) وأهم هذه:

1. التحويلات بين الهيئات الإستهلاكية (عامة وخاصة).
2. الضرائب المباشرة.
3. مدفوعات الضمان الاجتماعي (كالتأمينات الاجتماعية وغيرها).
4. الفائدة على الدين العام (كأقساط الفوائد المدفوعة من الدولة للأفراد على شهادات الاستثمار وما شابهها، وسندات الدين العام.

ويتم تقدير كل مكون من هذه المكونات بشكل مستقل، وفقاً لأفضل الطرق الممكنة، بهدف الوصول إلى تقدير مقارب للقيم المستقبلية المتوقعة لهذه المتغيرات.

فهناك مثلاً عناصر للإنفاق الإجمالي ترتبط إرتباطاً وثيقاً بمستوى الناتج الإجمالي: مستوى الإستثمارات المتعلق بقطاع الأعمال الخاص، وكذلك الواردات الخاصة بالسلع الإستثمارية والوسيطة، إذ يمكن تقدير حجم الاستثمارات المتوقعة لقطاع الأعمال في علاقته بمستوى الناتج الإجمالي المتوقع بالاستناد إلى **معامل رأس المال الحدي** على النحو التالي:

$$I_{(t-1)} = B\Delta Y_{(t-1)}$$

حيث (B) تمثل معامل رأس المال الحدي[4].

ومعامل رأس الحدي هو مقلوب إنتاجية رأس المال، والتي يعبر عنها Δ ك ÷ Δ ر، حيث أن Δ ك هي التغير في عدد الكميات المنتجة وأن Δ ر هي رأس المال المضاف.

وهكذا يكون معامل رأس المال الحدي Δ ر ÷ Δ ك ويعنى التغير المطلوب في رأس المال لإنتاج وحدة واحدة إضافية من الكمية المنتجة.

وبالنسبة لتقدير حجم الواردات، فإن أسلوب التقدير يختلف حسب نوعية الواردات: فبالنسبة لواردات السلع الوسيطة يتم الربط بينها وبين المستوى المتوقع للناتج/ الدخل القومي، أما بالنسبة للحجم المتوقع لواردات السلع الاستثمارية، فيتم تقديرها على أساس حجم الاستثمارات المتوقعة من خلال حساب 'مكونات النقد الأجنبي' للإستثمارات الجديدة، أما بالنسبة لواردات السلع الاستهلاكية، فيتم تقديرها

---

[4] انظر ميثم عجام وعلي محمد سعود، تخطيط المال العام، ص 208-210.

كدالة في حجم الإنفاق الاستهلاكي العائلي، على أساس نمط العادات والتقاليد السلوكية السائدة والمورثة من الماضي القريب.

وبالنسبة لمكونات الإنفاق الإجمالي التي لا ترتبط حركتها بالمستويات المتوقعة لحجم الناتج/ الدخل القومي وهي: الصادرات، الإنفاق العام، والاستثمارات الخاصة للقطاع العائلي....، فيجري تحديدها بشكل مستقل وفقاً لتقديرات الخبراء، فالمستوى المتوقع للصادرات الوطنية يجري إسقاطه من خلال الإتجاهات التي تم ملاحظتها في السنوات السابقة، بالنسبة لإتجاهات الطلب العالمي على الصادرات الوطنية،...، بعد تصحيحها بمؤشرات التطورات الجديدة التي يمكن أن تطرأ على حجم الطلب العالمي (اتجاهات توسعية أو انكماشية) وشروط التبادل الدولي (تحسن أو تدهور) للصادرات الوطنية.

ويتم تقدير المستوى المتوقع للإنفاق العام (بشقيه الإنفاق الاستهلاكي والإنفاق الاستثماري) من واقع تقديرات **الموازنة العامة للدولة** المتعلقة بالسنة المالية القادمة، وتنحصر تقديرات الاستثمارات الخاصة للقطاع العائلي في التقديرات الخاصة بحركة تشييد المساكن والتي يمكن الوصول إليها من واقع تصاريح البناء وحدها[5].

ويبقى من كل عناصر الإنفاق القومي الإجمالي البند الهام المتعلق بتقديرات 'استهلاك القطاع العائلي'، وهو بلا شك من أهم عناصر الطلب النهائي، ويمكن تقدير ذلك بصفة عامة من خلال دالة استهلاك ذات **طبيعة كينزية**، حيث يتوقف الاستهلاك على حجم الدخل المتاح للتصرف، أو من خلال إسقاط اتجاهات الاستهلاك الخاص التي تم مشاهدتها في الماضي أو مزيج من الطريقتين على النحو التالي:

---

[5] لا بد من الإشارة إلى أن الاعتماد على تصاريح البناء للقطاع العائلي كمصدر وحيد لتقدير الاستثمارات في مجال 'السكن الخاص' يؤدي إلى إغفال مكون هام لهذه الاستثمارات، والذي يتمثل في التشييدات السكنية الخاصة التي تتم دون / تصريح أو إذن رسمي بالبناء.

الطريقة الأولى: إسقاط مستوى الاستهلاك الكلي الخاص بالاستناد إلى مستوى الاستهلاك المشاهد في سنة الأساس وبعد افتراض معدل نمو الاستهلاك الخاص من واقع سلوك الاستهلاك الخاص في السنوات السابقة، بحيث تأخذ العلاقة الصيغة التالية:

$$Ct = Co\ (1 + r)$$

الطريقة الثانية: وتتمثل في استخدام دالة استهلاك كينزية تقوم على الربط بين مستوى الاستهلاك الخاص، ومستوى الدخل القومي القابل للتصرف، وتأخذ هذه العلاقة الصيغة التالية:

$$Ct = a\ Yt + b$$

حيث (a) يمثل الميل الحدي للإستهلاك.

و (b) ثابت.

الطريقة الثالثة: وهي تمثل مزيج من أسلوب التقدير المتبع في الطريقة الأولى والثانية، بحيث تكون العلاقة التي تتخذ أساساً للتقدير كالتالي:

$$Ct = a'\ Yt + Co\ (1 + r')$$

لاحظ أن

$$r \neq r' \quad a \neq a'$$

وذلك بافتراض أن هناك جزءاً هاماً من الاستهلاك الخاص يتوقف بدرجة كبيرة على مستوى الدخل القابل للتصرف، بينما هناك جزءٌ آخر مُستقلٌ له معدل النمو الخاص به، دون أن يكون ذلك مرتبطاً ارتباطاً كبيراً بمستوى الدخل القومي القابل للتصرف (الاستهلاك الغذائي مثلاً).

وباستكمال الخطوات السابقة يمكن تحديد مقدار 'الفجوة التضخمية' أو 'الفجوة الانكماشية' في الاقتصاد الوطني خلال الفترة المقبلة بالأسعار الثابتة لسنة الأساس (مثلاً أسعار عام 1980) بالنسبة لتقديرات الموازنة القومية لعام 1981، فإذا ما تجاوز مستوى الدخل القومي الإجمالي المتوقع الإنفاق الإجمالي، تكون هناك 'فجوة انكماشية'، بمعنى أن مستوى العرض الكلي (Y) يفوق مستوى الطلب الكلي (D)، أي:

: $Y - D > O$، مما يؤدي إلى تخفيض مستوى التوظيف لقوة العمل ومستوى تشغيل الطاقات الإنتاجية القائمة.

وفي الحالة العكسية، إذا ما كان مستوى الإنفاق القومي الإجمالي يفوق مستوى الدخل القومي الإجمالي فمن المتوقع، أن تكون هنالك 'فجوة تضخمية'، ويعني أن مستوى الطلب الكلي يفوق مستوى العرض الكلي خلال الفترة القادمة: ($Y - D < O$)، مما ينذر بحدوث ضغوط تضخمية في شكل ارتفاع للأسعار في قطاعات مختلفة من الاقتصاد الوطني.

كذلك يمكن النظر لتركيب الناتج القومي الإجمالي من زاوية **توزيع الدخل...** إذ يمكن تكوين فكرة عن القيم المتوقعة لعوائد عوامل الإنتاج من حيث **كيفية التوزيع الوظيفي للدخل** (الأجور والمرتبات + الريع + العوائد + الأرباح)، وباستخدام الميل المتوسط والحدي للإدخار لدى كل مجموعة من أصحاب الدخول، يمكن تكوين فكرة مبدئية عن مستوى الادخار القومي الإجمالي المحتمل خلال الفترة التي تعد عنها الموازنة القومية، غير أن تلك الصورة عن حجم الادخار القومي الإجمالي لا تزيد عن كونها صورة متولدة عن **الدورة الأولى لتوزيع الدخل....**، وبالتالي لابد من تصحيحها لكي تأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة عن **الدورة الثانية** لتوزيع الدخل على النحو السابق بيانه.

وعلى ضوء ما سبق من تقديرات وحسابات يمكن حساب حجم الفجوة المتوقعة بين الادخار والاستثمار في الاقتصاد الوطني، حيث أن المستويات المتوقعة لحجم الاستثمارات العامة والخاصة يكون قد سبق تقديرها في المراحل الأولى لإعداد الموازنة القومية، وتلك الفجوة التي يتم الكشف عنها هي في المراحل الأولى لإعداد الموازنة القومية، وبالتالي فهي فجوة متوقعة، يحاول راسموا السياسة الاقتصادية التغلب عليها بطريقة أو بأخرى من خلال استخدام بعض أدوات السياسات الاقتصادية.

المبحث الثالث

الموازنة القومية كأداة للإدارة الاقتصادية والمتابعة

يمكن القول بصفة عامة أن "الموازنة الاقتصادية القومية" تمثل أداة هامة للإدارة والمتابعة الاقتصادية على المستوى الكلي، إذ أن أية نظام متطور لإعداد "الموازنات الاقتصادية القومية" يحاول إستطلاع أثر حركة المتغيرات الاقتصادية خلال الفترة القادمة على التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، وبصفة خاصة:

1. الفجوة بين الطلب الكلي وبين العرض الكلي (الفجوة التضخمية أو الإنكماشية).
2. الفجوة بين الإدخار والإستثمار.
3. حجم الفائض أو العجز في موازنة الدولة بين النفقات العامة والإيرادات العامة.
4. توازن ميزان المدفوعات (مقدار العجز أو الفائض).
5. التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي لقوة العمل في الاقتصاد القومي (درجة التوظف الكامل – أو درجة البطالة).

كذلك يمكن متابعة التطور الذي يطرأ على وسائل الدفع والمستوى العام للأسعار، وبالتالي العلاقة بين الدخول والأسعار ضمن الإطار الموسع للموازنة الاقتصادية القومية.

وفي هذا الصدد، جرت عادة المحاسبين الحكوميين على إعداد نشرة متابعة ربع سنوية لبعض المؤشرات الأساسية، لتكون بمثابة (ترموميتر) لقياس تطور المؤشرات الاقتصادية، وذلك في إطار ما يسمى هناك (التخطيط التأشيري التوجيهي) (Witschaftsplanung/Planification) والذي يمكن توضيح أهم عناصره فيما يلي:

جدول المتابعة الربع سنوي للمؤشرات الكلية الأساسية في

نظام المحاسبة القومية

بيان بأهم المؤشرات الاقتصادية	وحدات القياس	التطورات خلال الربع سنة الأخير	معدل التغير النسبي بالنسبة للفترة السابقة
1- المستوى العام للأسعار.	رقم قياسي		
2- مستوى الإنتاج الصناعي.	رقم قياسي		
3- التجارة الخارجية. - الصادرات - الواردات - درجة تغطية الصادرات للواردات	 وحدات نقدية وحدات نقدية نسبة مئوية		
4- مستوى التوظف - عرض الوظائف - الطلب على العمل - حجم البطالة - متوسط ساعات العمل في الأسبوع	 أعداد بالآلاف أعداد بالآلاف أعداد بالآلاف بالساعات		
5- مستويات الأجور - الحد الأدنى للأجور - الدخل الشهري المتوسط للعامل غير	 بالوحدات النقدية بالوحدات النقدية		

بيان بأهم المؤشرات الاقتصادية	وحدات القياس	التطورات خلال الربع سنة الأخير	معدل التغير النسبي بالنسبة للفترة السابقة
الماهر (قبل الضريبة) - الدخل الشهري المتوسط لأصحاب الوظائف الفنية المهنية	بالوحدات النقدية	-	..
6- المتغيرات النقدية - سعر الفائدة - كمية وسائل الدفع (عرض النقود) - معدل التضخم في المستوى العام للأسعار	نسبة مئوية بالوحدات النقدية نسبة مئوية		

ولكن عملية الإدارة الاقتصادية المستندة إلى أسلوب الموازنات القومية لا تتوقف عند حدود المتابعة الدورية وتحديد حجم الفجوات والاختلالات المتوقعة...، وإنما تتعدى ذلك للتدخل في مجرى العملية والتدفقات الاقتصادية، بهدف تصحيح هذه الاختلالات بقدر الإمكان، ومحاولة الحد من حدة الفجوات المتوقعة، بحيث يتحقق أكبر قدر من التوازنات الأساسية في الاقتصاد القومي، وهنا يكون المجال مفتوحاً أمام راسمي السياسة الاقتصادية لإستخدام العديد من الأدوات اللازمة لإجراء التصحيحات المناسبة، وتنقسم الأدوات التدخلية إلى نوعين.

أ. **أدوات سعرية 'Price Variables'** مثل سعر الفائدة، السعر الضريبي، سعر الصرف الخارجي للعملة المحلية...إلخ.

ب. **أدوات كمية 'Quantity Variables'** وهي التي تؤثر أساساً على حركة الكميات، مثل مستوى الإنفاق العام، تقييد حجم الواردات، والرقابة على الصرف الأجنبي، عمليات السوق المفتوحة...إلخ.

وليس هناك من شك في أن اللجوء إلى الأدوات السعرية بدرجة أكبر من الأدوات الكمية أو العكس، إنما يتوقف على درجات الليبرالية الاقتصادية أو درجات التحكم والتوجيه المركزي المعمول بها في اقتصاد معين.

فالأدوات السعرية هي أدوات مفضلة بالنسبة لراسمي السياسات الاقتصادية من ذوي النزعات الليبرالية القائمة على الإعتماد على "آليات السوق"، بينما تكون الأدوات الكمية محل تفضيل أكبر لدى راسمي السياسات الاقتصادية من المؤمنين بدرجة أكبر بالتوجيه الاقتصادي من ذوي النزعات الكنزية، ولكن رغم وجود تفضيل محدد وقوي في إتجاه معين، يظل هناك إمكانية باستمرار للمزج بين بعض "الأدوات السعرية" و"الأدوات الكمية" في مجال الممارسة الفعلية.

ولتوضيح قائمة أدوات السياسة الاقتصادية القابلة للإستخدام حسب مجالات التدخل المختلفة للسياسة الاقتصادية يقدم التبويب المبين في الجدول التالي:

مجالات السياسة الاقتصادية	الأدوات السعرية		الأدوات الكمية	
	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها
1- السياسة النقدية	سعر الفائدة	1- تكلفة الإنتاج 2- مستوى الاستثمار	عمليات السوق المفتوحة	1- عرض النقود 2- الأسعار
2- السياسة المالية	أ) الضريبة على دخول الأفراد ب) الضريبة على أرباح الشركات	1- مستويات الاستهلاك والادخار 2- مستوى الأرباح المحققة 3- مستوى الاستثمارات	الإنفاق الحكومي	1- مستوى الدخل القومي 2- المستوى العام للأسعار
3- التجارة الخارجية	أ) سعر الصرف ب) المستوى العام للتعريفة الجمركية	1- تكلفة الواردات 2- أسعار الصادرات 3- توازن ميزان المدفوعات	أ) القيود الكمية على الواردات ب) الرقابة على الصرف الأجنبي	1- حجم وتركيب الواردات 2- نمط استخدام النقد الأجنبي المتاح
4- الاستهلاك	أ) الضريبة العامة على المبيعات	مستوى الاستهلاك العائلي	النفقات التحويلية	مستوى وتركيب الاستهلاك العائلي

مجالات السياسة الاقتصادية	الأدوات السعرية		الأدوات الكمية	
	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها	الأدوات	المتغيرات التي تتأثر بها
	ب) الإعانات السلعية	حسب المجموعات السلعية		
5- الإنتاج	ا) رسوم وإعانات الإنتاج	مستوى الإنتاج والربحية لقطاع الأعمال	حجم الإنتاج في قطاع الأعمال العام	مستوى الإنتاج الكلي
6- الاستثمار	الإعفاءات الضريبية	التوزيع القطاعي للإستثمارات	دعم الإستثمارات + دعم الاستثمارات الأجنبية	ميزان المدفوعات الإنتاج الكلي
7- التوظيف والأجور	* معدلات الأجور * إعانات الأجور	1- تكلفة العمل 2- الدخل من العمل 3- مستوى التوظيف	* تشغيل الخريجين * القوانين المنظمة للهجرة الخارجية	مستوى التوظف في الاقتصاد القومي

وختاما تبقى الإشارة إلى أن النهج الأساسي الذي يحكم عملية بناء واستخدام الموازنات الاقتصادية القومية هو النهج "الاستاتيكي المقارن" (Comparative Statics)، حيث يجري تتبع أثر التغيرات المحتملة في قيمة بعض المتغيرات الأساسية مثل الاستهلاك، الواردات، الإنفاق الحكومي، والاستثمارات، على التوازنات الأساسية في الاقتصاد الوطني، ولذا يمكن للمحاسب القومي إعداد أكثر من موازنة اقتصادية قومية على أساس "تصورات بديلة" عن الحركة الاحتمالية لبعض المتغيرات الكلية الأساسية، وبحيث يكون هناك عملية استطلاع كامل لأهم البدائل الممكنة، في ظل الظروف المحلية والدولية المتغيرة، وهكذا تصبح الموازنة الاقتصادية القومية بمثابة نشرة للإرصاد الجوية تحمل من المؤشرات وأدوات الإنذار المبكر ما يساعد على حسن الإدارة الاقتصادية، في ظل التقلبات التي يتوقع أن تطرأ على الظواهر والأجواء الاقتصادية المحلية والدولية.

المراجع

1. أبوالقاسم الطبولي وآخرون، سياسات الاقتصاد، المنشأة العامة للنشر والتوزيع والإعلان، طرابلس، 1982.
2. أبوجعفر بن جرير الطبري، تاريخ الطبري، تاريخ الأمم والملوك، دار سويدان، بيروت، لبنان، بدون سنة نشر.
3. أحمد جامع، النظرية الاقتصادية، الجزء الثاني، التحليل الاقتصادي الكلي، الطبعة الثالثة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.
4. أحمد سامي عثمان، نظام المحاسبة القومية، مكتبة الجلاء، المنصورة، مصر 1988.
5. أحمد علي إبراهيم، المحاسبة القومية، مكتبة عين شمس، 1992.
6. د. أرند كاتشاليا، الحسابات المجمعة في النظام الماركسي.
7. الطاهر الهادي الجهيمي، أثر البترول على الدخل القومي في ليبيا، مكتبة الخراز، بنغازي، 1969.
8. جورج .ن. هالم، النظم الاقتصادية، تحليل مقارن، ترجمة، أحمد رضوان.
9. حسن محمد حيسن أبوزيد وآخرون، المحاسبة القومية، جامعة القاهرة، 1998.
10. زكريا محمد محمود نوفل، مبادئ المحاسبة القومية، مكتبة عين شمس، 1986.
11. سالم محمد بن غربية، وأحمد فرج بالخير، محاسبة الأموال العامة، منشورات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، الطبعة الثالثة، بنغازي، 2001.
12. سعد حافظ محمود، محاضرات في الحسابات القومية، معهد التخطيط القومي، القاهرة، 1989.
13. شاكر موسى عيسى نظام الحسابات القومية والتطبيقات العملية في الجماهيرية، أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، طرابلس، 1993.
14. عبد الحي مرعي، الموازنات التخطيطية وأساليب التحلي الكمي، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1981.

15. عبدالعزيز فهمي هيكل، موسوعة المصطلحات الاقتصادية والإحصائية، دار النهضة العربية، بيروت، 1980.
16. عبدالفتاح عبدالسلام بن حبيل، الاقتصاد التحليلي الكلي، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، الطبعة الثانية.
17. عبدالقادر محمد رضوان، مبادئ الحسابات الاقتصادية القومية، منشورات عويدات، بيروت – لبنان، 1990.
18. عمر حسنين، المحاسبة الحكومية والقومية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1979.
19. فؤاد السيد المليجي، المحاسبة القومية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط1، سنة 2001.
20. كمال خليفة أبو زيد، وكمال الدين مصطفى الدهراوي، محاضرات في المحاسبة القومية، جامعة الإسكندرية، 1991.
21. فاروق عبدالعال محمد، المحاسبة القومية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية، بلا سنة نشر.
22. محمد أحمد خليل وعبدالحي مرعي، المحاسبة القومية ونظام حسابات الحكومة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1982.
23. محمد السيد سرايا، وحميد كامل، المحاسبة في الوحدات الحكومية والمحاسبة القومية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 1998.
24. محمد الفيومي محمد، أصول المحاسبة الحكومية والمحاسبة القومية، دار النهضة العربية، يبروت، 1988.
25. محمد رشيد عبده الجمال، المحاسبة الحكومية والقومية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.
26. محمد زكي المسبر، دروس في الحسابات القومية، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.
27. محمد سامي راضي، ووجدي حامد حجازي، المدخل الحديث في إعداد واستخدام الموازنات، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، 2001.
28. محمد فريد منفيخي، الحسابات القومية واستخدامها في التخطيط للاقتصاديات العربية، كلية العلوم الإدارية، الرياض، 1984.

29. ميلود جمعة الحاسية، المحاسبة الحكومية، مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي.
30. يوجني. أ . ديوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

ثانياً: الدراسات والتقارير:

1. اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، الحسابات القومية، لسنوات مختلفة.
2. مصرف ليبيا المركزي، التقارير السنوية.
3. مصرف ليبيا المركزي، النشرات الاقتصادية لسنوات مختلفة.

ثالثاً: المراجع الأجنبية:

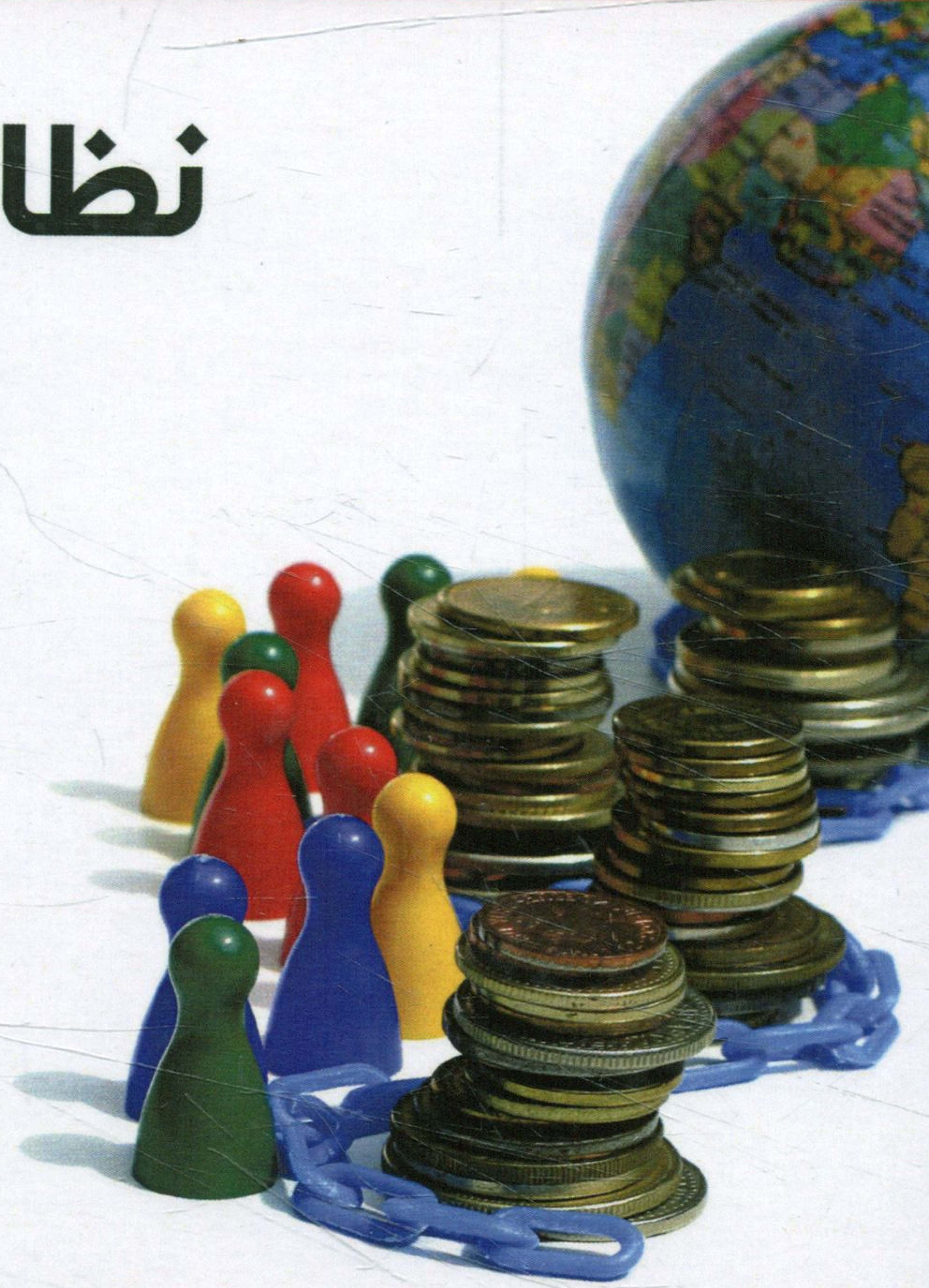
1. Gabler, Widoesftalexi kon, Weisbaley, 1982
2. Marx, Das Kapital, Kritib der politischen Oeronomie, Deutsche Aessgabe.
3. A. Paulsem + R. Schilcher Allgemeime Volbswirtschafts, lehre, Sammlumg Goeschen Walter de Gruyter, Berlim, 1974.
4. P.A. Samuelsom, Economics, minthed. New York 1973.
5. C. Zimmerer, Kompendium der vol bswirtschafts lehre, Mueller Albrcht, verlag KG, Duesseldorf 1960.

قائمة المراجع (خاص بالنظام الماركس)

1. رأس المال، كارل، ماركس.
2. الاقتصاد التحليلي التجميعي، د. أحمد جامع.
3. أسس فائض القيمة، مقال في مجلة الزحف الأخضر.
4. الطبري.
5. جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال، دار الجامعات المصرية، القاهرة، 1974.
6. وجيه عبدالرسول.
7. حميد جاسم وآخرون، الاقتصاد الصناعي، القاهرة، 1979.
8. محمد رشيد عبد الجمال، المحاسبة القومية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، بيروت، 1998.

نظام الحسابات القومية

بين النظرية والتطبيق








9 789957 823405



دار المستقبل
عمان - وسط البلد - أول ش
تلفاكس: +96264658263
info.daralmostaqbal@yahoo.com
متخصصون بإنتاج الكتاب الجامعي

دار البداية ناشرون وموزعون
عمان - وسط البلد
هاتف: +96264640679 تلفاكس: +96264640579
info.daralbedayah@yahoo.com
خبراء الكتاب الأكاديمي